التقرير السنوي الثامن
للنيابة العامة 2017

آذار 2018

دولة فلسطين

النيابة العامة

التقرير السنوي الثامن

للنيابة العامة 2017

اذار/2018

حقوق النشر محفوظة للنيابة العامة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي :

النيابة العامة لدولة فلسطين (2018) ، التقرير السنوي الثامن 2017 ، رام الله– فلسطين .

التقرير السنوي الثامن للنيابة العامة لدولة فلسطين
للعام ٢٠١٧

الإشراف العام

عطوفة النائب العام – المستشار / الدكتور أحمد البراك

الإشراف المباشر

رئيس ادراة التخطيط والسياسات / خالد عواد

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق العمل التالية أسماؤهم

ربى النجار

فاطمة الزير

تحرير حمامدة

إباء منصور

ياسمين الفقيه

نيفين رمضان

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيراً)

تؤمن النيابة العامة في دولة فلسطين بمجتمع يسوده العدل وتحترم فيه حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي كفلتها الشرائع السماوية والقانون الأساسي الفلسطيني وغيره من القوانين ، وعليه تسعى النيابة العامة وبكل الطاقات والموارد البشرية والمالية المتاحة لتحقيق رؤية ورسالة وأهداف النيابة العامة المنسجمة مع الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة ، حيث ان النيابة العامة هي الأمينة على الدعوى الجزائية بصفتها شعبة من شعب السلطة القضائية ، وبذلك تعتبر النائبة عن المجتمع والمكلفة بتمثيله وتسعى إلى تحقيق مهمة التطبيق السليم لأحكام القانون ، وبهذه الصفة تملك وحدها تحريك ومباشرة الدعوى الجزائية مستهدفة من وراء ذلك المحافظة على كيان المجتمع راسخا وقويا ، وحرصا من النيابة العامة على تعزيز سيادة القانون في الدولة الفلسطينية وفقا لمبدأ المساواة بين

الجميع أمام القانون وإرساء مبادئ العدالة والإنصاف وإعمال مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في عمل النيابة العامة .

وتجسيدا لمفهوم العمل الجماعي والتكاملية ما بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في إطار يحكمه الدستور والقانون والذي هو أساس النجاح والتقدم والتطور في قطاع العدالة وكل القطاعات الأخرى ، نضع بين أيديكم حصاد عام كامل من التقدم والتطور والانجاز في عمل النيابة العامة ، وأن الانجازات التي تم تحقيقها ما كان لها أن تتحقق لولا روح العمل الجماعي والجهود المشتركة مع كافة الشركاء الرسميين ، وغير الرسميين من مؤسسات أهلية ومجتمع مدني ، وكذلك الداعمين من دول ومؤسسات دولية ، وأن هذا الانجاز هو نتاج وجهد جماعي لمؤسسة النيابة العامة يحمل بصمة كل عضو من أعضاء النيابة العامة وكل موظف إداري فيها .

وفي إطار انفتاح النيابة العامة على مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي لتبادل الآراء وتعزيز الشفافية في عمل النيابة العامة وتعزيز التوعية المجتمعية في دورها خاصة بعد استحداث العديد من النيابات المتخصصة ، فتميز هذا العام بتوقيع العديد من مذكرات التفاهم مع شركاء دوليين ، بالإضافة لتفعيل وتوقيع مذكرات تفاهم مع شركاء محليين .

أن التقرير الموضوع بين أيديكم يطرح التميز والانجاز الذي رافق عمل النيابة العامة خلال العامة 2017 ، وكذلك يسلط الضوء على أبرز التحديات والمعيقات التي واجهت العمل والتي نحاول تجاوزها بجملة التوصيات التي تضمنتها خاتمة التقرير وذلك بالعمل المشترك مع كافة الشركاء من خلال المضي قدما في تنفيذ الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة للأعوام 2017-2022 .

وننتهز الفرصة من هذا المنبر لنقدم عميق شكرنا وامتنانا لكافة الداعمين للنيابة العامة لتمكينها من تحقيق رسالتها وأهدافها ، فالشكر موصول لشركائنا المحليين والمانحين الدوليين .

كما ونتقدم بالشكر لأسرة النيابة العامة بكافة كوادرها من أعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين ، على عملهم الدؤوب وجهودهم المتفانية في خدمة النيابة العامة وتحقيق رسالتها في مجتمع يسوده الأمن والأمان والعدالة وتحترم فيه حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

النائب العام لدولة فلسطين

المستشار الدكتور احمد براك

المحتويات

الفصل الاول : نبذة عن النيابة العامة 13

نبـذة تعريفيـة 14

الاطار التنظيمي للنيابة العامـة 14

رؤية النيابة العامـة 15

رسـالة النيابـة العامـة 15

قيم النيابة العامة 16

اختصاصات ومهـام النيابة العامة 16

النيابـات والدوائـر المتخصصـة 17

الفصل الثاني : إنجازات النيابة العامة 23

الهدف الاستراتيجي الأول : نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة بكفاءة وفعالية 25

التشـريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها 25

تعزيز تنفيذ الاحكام القضائيـة 26

تيسـير الحصـول علـى خدمـات قطـاع العدالـة لكافـة شـرائح المجتمـع لا سـيما للنسـاء والأطفـال والفئـات المهمشـة 27

موائمـة البنـى التحتيـة والأنظمـة الخاصـة بالاسـتقبال والتوقيـف الاحتجـاز بمـا يتوافـق مـع معاييـر حقوق الانسان والممارسات الفضلى 28

تطويـر نظـام قانونـي وطنـي محـدث ومسـتقر يراعـي كافـة احتياجـات فئـات المجتمـع 29

رفـع وعـي المواطنـين بـدور النيابـة العامـة 30

الهـدف الاسـتراتيجي الثانـي : مؤسسـات قطاع العدالـة تتمتع بقدرات وإطار تنظيمي ومؤسسـي منسـجم ومتكامـل الأدوار 32

تعزيز البناء المؤسسـي والتنظيمـي للنيابة العامـة 33

تنظيـم وتعزيـز العلاقـة بـين قطـاع العـدل وقطـاع الامـن والمؤسسـات الحكوميـة والغيـر حكوميـة المحليـة والدوليـة 37

تعزيـز اطـر الرقابـة والمسـاءلة والشـفافية 40

تطويـر وتدريـب الكـوادر البشـرية ومأسسـة التعليـم والتدريـب المتخصـص والمسـتمر في الجوانـب القانونيـة والإداريـة 42

الفصل الثالث : التقرير الاحصائي 65

الفصل الرابع : التحديات والتوصيات 129

الملخص التنفيذي للتقرير السنوي الثامن للنيابة العامة 2017

تأكيداً على دعم النيابة العامة لرؤية فخامة سيادة الرئيس محمود عباس في توجهاته الرامية لإنهاء الاحتلال وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون بين جميع فئات المواطنين دون تمييز ، وتماشياً مع أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2022-2017 عملت النيابة العامة على بذل جهودها خلال هذا العام لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والرئيسية التي رسمت في إطار خطة قطاع العدالة للأعوام القادمة .

ويعرض هذا التقرير انجازات النيابة ضمن التوجهات الاستراتيجية والأولويات التطويرية لقطاع العدل في فلسطين للأعوام 2017 – 2022 ، والتي تأتي في سياق توجه الحكومة الفلسطينية وبما يتماشى مع الإطار السياساتي العام للحكومة ، وبما يعزز استحقاق الدولة وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بحيث تأتي كافة أهداف وسياسات وبرامج وتدخلات النيابة العامة ضمن توجهات وخطة قطاع العدالة في إطار بناء مؤسسات الدولة المستقلة .

حيث شهد عام 2017 انجازات عديدة للنيابة العامة في عدة مجالات أهمها :

- إنشاء العديد من النيابات المتخصصة والدوائر منها :- نيابة مكافحة الجرائم المرورية ودائرة تنفيذ الاحكام الجزائية ، ووحدة حقوق الإنسان في مكتب النائب العام ويأتي انشاء هذه الوحدة انسجاما مع طبيعة عمل النيابة العامة ورؤيتها القائمة على احترام وصون الحقوق والحريات ويأتي انشاء هذه الوحدة على ضوء انضمام دولة فلسطين الى ما يقارب 55 معاهدة ووثيقة دولية وبروتوكول اختياري من ضمنها ما يزيد عن سبع اتفاقيات في مجال حقوق الانسان .

- عضوية النائب العام في اللجنة الرئاسية لدراسة كافة القوانين والتشريعات ، بالاضافة الى إنضمام عدد من النيابات المتخصصة في اللجان الوطنية مثل لجنة مبادرة الأمن والأمان لجنة القانون الدولي الإنساني لضمان سيادة القانون .

- تعزيز الشراكات الدولية للنيابة العامة الفلسطينية وتوثيق وتوطيد العلاقات مع النيابات العامة في الدول الاخرى من خلال توقيع مذكرات التفاهم والتعاون القضائي مع كل من(الصين ، روسيا ، رومانيا ، إيطاليا) ، وكلية الحقوق في جامعة بيروجيا وجامعة Ecampus ، والمعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في سيراكوزا – إيطاليا .

- تعزيز الشراكات المحلية بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم منها :- وزارة التنمية الاجتماعية ، ، وجامعة القدس المفتوحة ، ومذكرة تفاهم لاحقة مع وزارة شؤون المرأة .

- في سبيل تعزيز مبدأ التخصصية في العمل ولغايات تكاملية عمل اعضاء النيابة المختصين مع الطاقم الاداري المساند ، تم تخصيص عدد من الموظفين الإداريين في جميع النيابات الجزئية ومكتب النائب العام للعمل ضمن نيابة حماية الاسرة ونيابة الأحداث ونيابة مكافحة الجرائم الالكترونية ، بهدف ضمان السرية والحساسية والخصوصية في التعامل مع القضايا التي تقع ضمن اختصاص نيابة حماية الاسرة ونيابة الأحداث وسرعة الاجراءات الواجبة تجاهها

- انجاز اعداد الهيكل التنظيمي الجديد للنيابة العامة .

- تعزيز ورفع قدرات أعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين من خلال إشراكهم في العديد من الدورات التدريبية وورش العمل والرحلات الدراسية لزيادة معرفتهم خاصة في المجالات التخصصية واختتام عدد من برامج الدبلوم في جامعة بيرزيت وهي :- برنامج دبلوم متخصص لأعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف ، والدبلوم المهنيِّ المتخصِّص في المهارات القانونية لأعضاء النيابة العامة ، وبرامج الدبلوم المهني المتخصصة للموظفين الإداريين في دبلوم المهارات الإدارية ، ودبلوم التطوير التنظيمي .

- موائمة مباني النيابة العامة وفقا للمعايير الدولية لحقوق الانسان والنواع الاجتماعي حيث تم الإنتهاء من المخططات والوثائق والتصاميم اللازمة لتنفيذ العمل في المباني الجديدة للنيابة العامة لكل من مدينة أريحا ومدينة نابلس ووضع حجر الأساس لمبنى محكمة ونيابة الخليل والانتهاء من توسعة مبنى مكتب النائب العام .

- إصدار مطبوعات جديدة للنيابة العامة ومنها مجموعة التشريعات الاقتصادية ودليل اجراءات التعاون القضائي الدولي ، ومجلة قانونية فصلية تتضمن أبحاث ومقالات ومبادىء قانونية ، والنشرة الربعية للنيابة العامة باللغتين العربية والانجليزية .

- تعزيز التوعية المجتمعية في دور النيابة العامة من خلال اعداد الأفلام القصيرة حول مهام ودور النيابة العامة ومشاركة النيابة العامة في العديد من البرامج المتلفزة وتقارير إعلامية مصورة وحلقات إذاعية تهدف الى توعية المواطنين بدور النيابة العامة بمحاربة الجريمة .

- زيادة عدد اعضاء النيابة العامة بنسبة (4 %) ، وعدد الموظفين الاداريين بنسبة (14 %)

- القضايا الواردة : بلغ مجموع القضايا الواردة للنيابة العامة خلال العام 2017 (43067) قضية ، منها 2371 قضية جنايات ، 34797 قضية جنح ، 5136 مخالفة و763 قضية عوارض .

- نسبة القضايا المفصولة من الوارد : بلغ مجموع القضايا المفصولة من الوارد خلال العام 2017 (38476) اي بنسبة 89.3 % .

- نسبة القضايا المفصولة من القضايا المدورة : بلغ مجموع القضايا المفصولة من المدور من السنوات السابقة (3823) اي بنسبة 86.8 % .

- نسبة القضايا المنفذة من قضايا التنفيذات الجزائية الى مجموع القضايا المدورة والواردة : بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد 26.2 % .

الفصل الأول
نبذة عن النيابة العامة

- نبذة تعريفية
- الاطار التنظيمي للنيابة العامة
- الرؤية
- الرسالة
- قيم النيابة العامة
- اختصاصات ومهام النيابة العامة
- النيابات والدوائر المتخصصة في مكتب النائب العام

نبذه تعريفية

تعتبر النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية وهي الأمينة على الدعوى الجزائية ، وبذلك تعتبر النائبة عن المجتمع والمكلفة بتمثيله وتسعى الى تحقيق مهمة التطبيق السليم لأحكام القانون ، فالنيابة العامة بهذه الصفة تملك وحدها تحريك ومباشرة الدعوى الجزائية مستهدفة من وراء ذلك المحافظة على كيان المجتمع راسخا وقويا ، وقد أشار قانون الإجراءات الجزائية النافذ الى ذلك صراحة في المادة الأولى منه والتي نصت على (تختص النيابة العامة دون غيرها بإقامة الدعوى الجزائية) وتنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة عن المحاكم المختصة ، وكذلك تنهض النيابة العامة بكافة اختصاصاتها بتمثيل مؤسسات الدولة أمام كافة المحاكم في الدعاوى والطلبات التي تقام منها او عليها في الدعاوى الحقوقية والدستورية والادارية ، كما وتباشر النيابة العامة اختصاصاتها في المثول امام المحكمة الدستورية في القضايا الدستورية المنظورة أمامها .

وتسعى النيابة العامة بشكل دائم الى تطوير وتحسين أدائها لمهامها بفاعلية وكفاءة وتخصص من خلال إنشاء النيابات متخصصة والعمل على رفع كفاءة أعضاء النيابة في مجال تخصصهم ، كما تحرص النيابة العامة دائما على توفير كافة ضمانات المحاكمة العادلة واحترام كافة الاتفاقيات الدولية والتي انضمت اليها دولة فلسطين .

الاطار التنظيمي للنيابة العامة

النيابة العامة مؤسسة تنوب عن المجتمع في أداء مهمة التطبيق السليم لأحكام القانون ، ولها سلطة التحقيق والإتهام والترافع ممثلة للحق العام أو الحكومة أمام المحاكم المختصة ، وإن للنيابة وحدها وفقاً لأحكام القانون أن تباشر الدعوى الجزائية ، هادفة من وراء ذلك المحافظة على كيان المجتمع وأمنه وبقائه راسخاً قوياً عن طريق إرساء مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين .

ونظم قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 أعمال النيابة العامة ، مفصلاً كما أورده القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 في باب السلطة القضائية ، حيث أرسى كلا القانونين مبدأ استقلال النيابة العامة إدارياً وقضائياً بما ينسجم مع عمل السلطتين القضائية والتنفيذية .

تعتبر النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية ، وهي أحد مكوناتها ، وتنوب النيابة العامة عن المجتمع وتقوم بتمثيله ، بهدف الحفاظ على أمنه والدفاع عنه وصيانة سلامته ، ومحاربة الجريمة واستقصائها ، والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها ، وإحالتهم إلى المحاكم ، كما أنها الجهة التي يعهد إليها بمهمة تمثيل الحق العام أمام القضاء ، وتختص دون غيرها بتحريك الدعوى العمومية ومتابعة

سيرها أمام المحاكم ، حتى يصدر فيها حكم قطعي (نهائي غير قابل للطعن) ومتابعة تنفيذه ، وتمثيل الحكومة في الدعوى المدنية والادارية ومباشرة الدعوى امام المحكمة الدستورية العليا كما تختص بسلطة الاتهام والتحقيق والاحالة و تنفيذ الأحكام الجزائية والاشراف على عمل مأموري الضبط القضائي ومراقبة مراكز الإصلاح والتأهيل .

ويتمتع أعضاء النيابة بموقع متميز ومركزي ، وينتمون بحكم العمل وطبيعة الاختصاص إلى السلطة القضائية ، حيث أن لهم نفس مكانة القضاة ، ولا سلطان عليهم في اداء مهامهم الا القانون ، بالاضافة الى العلاقة الوطيدة بين النيابة العامة والسلطة التنفيذية باعتبارها تشرف على الضابطة العدلية ، فالنيابة العامة تمارس الصلاحيات الممنوحة لها بموجب قانون السلطة القضائية والقوانين ذات العلاقة ، وتتكون النيابة العامة من مكتب النائب العام والنيابات الكلية والنيابات المتخصصة والجزئية الموجودة في كافة المحافظات .

وأما تشكيل النيابة العامة كشعبة من شعب السلطة القضائية فقد تكفل بها قانون السلطة القضائية وقانون الاجراءات الجزائية حيث نصت المادة (60) من قانون السلطة القضائية على أن (تؤلف النيابة العامة من : 1 – النائب العام 2 – نائب عام مساعد او اكثر 3 – رؤساء النيابة 4 – وكلاء نيابة 5 – معاونين نيابة) بحيث يكون النائب العام على رأس الهيكل التنظيمي للنيابة العامة وله حق الرئاسة على باقي اعضاء النيابة العامة والموظفين العاملين فيها من الناحية الادارية ومن الناحية القانونية بحيث يمتد اختصاصه على جميع اراضي دولة فلسطين ، اما باقي اعضاء النيابة العامة فيمتد اختصاصهم المكاني على نطاق مكاني معين يتحدد بموجب قرار يصدر بذلك .

رؤية النيابة العامة

« مجتمع فلسطيني يسوده القانون و العدل و مبدأ الفصل بين السلطات و تُحترم فيه الحقوق وتصان فيه الحريات» .

رسالة النيابة العامة

نيابة عامة مهنية فاعلة ومستقلة ، ومنسجمة مع مؤسسات قطاع العدالة ، وقادرة على ضمان إجراءات تقاضٍ عادلة وسريعة ، يكون فيها التحقيق والترافع خاضعين لمعايير الشفافية والنزاهة والحياد ، كونها خصم شريف تعمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون والمساواة والفصل بين السلطات في المجتمع الفلسطيني .

قيم النيابة العامة

القيم الجوهرية التي تعمل النيابة العامة على ترسيخها في المؤسسة في مضامينها لا تختلف عن القيم التي تعمل على ترسيخها مؤسسات قطاع العدالة ، وتنطبق أيضاً على القيم الوطنية وقيم المجتمع ، وهذه القيم هي :

- الشفافية : العمل وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة والسلاح الفعال لمحاربة الفساد وضمان حرية الرأي والتعبير .
- العدالة : تكريس وتطبيق العدالة للجميع وإحقاق الحق بين المتقاضين على ضوء ما يقدم من بينات وفقا للقانون .
- النزاهة : ان النيابة العامة طرف نزيه في الدعوى الجزئية وتمارس اختصاصاتها في اطار الاستقصاء عن الحقيقة بكل أمانة .
- الحيادية : ان النيابة العامة تتجه في اجراءاتها في نطاق المساواة بين الخصوم وعدم الانحياز لاي منهم وتتيح لهم ان يحصل كل طرف على تقديم ما لديه اثناء التحقيق .
- الاستقلال : لا سلطان على النيابة العامة الا ضمائر اعضائها ولا تسمح لاحد بالتدخل في اختصاصاتها في اطار مبدأ الفصل بين السلطات .
- المساءلة أمام القانون : وتتمثل هذه القيمة في مبدأ سيادة القانون على الجميع دون استثناء .
- الكفاءة : الخبرة والمعرفة المتخصصة في العمل والاداء المتميز والابداع من اجل ارساء مبادىء العدل للجميع .
- احترام حقوق الإنسان : مراعاة حقوق الإنسان استناداً إلى القوانين المحلية والمواثيق الدولية .

اختصاصات ومهام النيابة العامة

تنهض النيابة العامة بكافة الاختصاصات التي تنص عليها القوانين وتقتضيها وظيفتها وأهمها :

1 . مباشرة التحقيق والاتهام والترافع امام المحاكم المختصة .

2 . تمثيل وزارات ومؤسسات الدولة أمام كافة المحاكم في الدعاوى والطلبات التي تقام منها او عليها وفقا للقانون في الدعاوى الحقوقية والادارية والدستورية .

3 . الإشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل ودور الرعاية الاجتماعية من خلال اجراء زيارات دورية والاطلاع على سجلاتها والاتصال مع اي نزيل او موقوف فيها والتحقيق في شكواه .

4 . تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ في الدعاوى الجزائية .

5 . إقامة الدعوى التأديبية على القضاة وأعضاء النيابة العامة ومباشرتها .

النيابات والدوائر المتخصصة

المكتب الفني للنائب العام :

تماشياً مع رؤية وأهداف النيابة العامة التطويرية اصدر النائب العام قراراً بتحديد اختصاصات المكتب الفني للنائب العام ومن اهمها : الإشراف على شؤون مكتب النائب العام وتأمين متابعة أرشفة وتوثيق البريد واستقبال المراجعين وتنظيم المواعيد والفعاليات الخاصة بالنائب العام ، رسم خطط العمل وتنسيقه والمشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية للنيابة العامة وقطاع العدالة بالتنسيق مع جهات الاختصاص في مكتب النائب العام ، إعداد التقارير اللازمة عن عمل المكتب الفني بالتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة ورفعها للنائب العام ، التنسيق مع جهات قطاع العدالة وجهاز الضبط القضائي فيما يكلف به من مهام ، المراقبة الدائمة على مدى ملائمة تطبيق الهيكل التنظيمي للنيابة العامة والإشراف على تنفيذ القرارات الصادرة عن النائب العام ، متابعة إعداد الحركة القضائية والتنقلات والانتدابات القضائية الخاصة بأعضاء النيابة العامة ، تمثيل النيابة العامة في علاقتها مع جهات قطاع العدالة والسلطات والهيئات الأخرى ضمن السياسة العامة المقرة وتوجيهات النائب العام متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن النائب العام ، التحقيق في القضايا الهامة المحالة من النائب العام واتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بشأنها تحت أشراف النائب العام مباشرة ، حفظ السجلات والملفات الخاصة بمراسلات النائب العام وملفات السادة اعضاء النيابة العامة ، المشاركة في إعداد الجداول الدورية الخاصة بأداء النيابات الجزئية والمتخصصة والعمل على متابعتها وتدقيقها وعرض التوصيات بشأنها للنائب العام ، الإشراف على حفظ الوثائق والمستندات وإعداد محاضر الاجتماعات التي تتم في مكتب النائب العام والاحتفاظ بالسجلات الخاصة بهذه الاجتماعات ، مراجعة الأعمال والملفات المقدمة من أعضاء النيابة العامة وإبداء الرأي فيها لضمان سلامة .إجراءاتها وعدم تعارضها مع القوانين النافذة ورفعها للنائب العام لاتخاذ المقتضى القانوني ، دراسة مذكرات الحفظ في الملفات التحقيقية الواردة من النيابات الجزئية وإعداد القرارات اللازمة لإصدارها حسب الأصول القانونية ، متابعة أعمال اللجان والمؤتمرات المتعلقة بنشاط النيابة العامة ، إعداد المراسلات الخاصة بالنائب العام والموجهة لجميع الجهات المختصة ، التدخل في تسهيل انجاز معاملات أعضاء النيابة العامة لدى الدوائر الرسمية وغيرها من الدوائر .

دائرة التفتيش القضائي :

تـم إنشـاء ادارة التفتيـش القضائـي فـي النيابـة العامـة بموجـب قـرار قضائـي مـن قبـل النائـب العـام ويأتـي قـرار إنشـاء هـذه الدائـرة بهـدف متابعـة عمـل أعضـاء النيابـة العامـة فـي مختلـف النيابـات الجزئيـة والمتخصصـة ، ومتابعـة الشـكاوى المتعلقـة بهـم ومراقبـة سـير العمـل بهـدف الرقـي بعمـل النيابـة العامـة ككل لغايـات تحقيـق رسـالتها وفقـا للقانـون الاساسـي والقوانيـن ذات العلاقـة ، وتختـص ادارة التفتيـش القضائـي والتـي تـم انشـاؤها اسـتنادا لأحـكام قانـون السـلطة القضائيـة رقـم (1) لسـنة 2002 ، ولا سـيما أحـكام المـواد (66 و71 و72) منـه ، وقانـون الإجـراءات الجزائيـة رقـم (3) لسـنة 2001م بالتالـي : القيـام بمراجعـه عامـة لـلأداء مـن حيـث القـدرة المهنيـة ، واللغويـة ، والتنظيميـة ، ومـوالاة الإجـراءات والوقـت الـذي يسـتغرقه فـي أداء مـا يـوكل إليـه مـن مهـام ، التفتيـش علـى أعمـال النيابـة العامـة مـن حيـث صحـة تطبيـق واسـتيفاء إجـراءات التحقيـق ، والإحالـة ، وأسـباب طلبـات تمديـد التوقيـف ، وطلبـات إعـادة النظـر ، وسـلامة النتائـج التـي تـم التوصـل إليهـا ، وتنفيـذ الأحـكام ، والتصـرف بالدعـوى ، والمرافعـات أمـام المحاكـم ، وأسـباب فسـخ قـرارات التصـرف بالدعـوى ، وأسـباب البـراءة ، تقييـم صحـة الوصـف والتكييـف القانونـي ، القـدرة علـى إدارة العمـل وتوجيـه العامليـن تحـت إمرتـه ، فحـص ومتابعـة نتائـج الـدورات التدريبيـة ، فحـص التقاريـر الـواردة عـن أعضـاء النيابـة العامـة المعاريـن والمنتدبيـن مـن الجهـات التـي يعملـون فيهـا وحفظهـا فـي ملفاتهـم الوظيفيـة ، فحـص التقاريـر التـي ترسـل مـن المؤسسـات التعليميـة التـي ابتعـث إليهـا أعضـاء النيابـة العامـة بشـأن مسـتوى سـيرهم فـي الدراسـة ، وانتظامهـم فيهـا وسـلوكهم العـام ، وحفظهـا ملفاتهـم الوظيفيـة ، فحـص التقاريـر الـواردة عـن أعضـاء النيابـة العامـة الذيـن يقومـون بأعمـال غيـر قضائيـة المعـدة مـن رؤسـائهم المختصيـن ، وحفظهـا بملفاتهـم الوظيفيـة ، تلقـي الشـكاوى المتعلقـة بأعمـال أعضـاء النيابـة العامـة وتصرفاتهـم وسـلوكهم وفحصهـا وفقـاً لأحـكام هـذا القـرار ، مراقبـة سـير العمـل بالنيابـات وتقديـم مـا تـراه مـن مقترحـات فـي هـذا الشـأن إلـى النائـب العـام ، اقتـراح التوجيهـات والتعليمـات التـي تعمـم علـى النيابـات فـي منشـورات دوريـة والمسـتفادة مـن ملاحظتهـم علـى أعمـال النيابـة حتـى يتلافونهـا فـي أعمالهـا المسـتقبلية مـن خـلال رئيـس ادارة التفتيـش الـى النائـب العـام .

وحدة حقوق الانسان :

انسـجاماً مـع احـكام القانـون الاساسـي الفلسـطيني وعلـى ضـوء قيـام دولـة فلسـطين بالتوقيـع علـى عـدد مـن الاتفاقيـات والبروتوكـولات الدوليـة المتعلقـة بحقـوق الانسـان اصـدر عطوفـة النائـب العـام لدولـة فلسـطين قـراره الصـادر بتاريـخ 5/11/2017 بتفعيـل وحـدة حقـوق الانسـان فـي مكتـب النائـب العـام وذلـك تحـت الاشـراف المباشـر وقد تكونـت الوحـدة مـن عـدد مـن اعضـاء النيابـة العامـة المختصين بالإضافة الـى كادر اداري مسـاند مختـص ، وتعمـل هـذه الوحـدة بشـكل اساسـي على تلقـى الشـكاوى المتعلقـة بإنتهـاكات حقـوق الإنسـان والعمـل علـى معالجتهـا ، ورصـد الانتهـاكات وكتابـة التقاريـر والرقابـة علـى

أداء موظفي النيابة العامة والرقابة على مأموري الضبط القضائي حيث يتولى الطاقم مهمة حماية وضمان التزام المؤسسة بتطبيق حقوق الإنسان في جميع نواحي عملها والرقابة على تطبيق حقوق الانسان في جميع مراحل الدعوى الجزائية واحترام حق الدفاع أثناء هذه المراحل كافة و ضمان المحاكمات العادلة دون تميز او تحيز ، مع اعتبار عدالة الفئات المستضعفة من (اطفال ، نساء ، ذوي اعاقة وكبار في السن ، أقليات ، أجانب ، لاجئين ومهاجرين) ، كما ويتولى الطاقم مهمة التنسيق مع جميع إدارات ووحدات النيابة العامة لوضع الخطط التي تضمن إدماج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان وفقا للمعاهدات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بالإضافة الى إجراء مراجعة شاملة للتشريعات ذات العلاقة بعمل النيابة العامة وموائمتها بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان .

وحدة النوع الاجتماعي :

تعمل النيابة العامة على تنفيذ خطتها حول «إدماج النوع الاجتماعي» في اعمالها والذي تم تطويرها وبلورتها في العام 2012 ، حيث تسعى إلى تعزيز دور النيابة في حماية حقوق الفلسطينيين رجالاً ونساءً ، وإلى تعزيز دورها في حماية النساء ضحايا العنف على وجه الخصوص ، بهدف الوصول إلى نيابة عامة عادلة وفاعلة ، تراعي بشكل ممأسس النوع الاجتماعي في تعاملها ومعالجتها للقضايا الواردة إليها ، وفي تقديمها للخدمات . وتستند على الإرث الموجود لدى أعضاء النيابة العامة والقائمين عليها ، والمتمثل في مجهود فردي يستحق الذكر في ما يتعلق بمراعاة النوع الاجتماعي وتقديم الحماية للنساء ضحايا العنف ومحاسبة الجناة . وتحقيقا لهذه الأهداف تعمل على تعزيز دور النيابة في حماية النساء ضحايا العنف ومحاسبة الجناة ؛ ومأسسة مفهوم النوع الاجتماعي وإدماجه في عمل النيابة العامة ، بما يشمل التخطيط والتدريب والتوظيف وفي الخدمات التي تقدمها النيابة للنساء ، وكذالك في عملية تجهيز البنية التحتية لمكاتب النيابات وفي عمل وحدة التفتيش القضائي ، وتعزيز دور النيابة العامة كجهة فاعلة في حماية النساء ودعم قضايا النوع الاجتماعي في كافة درجات التقاضي .

نيابة العدل العليا والدستورية :

تختص نيابة العدل العليا والدستورية بتمثيل مؤسسات الدولة في الدعاوى الادارية والدستورية التي ترفع منها او عليها سواء امام المحكمة الدستورية العليا او المحكمة العليا او محكمة العدل العليا ، وذلك بالتنسيق والتشاور مع الجهات الادارية بإشراف مباشر من النائب العام ، وتتكون هذه النيابة من عدد من رؤساء ووكلاء النيابة العامة المختصين .

نيابة النقض :

هي نيابة متخصصة تتبع النائب العام مباشرة تم إنشاؤها بقرار رقم (34) لسنة 2006 وتبعها قرار رقم (2) لعام 2015 ، وكان الهدف من انشاءها تطوير اداء النيابة العامة من خلال انشاء نيابة

متخصصة في إعداد الطعون والرد عليها وفق الأصول والقانون ، وتتولى هذه النيابة اختصاص إعداد الطعون ومتابعتها امام محكمة النقض بناءً على قرار من النائب العام الطعن فيها بالنقض ، وكذلك متابعة الطعون المرفوعة ضد النيابة العامة امام محكمة النقض .

نيابة الاستئناف :

تم انشاء نيابة الاستئناف بقرار صادر عن النائب العام رقم (2) في عام 2005 وتبع هذا القرار بقرار لاحق حمل رقم (34) من عام 2006 . حدد فيه مبررات إنشاؤها وأليـة عملها وصلاحياتها والكادر الاداري الذي ألحق بها ، وكان الهدف من وراء إنشاء هذه النيابة هو تطوير أداء النيابة العامة وخدمة عملها من خلال التخصص في إعداد ومتابعة الاستئنافات والطعون وتتولى نيابة الاستئناف مهمة المثول امام محاكم الاستئناف بهيئاتها الجزائية والمدنية (محكمة استئناف رام الله ومحكمة استئناف القدس) بالإضافة الى مراجعة وتدقيق الاحكام الصادرة عن محاكم البداية ومتابعة وإعداد الاستئنافات والطعون المحالة إليها والترافع بها امام المحاكم المختصة ، وفي ذات الاطار تم تكليف اعضاء نيابة مختصين من اجل الحضور ومتابعة الاستئنافات المتعلقة بالأحداث امام محكمة استئناف الاحداث المشكلة بقرار من المجلس القضاء الاعلى وفق قانون حماية الاحداث .

نيابة دعاوى الحكومة :

صدر قرار النائب العام رقم 1 لسنة 2016 بتاريخ 25/1/2016 بإنشاء نيابة متخصصة بدعاوى الحكومة تحت الاشراف المباشر للنائب العام وتم تكليف رئيس نيابة وعدد من الاعضاء للقيام بمهام الترافع في الدعاوى المدنية والتنفيذية حسب الاختصاص المكاني ، وتتولى نيابة دعاوى الحكومة الاشراف على كافة الدعاوى المدنية امام كافة المحاكم على اختلاف درجاتها والتنفيذات المدنية امام دوائر التنفيذ وكذلك كافة القضايا ذات العلاقة والمطالبات الواردة لمكتب النائب العام من النيابات والمحاكم والوزارات والجهات ذات العلاقة والمؤسسات التابعة لدولة فلسطين .

نيابة حماية الاسرة من العنف :

تم إنشاؤها بتاريخ 06/02/2016 وذلك بناءً على التزام النيابة العامة الفلسطينية ورؤيتها في تعزيز دورها في حماية النساء والأطفال ضحايا العنف ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وتحقيق الردع العام وتختص هذه النيابة بشكل اساسي في متابعة الجرائم المرتكبة داخل نطاق الاسرة بما فيها النساء والاطفال وكبار السن وذوي الاعاقة ضحايا العنف ، وكذلك الجرائم ذات الطابع الجنسي المرتكبة ضد النساء والاطفال خارج نطاق الاسرة عبر كافة وسائل الاتصال . تختص النيابة في التحقيق والترافع في هذه القضايا في 12 نيابة جزئية في المحافظات ونيابتي الإستئناف والنقض والمكتب الفني . وقد شملت إختصاصات نيابة حماية الأسرة من العنف التحقيق وملاحقة المتهمين والترافع

والطعن ومتابعة تنفيذ الاحكام في كافة الجرائم المرتكبة داخل نطاق الاسرة بمختلف أفرادها بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة وفي الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال ضحايا العنف خارج الأسرة وفي الجرائم المرتكبة من النساء في قضايا الزنا والدعارة والسفاح وإفساد الرابطة الزوجية وغيرها من الجرائم ذات الطابع الجنسي وجرائم التهديد والإبتزاز ضد النساء عبر كافة وسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونية .

نيابة حماية الأحداث :

تم انشاؤها وفقا لقرار بقانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن حماية الاحداث ، وتختص نيابة الأحداث بنظر قضايا الاحداث ويشمل ذلك القيام بالتحقيقات بالدعاوى الجزائية المتهم فيها أحداث والترافع والمثول فيها امام محاكم الاحداث بشكل يضمن السرية واحترام حقوق الاحداث وإيجاد سبل اصلاحهم وسرعة اندماجهم في المجتمع طبقا للإجراءات المقررة بقانون الاجراءات الجزائية وقانون حماية الاحداث ، وكذلك تقديم الطعن بالأحكام بالاعتراض والاستئناف والنقض ، واجراء الوساطة في جرائم الجنح والمخالفات بين المجني عليه والحدث ، وتكليف مرشد حماية الطفولة بجميع الاعمال والابحاث الاجتماعية اللازمة للتوصل الى اظهار الحقيقة ومعرفة شخصية الحدث والوسائل المناسبة لإصلاحه وحمايته . وتختص نيابة الأحداث بنظر قيود الاطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف من خلال اتخاذ الاجراءات القانونية اتجاه الاطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف والعمل على حمايتهم وسرعة اندماجهم في المجتمع طبقا للإجراءات المقررة بقانون الطفل الفلسطيني وتعديلاته وقانون الاحداث النافذ ، وتكليف مرشد حماية الطفولة بجميع الاعمال والابحاث الاجتماعية اللازمة من اجل تحديد الخطورة ومعرفة شخصية الطفل والوسائل المناسبة لحمايته واتخاذ التدابير المناسبة من خلال تقديم طلبات بالحماية لمحكمة الاحداث من اجل وضع تدابير حماية مع تضمين الطلبات توصية مرشد حماية الطفولة . بالاضافة الى التفتيش على دور التأهيل والرعاية ومراكز التدريب المهني والمشافي المتخصصة .

نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية :

وهي نيابة متخصصة تم انشاؤها بقرار من النائب العام رقم 28/2006 وتضمن هذا القرار والقرار اللاحق له والذي يحمل الرقم 1/2012 اختصاصات هذه النيابة حيث تناولت ثلاثة اختصاصات اساسية هي : مكافحة جرائم غسل الاموال ، مكافحة التهرب الضريبي والجمركي ، مكافحة الجرائم الاقتصادية المتعلقة بحماية المستهلك وعرض بضائع فاسدة او منتهية الصلاحية ، مخالفة التسعيرة ، تداول منتجات مستوطنات ، الغش ، الاضرار بصحة المواطن بالإضافة الى متابعة القضايا ذات الطابع التجاري كـ الاعتداء على علامة تجارية والجرائم البيئية المرتكبة خلافا لأحكام القوانين النافذة .

نيابة مكافحة الجرائم الالكترونية :

صدر قرار النائب العام بتاريخ 20/3/2016 بإنشاء نيابة مكافحة الجرائم الالكترونية ، حيث تعمل هذه النيابة تحت اشراف النائب العام مباشرة ، وتم تكليف رئيس نيابة وعدد من اعضاء نيابة عامة مختصين بمتابعة قضايا الجرائم الالكترونية في كافة النيابات الجزئية ، وتتولى النيابة المختصة متابعة الطلبات المتعلقة بالجرائم الالكترونية والاتصالات وكافة الطلبات ذات العلاقة الواردة من النيابات الجزئية والاجهزة الامنية ذات العلاقة والتنسيق معها بالشأن ، والتواصل مع الجهات والمؤسسات والشركات ذات العلاقة فيما يتعلق بالجرائم الالكترونية والاتصالات والحصول على الدليل الفني الالكتروني وربط الجناة فيه .

نيابة مكافحة الجرائم المرورية :

بتاريخ 03/07/2017م أصدر النائب العام قرارا بتكليف أعضاء نيابة عامة مختصين لمتابعة القضايا المتعلقة بالجرائم المرورية ، ويأتي هذا القرار عطفا على قرار سابق أصدره بإنشاء نيابة لمكافحة الجرائم المرورية في مكتب النائب العام بتاريخ 02/03/2017م ، وتم تكليف رئيس نيابة وعدد من اعضاء النيابة العامة في النيابات الجزئية ، وجاء هذا القرار ايضاً انطلاقاً من رؤية ورسالة النيابة العامة بأهمية الحداثة والفعالية والتخصص ، ومواكبة التطور في مكافحة الجريمة كما ونوعا ، ولأن الجرائم المرورية قد أصبحت مصدر قلق لكافة أفراد المجتمع الفلسطيني ، وإن هذا القرار جاء لتحقيق الوقاية والحماية ، والتوعية المجتمعية لهذا النوع من الجرائم بالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة ، وتتولى نيابة مكافحة الجرائم المرورية متابعة سير الدعوى والتحقيق فيها لدى جميع النيابات بجميع المحافظات ، والترافع فيها لدى المحاكم المختصة حسب الأصول والقانون .

نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي :

تم إنشاء نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي بتاريخ 18/09/2016 . وقد جاء ذلك استجابة لانضمام دولة فلسطين لاتفاقية روما بشأن محاكمة مجرمي الحرب في العام 2015 وتماشيا مع توجه دولة فلسطين نحو محاكمة مجرمي الحرب ، تعمل نيابة الجرائم الدولية وفق الإمكانيات المتاحة في سبيل إيصال حقيقة ما يرتكب من قبل الاحتلال الاسرائيلي .

نيابة مكافحة الفساد :

تعتبر نيابة مكافحة الفساد من النيابات المتخصصة الهامة والتي تم انشاؤها وفقا لقانون مكافحة الفساد لعام 2005 ، حيث تم انتداب عدد من أعضاء النيابة العامة للعمل مع هيئة مكافحة الفساد بمدد محدودة بناء على قرار الانتداب ويختص أعضاء النيابة العامة المنتدبين بالتحقيق في جرائم الفساد ومباشرة الدعوى أمام المحكمة المختصة واتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لذلك .

الفصل الثاني
إنجازات النيابة العامة

الهدف الاستراتيجي الأول : نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة بكفاءة وفعالية
التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها
تعزيز تنفيذ الاحكام القضائية
تيسير الحصول على خدمات قطاع العدالة لكافة شرائح المجتمع لا سيما للنساء والأطفال والفئات المهمشة
موائمة البنى التحتية والأنظمة الخاصة بالاستقبال والتوقيف الاحتجاز بما يتوافق مع معايير حقوق الانسان والممارسات الفضلى
تطوير نظام قانوني وطني محدث ومستقر يراعي كافة احتياجات فئات المجتمع
رفع وعي المواطنين بدور النيابة العامة
الهدف الاستراتيجي الثاني : مؤسسات قطاع العدالة تتمتع بقدرات وإطار تنظيمي ومؤسسي منسجم ومتكامل الأدوار
تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي للنيابة العامة
تعزيز العلاقة بين قطاع العدل وقطاع الامن والمؤسسات الحكومية والغير حكومية المحلية والدولية
تعزيز اطر الرقابة والمساءلة والشفافية
تعزيز قدرات العاملين والعاملات في النيابة العامة

الهدف الاستراتيجي الأول
نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة بكفاءة وفعالية

عملت النيابة العامة على تحقيق الاهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي «نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة بكفاءة وفعالية» من خلال تركيز العمل على كافة الجوانب التي من شأنها أن تعزز الوصول إلى العدالة وتحقيق الالتزام بتطبيق ضمانات المحاكمة العادلة وكفاءة وفاعلية عملية التقاضي حيث كانت الانجازات في هذا الاطار كما يلي :

التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها

- تم تحقيق تقدم نحو هذا المحور من خلال قرار من النائب العام بإنشاء وحدة حقوق الإنسان في مكتب النائب العام ، وتكليف تسعة من أعضاء النيابة العامة وطاقم من الموظفين الإداريين للعمل في وحدة حقوق الإنسان ، وتختص الوحدة بالعمل على ادماج معايير ومبادىء حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي في عمل النيابة العامة وتطبيقها ، من خلال خلق بيئة تتسم بتطبيق حقوق الانسان في النيابة العامة ، بالإضافة إلى اعتماد نظام شكاوى فعال وفق اجراءات واضحة وسَلِسة للجمهور ، والتأكد من تطبيق هذه المبادىء والمعايير داخل النيابة بما يتضمن الرقابة على موظفي النيابة العامة من اعضاء واداريين ، كذلك الرقابة الخارجية على السجون ومراكز الاصلاح والتأهيل ومأموري الضبط القضائي ولتوفير الضمانات القانونية التي تتلائم مع القوانين الخاصة بحقوق الانسان للمواطنين كافة ، والعمل على الحد من الانتهاكات ، وقد تم التنسيق مع مؤسسات قطاع العدالة ومؤسسات المجتمع المدني لمراجعة القوانين والتشريعات الحالية من أجل تعديلها وتقديم مقترحات قوانين جديدة تتوافق مع قوانين حقوق الانسان الدولية والقانون الدولي . وياتي انشاء هذه الوحدة انسجاما مع طبيعة عمل النيابة العامة ورؤيتها القائمة على احترام وصون الحقوق والحريات ويأتي انشاء هذه الوحدة على ضوء انضمام دولة فلسطين الى ما يقارب 55 معاهدة ووثيقة دولية وبروتوكول اختياري من ضمنها ما يزيد عن سبع اتفاقيات في مجال حقوق الانسان .

- وبناءً على هذا القرار تم إعداد هيكلية الوحدة وإعتمادها من قبل النائب العام وادراجها على مقترح هيكلية النيابة العامة ، وإعداد الخطة التنفيذية للوحدة للأعوام 2019-2018 ، بناءً على ذلك بدأت الوحدة بتلقي تقارير زيارات السجون ومراكز الإصلاح والتأهيل التي يقوم بها أعضاء النيابة العامة بموجب صلاحيتهم ضمن القانون والعمل على معالجة ما ورد في التقارير من توصيات والمتابعة مع جهات الإختصاص كما تم العمل على إعداد مسودة دليل إجراءات

خاص بعمل الوحدة بالتعاون مع خبيرة دولية لبرنامج سواسية حيث تم عقد لقاء أولي بالتعريف بالوحدة وعملها ومراجعة الدليل مع أعضاء الوحدة والنيابات والدوائر المختصة ، بالإضافة إلى ذلك تم عقد دورات تدريبية لعدد من اعضاء النيابة العامة في العديد من المواضيع مثل ضمان المحاكمات العادلة ، حرية الرأي والتعبير ، تقديم الشكاوى والتعامل معها ، إعداد التقارير المحلية والدولية المتعلقة بإنتهاكات حقوق الانسان ، الرقابة على السجون .

- وفي نفس الإطار عملت نيابة الجرائم الدولية على توثيق عدد من قضايا الإعدامات الميدانية المرتكبة من قبل جيش الإحتلال الإسرائيلي التي شملت نساء وأطفال ومدنيين فلسطينيين ولم يتم محاكمة مرتكبي هذه الجرائم لإنعقاد الإختصاص فيها للقضاء الدولي ، هذا وقد تم العمل على تصنيف الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمحكمة الجنايات الدولية ووفقاً للمعايير الدولية وإعتماد التجربة الدولية بهذا الخصوص وموائمة القوانين ذات العلاقة ، وفي إطار حفظ حقوق ضحايا الإحتلال تم تقديم مقترح للجنة الوطنية لمحكمة الجنايات الدولية بتشكيل فريق عمل متخصص يعمل على ضمان توثيق كافة الجرائم والإنتهاكات بحق الإنسان والأرض في دولة فلسطين ، وصدر المرسوم المشار إليه في نهاية العام 2017 والذي يجمع بين كافة الجهات ذات العلاقة والتي ستساعد على توفير قاعدة بيانات تضمن حقوق الضحايا ، بالاضافة الى ملاحقة كافة الجرائم على إمتداد مناطق الإختصاص القضائي في الضفة الغربية وقطاع غزة بما يشمل كافة فئات المواطنين الذين يتعرضون لأي جرائم أو أفعال ترقى لجريمة حرب .

- كما وعملت نيابة الأحداث بنظام الشكاوى المعمول به ورفع التقارير عن الإنتهاكات ضد الأحداث أو الأطفال لوحدة حقوق الانسان في مكتب النائب العام .

تعزيز تنفيذ الأحكام القضائية

احرزت النيابة العامة تقدماً ملحوظاً لتحقيق الهدف المتعلق بتحسين جودة خدمات قطاع العدالة من خلال ما يتم إصداره من تعليمات وتعاميم من قبل النائب العام تؤكد على ضرورة الإسراع في تنفيذ الاحكام القضائية الواردة للنيابة العامة من المحاكم ، وربط برنامج ميزان مع مجلس القضاء الأعلى والشرطة بما يضمن سرعة التنفيذ .

- هذا وقد تم العمل على تفعيل دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية بفصلها عن نيابة الجرائم الدولية وتخصيص عدد من أعضاء النيابة العامة والموظفين الاداريين في النيابات الجزئية المتخصصين في تنفيذ الأحكام ، وتختص الدائرة بمتابعة كافة قضايا تنفيذ الأحكام الجزائية في المحافظات ،

كما تتولى آلية التواصل مع الجهات الرسمية والشرطة القضائية فيما يتعلق بتنفيذ الاحكام الجزائية .

- وفي ذات السياق عملت نيابة الإستئناف على تطوير آلية عمل مشتركة مع مأموري الضبط القضائي لمتابعة تنفيذ الأحكام الغيابية لمتهمين فارين من وجه العدالة بتنفيذ تلك الأحكام ، وتم تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة عن محاكم الاستئناف والنقض في الملفات الاستئنافية المتراكمة ما يقارب 60 حكم غيابي لمتهمين فارين من وجه العدالة .

- هذا وقد قامت نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية بمتابعة تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة عن محكمة الجمارك البدائية ، أمام دوائر التنفيذ لتحصيل المبالغ المالية المحكوم بها . حيث بلغ اجمالي المبالغ المحكوم بها ما يزيد عن 47,750,354 مليون شيكل و9800 دينار .

- وعلى مستوى نيابة دعاوى الحكومة فقد تم العمل على حصر كافة الملفات التنفيذية وتجديد الاجراءات فيها وتحصيل الاموال التي تخص الخزينة العامة . فقد بلغ اجمالي المبالغ التي تم تحصيلها ما يزيد عن ستة ملايين شيكل خلال عام 2016 ، وإجمالي المبالغ المحصلة لصالح الخزينة العامة في عام 2017 ، حيث بلغ اجمالي المبالغ المحصلة 27,216,712 شيكل و40,590 دينار و13,000 دولار . هذا وكان مجموع التسديدات لخزينة الدولة 27,016,896 شيكل .

تيسير الحصول على خدمات قطاع العدالة لكافة شرائح المجتمع لا سيما النساء والأطفال والفئات المهمشة

في سبيل تيسير وصول العدالة إلى كافة شرائح المجتمع في كافة المناطق والوصول للفئات المهمشة ، والتي تستدعي اهتماماً خاصاً يتناسب مع احتياجاتها ووضعها في المجتمع ، تم إنضمام النيابة العامة ممثلة بنيابة الجرائم الدولية الى لجنة القانون الدولي الإنساني لضمان سيادة القانون .

عملت نيابة الاحداث على مراجعة جميع الاحكام التي صدرت عن محاكم الأحداث الفلسطينية ، لضمان إنسجامها مع القانون وترسيخ عدالة الأطفال وحماية الأحداث ، وإستئناف الأحكام التي لم تنسجم مع القانون . بالإضافة إلى تفعيل نص المادة 23 من قانون حماية الأحداث في عام 2016 وتطبيق الوساطة بالمخالفات والجنح بين المجني عليهم والأحداث ، وبذلك تم حماية ما يزيد عن 381 طفل ، حيث تمثل الوساطة في قضايا الاحداث في دولة فلسطين استناداً لنص الماده 23 نمطاً جديداً في الاجراءات الجنائية تنسجم مع السياسة الجنائية المعاصرة ومع المعايير التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية ، والتي صادقت عليها دولة فلسطين وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الطفل ، والتي تقوم على الرضائية في إنهاء المنازعات وتجبر النيابة العامة على عرضها

على الأطراف تحت طائلة البطلان وقد اصبحت الوساطة في قضايا الاحداث من المصطلحات المألوفة والواسعة الانتشار في النظم الجزائية الحديثة . كما عملت نيابة الاحداث على وضع أليات عمل في عدالة الاطفال والاحداث ، وأتمتة مذكرات الإحضار في النيابة العامة والشرطة ومحاكم الأحداث باستخدام سجل خاص في برنامج ميزان لملفات الأحداث ، وذلك لتسهيل وسرعة إنجاز العمل من جهة والحفاظ على السرية والخصوصية ، وتوفير المساعدة القانونية للأحداث لتوفير بيئة حقوقية وقضائية مناسبة ومتخصصة ومراعية للفئات المجتمعية المهمشة .

وبموجب قرار من النائب العام تم تكليف موظفين إداريين من جميع النيابات الجزئية ومكتب النائب العام للعمل ضمن نيابة حماية الاسرة ونيابة الأحداث ونيابة مكافحة الجرائم الالكترونية ، بهدف ضمان السرية والحساسية والخصوصية في التعامل مع القضايا التي تقع ضمن اختصاص نيابة حماية الاسرة ونيابة الأحداث وسرعة الاجراءات الواجبة تجاهها وسيتم العمل على رفع قدراتهم في هذا المجال .

ولتعزيز التعاون والتحويل بين النيابة العامة والقضاء الشرعي عملت النيابة العامة على تقديم مداخلة عن نيابة حماية الاسرة ونطاق اختصاصها ومدى إنعكاس التخصص على وصول النساء للعدالة مع القضاة الشرعيين في محافظة نابلس بهدف إطلاعهم على الخدمات المتخصصة لدى نيابة حماية الأسرة من العنف وإستخلاص الدروس المستفادة المتعلقة بالتعاون بين الطرفين وممارسات التحويل بين النيابة العامة والقضاء الشرعي بما يهدف الى تيسير وصول النساء والأطفال للعدالة ، ونتيجة هذا الحوار المشترك تم احالة العديد من القضايا من قبل القضاء الشرعي حتى يتم السير في الإجراءات الجزائية من قبل النيابة العامة تمهيداً لمحاسبة الجناة وتوفير الحماية .

وفي ذات الاطار تم إعتماد وإقرار المسودة الاولية من دليل إجراءات العمل الموحد في التحقيق والترافع والتحويل في قضايا العنف ضد النساء من قبل النائب العام وبناءاً على ذلك فقد تم عرضها للنقاش على أعضاء النيابة المتخصصين في نيابة حماية الأسرة من العنف وشركاء النيابة العامة من مؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتم إبداء الملاحظات عليه وإضافة التعديلات عليه . ويهدف الدليل الى تعزيز الحماية للنساء ضحايا العنف والمحاسبة لمرتكبي الجرائم .

موائمة البنى التحتية والأنظمة الخاصة بالاستقبال وتوقيف الاحتجاز بما يتوافق مع معايير حقوق الانسان والممارسات الفضلى

فيما يتعلق بتطبيق معايير خاصة بالنوع الاجتماعي التي يجب مراعاتها عند تجهيز مرافق النيابة العامة قامت وحدة النوع الإجتماعي ونيابة حماية الأسرة بالمتابعة مع قسم الهندسة والمرافق

في النيابة العامة لإدماج المعايير الخاصة في النوع الاجتماعي ، والتي اعدتها وحدة النوع الاجتماعي سابقا لمراعاتها عند تجهيز مخططات ومرافق النيابة العامة لضمان ملائمتها لإحتياجات النساء والأطفال وذوي الإحتياجات الخاصة المتوجهين إلى النيابة ، وعلى ضوء ذلك وبالتعاون مع دائرة المرافق والهندسة تم إعداد ورقة مفاهيمية لتجهيز عدد من الغرف في النيابات الجزئية تتلائم مع إحتياجات النساء والأطفال المستفيدين من خدمات النيابة العامة بما يضمن الحفاظ على كرامتهم ويعزز مبدأ السرية في التعامل مع قضاياهم .

انتهاء دائرة الهندسة وادارة المرافق من توسعة مبنى مكتب النائب العام بالتعاون مع وزارة الاشغال وبتمويل من مكتب مكافحة المخدرات INL وانجاز كافة الاعمال الخارجية والداخلية وتأثيث وتشغيل الطابق الاضافي في مكتب النائب العام ، كما تم تجهيز وتحضير كافة المخططات والوثائق اللازمة لطرح عطاء مبنى النيابة العامة في مدينة أريحا ، وإنجاز كافة الوثائق المطلوبة لمبنى النيابة العامة المقترح بناءه في مدينة نابلس والحصول على التمويل الكامل من خلال مكتب INL والبدء بعمليات التصميم و إعداد وثائق العطاء ، اضافة لوضع حجر الأساس لمبنى محكمة و نيابة الخليل الممول من الحكومة الكندية وذلك بعد إعتماد جميع المخططات و ترسية العطاء . كما تمتم إعداد الخطط لإيجاد مباني خاصة للأحداث تتناسب مع العدالة الخاصة بهم . هذا بالاضافة الى التفتيش على أماكن إيداع الأحداث وتسجيل وتوثيق أي إنتهاك يتعرضون له ورفعه للنائب العام فوراً .

تطوير نظام قانوني وطني محدث ومستقر يراعي كافة احتياجات فئات المجتمع

لغايات الوصول الى نظام قانوني وطني محدث ومستقر يراعي كافة احتياجات فئات المجتمع فقد شملت مشاركات النيابة العامة في هذا المجال على :

- عضوية النائب العام في لجنة تتعلق بقانون السلطة القضائية ، اضافة لمشاركة النيابة العامة في اجتماعات اللجنة التي تناقش قانون التعاون القضائي الدولي .

- عضوية النائب العام في اللجنة الرئاسية لدراسة كافة القوانين والتشريعات حول مشروع قانون الشرطة وقانون محكمة الجنايات الكبرى
- مشاركة النيابة العامة في اجتماعات اللجنة التقنية في مشروع قانون الجرائم الإلكترونية ، والذي تم اقراره بتاريخ 2017-7-9 ، وحاليا جاري العمل على تعديل بعض الاحكام فيه .
- مشاركة النيابة العامة في اجتماعات اللجنة التقنية لمشروع قانون حماية الاسرة من العنف والذي يشرف عليها مجلس الوزراء وقامت بمراجعة مسودة القانون وابداء الملاحظات على المسودة لتعزيز الحماية للنساء ومحاسبة الجناة .
- العمل على تعديل الباب الثامن من قانون المرور الفلسطيني رقم 5 لسنة 2000 انسجاماً مع قانون التأمين المعمول به من قبل كل من نيابة مكافحة الجرائم المرورية ، ووزارة النقل والمواصلات ، وشرطة المرور .
- المشاركة في لجنة انفاذ قانون الاحداث التي تتراسها وزارة التنمية الاجتماعية وتم العمل على تحديد الاشكاليات وسبل حلها . كما تم تشكيل لجنة لاعداد دراسة حول الاطار القانوني والتطبيقي الجديد لقضاء الاحداث ودليل عملي لعائلات الاحداث في مختلف مراحل اجراءات القضاء والذي سيتم انجازه في عام 2018 بتمويل من الوكالة الايطالية للتعاون الإنمائي .
- قامت النيابة العامة بتقديم مجموعة من القوانين ذات العلاقة في عمل النيابة العامة والمشاركة في صياغتها .
- المشاركة في اللجان الخاصة بمناقشة مشاريع القوانين ذات العلاقة بالشان القضائي .

رفع وعي المواطنين بدور النيابة العامة

عمل المكتب الإعلامي على رفع وعي المواطنين بدور النيابة العامة بتغطية ونشر كافة أخبار النيابة العامة في المواقع الاخبارية ومؤسسات الإعلام المحلية من خلال البريد الإلكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي والإتصال المباشر باللغتين العربية والإنجليزية ، وإنتاج تقارير إعلامية مصورة تغطي عمل النيابات الجزئية والمتخصصة في مكتب النائب العام وإعداد البيانات الصحافية التي تتعلق بقضايا الرأي العام أو أي قضايا تم الإنتهاء من التحقيق بها ، هذا وقد تم إعداد بروشور حول عمل وإختصاصات النيابة العامة بالإضافة إلى الإستمرار في توزيع البرشور الخاص بإجراءات تقديم الشكوى والذي تم إعداده عام 2015 ، كما تم عقد لقاءات توعوية في مجالات متخصصة (قانون المخدرات ، الإبتزاز الإلكتروني ، قانون الأحداث) بما مجموعه 15 لقاء بالتعاون مع وزارة التنمية الإجتماعية وجمعية الصديق الطيب .

وفي نفس السياق تم انتاج 14 حلقة إذاعية تغطي عمل النيابة العامة كجزء من حملة التوعية والانفتاح على الجمهور ،و5 حلقات إذاعية متخصصة في عمل النيابة العامة ضمن برنامج المنتدى القضائي ، وإنتاج العديد من الأفلام القصيرة حول مهام ودور النيابة العامة ، وبرامج إذاعية حول كيفية تقديم الشكاوى وإجراءات سيرها في المحاكم للوصول الى العدالة .

هذا وقد تم إصدار مطبوعات جديدة خلال عام 2017 بالتعاون والتنسيق مع وحدة التخطيط والسياسات مثل مجلة قانونية فصلية تتضمن أبحاث ومقالات ومبادىء قانونية ، والنشرة الربعية للنيابة العامة باللغتين العربية والانجليزية .

وفي سبيل رفع وعي المواطنين بدور النيابات المتخصصة قام المكتب الإعلامي وبالتنسيق معهم على ما يلي :

- شاركت نيابة مكافحة الجرائم المرورية في عدة مقابلات للتعريف بعملها وأهدافها والاجراءات التي سيتم اتخاذها من أجل تشديد العقوبات والتعديلات على قانون المرور ، بالإضافة الى إصدار برشور خاص بها يوضح دورها واختصاصاتها .

- قدمت نيابة حماية الأسرة من العنف المعلومات والبيانات حول عمل النيابة خلال عقد العديد من اللقاءات مع طلاب الدراسات العليا في جامعات محلية للتعريف بعمل نيابة حماية الاسرة من العنف وآلية العمل فيها .

- قامت نيابة الأحداث بعقد العديد من المحاضرات في الجامعات الفلسطينية وتصوير حلقات متلفزة للجمهور وعرض أفلام وثائقية توعوية وإصدار العديد من البروشورات والكتيبات للتوعية المجتمعية حول نيابة الأحداث ، وإنتاج المكتب الإعلامي فيلم قصير حول مشروع بناء القدرات والدعم الفني في عدالة الأحداث الممول من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ، وتصوير 3 سبوتات إعلامية متخصصة بضحايا العنف بالتعاون مع شبكة معاً الاخبارية ، اضافة لتقديم ورقة حول دور النيابة العامة في حماية الاحداث والاطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف والوساطة واجراءات التحقيق مع الاحداث ودور مرشد حماية الطفولة والتقارير الخاصة التي ينظمها المرشد ، وذلك في ورشة العمل التي تم تنظيمها في كلية القانون بجامعة النجاح .

الهدف الاستراتيجي الثاني
مؤسسات قطاع العدالة تتمتع بقدرات وإطار تنظيمي ومؤسسي منسجم ومتكامل الأدوار

يأتي العمل على هذا الهدف لتمكين النيابة العامة من القيام بالواجبات والمسؤوليات المنوطة بها في كافة المجالات في سبيل تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي وعليه تم العمل على ما يلي :

تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي للنيابة العامة

- استجابة للزيادة في عدد الجرائم المرورية الواردة للنيابة العامة وفي سبيل تحقيق الأمان للمواطن وتحقيق الردع في العقوبة تم انشاء نيابة مكافحة الجرائم المرورية بقرار من النائب العام بتاريخ 3/7/2017 وتكليف أعضاء نيابة متخصصين فيها ، كما تم تشكيل لجنة لتطوير دليل إجراءات عمل موحد لأعضاء نيابة مكافحة الجرائم المرورية ، وأصدر النائب العام تعليمات لمتابعة كافة الاحكام الصادرة عن محاكم الصلح في قضايا الجنح المرورية ومراعاة استئناف الأحكام الصادرة بالحد الأدنى من العقوبة المقررة في قانون المرور النافذ .

- لضمان مأسسة الخدمات المتخصصة المراعية للنوع الاجتماعي للنساء ضحايا العنف وتوفيرها حتى آخر درجة من درجات التقاضي عملت نيابة حماية الاسرة ووحدة النوع الاجتماعي بالتنسيق مع النيابات المتخصصة على تطوير تفاهمات في القضايا التي يوجد بها تداخل في الإختصاص (مثل قضايا الأحداث والجرائم الالكترونية وقضايا الإستئناف والنقض) بحيث تم عقد إجتماعات وورشات عمل مشتركة معهم للتوافق على آلية واضحة للعمل والتعاون بين هذه النيابات وتطوير الحلول المناسبة للتحديات المتعلقة في هذا المجال ، وعملت كذالك نيابة حماية الاسرة على المتابعة اليومية مع النيابات الجزئية في القضايا التحقيقة الواردة للنيابة والمتعلقة في اختصاصاتها بالإضافة إلى متابعة الملفات في نيابتي النقض والإستئناف لضمان التخصص حتى آخر درجة من درجات التقاضي .

- تم تكليف 14 عضو نيابة عامة للعمل في نيابة مكافحة الجرائم الدولية ، بحيث يتوزعون على كافة النيابات في الضفة الغربية .

- تكليف 34 عضو نيابة عامة للعمل في نيابة الاحداث ، وتخصيص 15 موظف إداري للعمل فيها . وتكليف 25 عضو نيابة عامة في نيابة حماية الأسرة من العنف وأيضاً تخصيص 17 موظف إداري للعمل في النيابة . بالإضافة إلى تكليف 26 عضو نيابة للعمل في نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية ، وتخصيص 15 موظف إداري للعمل فيها .

- انشاء دائرة متابعة شؤون اعضاء النيابة العامة تتبع المكتب الفني للنائب العام .

- تشكيل عدة لجان للعمل على تطوير أدلة عمل مختلفة وتجميع قوانين واللازمة لعمل النيابات المختصصة نذكر منها :

1 . تشكيل لجنة لإعداد دليل فني لقضايا غسل الاموال بإشراف النائب العام وعضوية كل من مجلس القضاء الأعلى ووحدة المتابعة المالية في سلطة النقد ومشروع دعم قطاع العدالة JSAP ، حيث تم عقد العديد من الجلسات التشاورية بهدف توزيع الأدوار وجمع المعلومات اللازمة لإعداد الدليل .

2 . تشكيل لجنة تطوير دليل إجراءات موحد لأعضاء نيابة مكافحة الجرائم المرورية .

3 . لجنة إعداد دليل عمل إجراءات التفتيش القضائي ولجنة اعداد مدونة السلوك لأعضاء النيابة العامة .

4 . تشكيل لجنة لبناء وتطوير الهيكل التنظيمي للنيابة العامة وفق الاصول والقواعد والتطور في اعداد الهيكل التنظيمي بما ينسجم مع النظرة التطويرية للنيابة العامة .

5 . لجنة دراسة مقارنة لنماذج ومعايير التفتيش القضائي في الدول المجاورة وخاصة نماذج التفتيش في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية .

6 . لجنة اعداد دليل إجراءات لعمل نيابة الأحداث بتمويل من برنامج سواسية لوضع وتحديد آليات العمل في عدالة الأحداث .

7 . لجنة إعداد دراسة حول الإطار القانوني والتطبيقي الجديد لقضاء الأحداث ودليل عملي لعائلات الأحداث في مختلف مراحل إجراءات القضاء بتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي .

8 . لجنة إعداد دليل إجراءات التعاون القضائي الدولي باللغتين الإنجليزية والعربية .

9 . لجان أخرى لتجميع التشريعات المختلفة ؛ التشريعات الجزائية والتشريعات الإدارية والحقوقية ، والتشريعات الإقتصادية التي تم تجميعها وطباعتها في دليل واحد لإستخدامات أعضاء النيابة العامة .

- المشاركة باعداد الخطة الاستراتيجية للنيابة العامة كجزء من خطة قطاع العدالة للاعوام 2017- 2022 والمرتبطة بخطة التنمية الوطنية بالشراكة مع مؤسسات قطاع العدالة ، وربط الأنشطة المخطط لها بخمس تدخلات سياساتية معتمدة في أجندة السياسات الوطنية ضمن السياسة الوطنية الهادفة الى تسهيل وصول المواطنين للعدالة إضافة لإحتساب الميزانية التقديرية لها ، هذا وقد تم البدء بإعداد مسودة الخطة التنفيذية للأعوام 2018 – 2019 لجميع الدوائر والوحدات في

النيابة العامة حيث تتضمن الخطة التنفيذية مخرجات الأنشطة التي تقوم بها الوحدات والإدارات والنيابات الجزئية والمتخصصة إضافة لمؤشرات الأداء للتعرف على مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الاهداف التي حددتها الإستراتيجية الوطنية للعدل وسيادة القانون ، وتم تحديد برنامجين معتمدين لدى وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية كبرنامجين معتمدين للخطة التنفيذية للنيابة العامة ، الاول برنامج تعزيز العدالة الجنائية وسيادة القانون والثاني البرنامج الاداري ، وقد وزعت الانشطة الرئيسية والفرعية التي ستنفذ خلال العامين على هذين البرنامجين استناداً للوصف المعتمد وارتباطاً بغايات البرامج .

- تطوير مقترح للهيكل التنظيمي بما يتوائم مع التطورات الحاصلة في النيابة العامة من خلال تجسيد رؤية النائب العام القاضية بإستحداث نيابات ودوائر متخصصة حيث يعكس الهيكل التنظيمي الجديد تنظيم النيابات والدوائر المتخصصة سواءً كانت نيابة الجرائم المرورية أو نيابة التعاون الدولي ونيابة حماية الاسرة ووحدة حقوق الانسان ، وحدة العلاقات العامة والاعلام ووحدة النوع الاجتماعي ونيابة الجرائم الالكترونية ، وقد تم تشكيل لجنة لدراسة مقترح الهيكلية والتشاور مع الاطراف ذوي العلاقة من مجلس الوزراء وديوان الموظفين العام .

- تعيين 25 موظف مقسمين الى 5 اعضاء نيابة عامة ، و20 موظف بمسميات إدارية مختلفة اضافة لترقية بعض الموظفين على الوظائف الاشرافية الاولى والمتوسطة ، حيث تم حجز 9 مسميات اشرافية (فئة اولى) على جدول تشكيلات لعام 2017 وتسكين واحد على الهيكلية بعد الانتهاء من إجراءات الترقية ، وبخصوص الوظائف الإشرافية (فئة عليا) تم إدراج 3 وظائف إشرافية فئة عليا في العام 2017 على جدول التشكيلات وتسكين واحد من 3 وظائف ، وفيما يتعلق بالفئة الوسطى (رئيس قسم وشعبة) تم تسكين 17 موظف على الوظائف الإشرافية الوسطى وجاري العمل على تسكين باقي الموظفين حسب الأصول ، هذا بالاضافة الى تعديل 5 مسميات للموظفين وفقاً لجدول التشكيلات لعام 2017 ، والإنتهاء من بطاقات الوصف الوظيفي وإعتمادها من قِبل مجلس الوزراء حسب الأصول .

- عملت دائرة تكنولوجيا المعلومات على دراسة تقييم إحتياجات للنيابات الجزئية والتأكيد من استخدام برنامج ميزان بفعالية وكفاءة عالية ، وتم تطوير نموذج لقياس الإحتياجات والخروج بتوصيات والعمل عليها ، وكان من أهم الاحتياجات التي تم تلبيتها تدريب الموظفين العاملين على تنفيذ الاحكام الجزائية وتشكيل فريق لمتابعة نظام الكاميرات وDVR للنيابات الجزئية ، وتطوير برنامج ميزان في عدة جوانب اهمها :- انشاء جدول اعمال التنفيذات الذي يوفر تقارير شهرية حول البيانات المدورة والواردة ، بالاضافة لإنشاء نموذج الإنابة على البرنامج ، إستخدام سجل التنفيذات الحقوقية ، بناء قرارات نيابة الاحداث ومحاضر الوساطة لملفات الاحداث ،

تشكيل فريق من دائرة تكنولوجيا المعلومات ونيابة الاحداث لتنظيم إجراءات العمل على برنامج ميزان وتخصيص رقم خاص لأعضاء النيابة والموظفين المختصين بالاحداث ، هذا بالاضافة الى تحديث وتطوير الموقع الالكتروني والبرامج الحاسوبية وانظمة الحماية والإتصالات والشبكة والأجهزة والمعدات الحاسوبية لتتلائم مع التطور التكنولوجي الحاصل .

- وفي مجال تمكين العاملين في النيابة العامة في مجال الأنظمة الالكترونية تم العمل على تدريب الموظفين الجدد على كيفيه إستخدام البريد الإلكتروني وبرنامج الميزان والتعامل مع البرامج الحاسوبية الخاصة بالنيابة العامة ، كما تم العمل على زيادة سعة السيرفرات من أجل استيعاب البريد الإلكتروني والموقع الإلكتروني للنيابة العامة ، وتحديث أنظمة الحماية على أجهزة السيرفر المركزية وتحديثها بشكل دوري .

- وتم العمل على حصر وتحديد أنظمة الكاميرات المستخدمة في النيابات وتقديم مقترح لإستبدالها ، والمتابعة مع دائرة اللوزام بخصوص توفير جميع إحتياجات الحاسوب وتوابعه لعام 2017 ، والمتابعة مع المكتب الهندسي بخصوص توسعة مكتب النائب العام وتوريد وتجهيز المكتب بالاجهزة الجديدة ومخططات نيابة الخليل الجديدة .

- الانتهاء من إعداد موازنة النيابة العامة للأعوام 2018 – 2020 وفقاً لخطة النيابة العامة الإستراتيجية وخطة قطاع العدالة بالشراكة مع الإدارة العامة للتخطيط ، وتقديمها لوزارة المالية لكي يتم إعتمادها حسب الاصول ، كما وتم إعداد موازنة مشروع التعاون الإيطالي والخاص بدعم قدرات أعضاء نيابة الاحداث وذلك بالشراكة مع الادارة العامة للتخطيط وإنجاز 70 % من المعاملات المالية من قيمة موازنة المشروع وجاري العمل على انجاز المعاملات المتبقية ، هذا وقد تم إنجاز 80 % من المعاملات المالية من المخصصات المالية المرصودة في موازنة عام 2017 ووفقاً للأنشطة المطروحة في الموازنة .

- عملت دائرة الشؤون المالية على إستصدار أمر مالي من قبل وزارة المالية لشراء أجهزة إلكترونية من (أجهزة حاسوب ، أجهزة جدار الحماية في جميع النيابات الجزئية ، ماكينات تصوير بالاضافة لتوفير الأحبار للطابعات وتوفير عقود صيانة لجميع ماكينات التصوير .

تطوير البنية التحتية من خلال توفير جميع المواد اللوجستية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المطروحة في عام 2017 والخطة الاستراتيجية للنيابة العامة وفقاً للمخصصات المالية المحددة من وزارة المالية من خلال تنفيذ طلبات صرف اللوازم من النيابات الجزئية والإدارات والدوائر الموجودة في مكتب النائب العام . وهذا بالاضافة الى عمل دائرة الشؤون الفنية التي عملت على توفير الصيانة ومتابعة ما يلزم لجميع مركبات النيابة العامة ، والتعاقد مع شركة تنظيف لجميع مباني النيابة العامة من خلال عطاء مركزي لمدة عام وتم مباشرة العمل من تاريخ 1/12/2017 .

تنظيم وتعزيز العلاقة بين قطاع العدل وقطاع الامن والمؤسسات الحكومية والغير حكومية المحلية والدولية

- عملت النيابة العامة الفلسطينية على توثيق وتوطيد العلاقات مع النيابات العامة في الدول الاخرى من خلال توقيع مذكرات التفاهم والتعاون القضائي وحضور المؤتمرات الدولية ، لبناء علاقات وتعاون قضائي مع النيابات العامة الدولية وتوقيع مذكرات التفاهم مع كل من(الصين ، روسيا ، رومانيا ، إيطاليا) وتم الوصول الى تفاهمات مشتركة ومسودة نهائية للمذكرة لتوقيعها مع نيابات الدول مثل (جنوب افريقيا ، المملكة المغربية ، البرازيل ونيكاراغوا) .

- كما عملت النيابة العامة على التشبيك مع مؤسسات وكليات القانون محلياً ودولياً وتوقيع مذكرات تفاهم مع عدد منها مثل(كلية الحقوق في جامعة بيروجيا وجامعة Ecampus والمعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في سيراكوزا – إيطاليا) هذا وقد شاركت النيابة العامة في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية وانضمام النيابة الى شبكة EUROJUST والمشاركة في المؤتمر السنوي للنواب العامين في الصين .

- وفيما يتعلق بتعزيز العلاقة مع الشركاء المحليين فقد تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم منها :- وزارة التنمية الاجتماعية ، وجامعة القدس المفتوحة ، ومذكرة تفاهم لاحقة مع وزارة شؤون المرأة .

- مراجعة الخطط المقدمة من المانحين وإبداء التعديلات المناسبة لضمان إنسجامها مع خطة النيابة العامة الإستراتيجية ومراعاة أولويات المؤسسة ، إضافة لتقديم العديد من مقترحات المشاريع المرتبطة بالخطة التنفيذية والمتابعة مع الجهات ذات الشأن ، هذا الى جانب تزويد المؤسسات الشريكة ومؤسسات المجتمع المدني بالإحصائيات المتخصصة منها(مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC ، ووزارة الخارجية ، ومركز الاحصاء الفلسطيني ، والجامعات الفلسطينية ، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان .

- بالإضافة الى الفريق الوطني لتقييم مخاطر جريمتي غسل الاموال وتمويل الارهاب المنشأ بقرار من مجلس الوزراء والفرق الفنية المتخصصة فيه فقد قامت نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية بتقديم دراسة إحصائية حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ودراسة التهديدات على المستوى الوطني لإتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف مستوى المخاطر .

- إنضمام نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية الى لجنة مبادرة الأمن والأمان بالشراكة مع جامعة النجاح الوطنية ، وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، الشرطة الفلسطينية ، مؤسسة سوا ، وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم) تهدف المبادرة الى تقديم الإستشارات والدعم النفسي ورفع وتعميم الثقافة المجتمعية الإلكترونية من خلال منصة إلكترونية مفتوحة سهلة الوصول

والتـي سـيتم إطلاقهـا باللغـة العربيـة فـي المرحلـة الأولـى ، وكذلـك حمايـة الأفـراد والمؤسسـات الفلسـطينية مـن التعـرض للجريمـة الإلكترونيـة والحـد مـن الأضـرار التـي قـد تلحـق بهـم نتيجـة عـدم الوعـي الكامـل لطـرق الإسـتخدام الصحيـح للإنترنـت ، بالإضافـة الـى رصـد وتوثيـق الجرائـم الإلكترونية والمخاطـر الناجمـة عـن الجريمـة الإلكترونيـة ، نظـراً لإرتفـاع معـدلات الجريمـة الإلكترونيـة فـي المجتمـع الفلسـطيني والأضـرار النفسـية والمعنويـة والماليـة الناتجـة التـي تلحـق بمكونـات المجتمـع ، كمـا تـم عقـد سلسـلة دورات بالشـراكة مـع وزارة التنميـة الاجتماعيـة ، حـول الإبتـزاز الإلكترونـي والتهديـد عبـر وسـائل التواصـل الإجتماعـي لموظفـي وزارة التنميـة الاإجتماعيـة .

- وعلـى مسـتوى عمـل نيابـة الجرائـم الدوليـة فقـد تـم التنسـيق مـع الجهـات الرسـمية ومنظمـات المجتمع المدنـي المختصـة بتوثيـق جرائـم الحـرب وإنتهـاكات القانـون الدولـي الإنسـاني بشـكل دوري ، وذلـك بالمشـاركة فـي العديـد مـن الإجتماعـات وورش العمـل وإجتماعـات اللجنـة الوطنيـة لمتابعـة ملـف فلسـطين أمـام محكمـة الجنايـات الدوليـة ، هـذا بالإضافـة الـى العمـل مـع الجهـات المختصـة علـى إصـدار التشـريعات ذات العلاقـة .

- وفـي اطـار تعزيـز وتكامـل العلاقـة بيـن قطـاع الأمـن وقطـاع العدالـة تـم العمـل علـى تطويـر برنامـج سـير الدعـوى الجزائيـة (الميـزان) لإحتسـاب مـدد التوقيـف ومتابعتهـا بشـكل إلكترونـي ، وربـط برنامـج الميـزان ببرنامـج الشـرطة فيمـا يتعلـق بإرسـال التبالـيغ الخاصـة بمذكـرات الحضـور والإحضـار إلكترونيـا وإسـترجاع نتيجـة التبليـغ مـن قبـل الشـرطة وذلـك لضمـان تنسـيق فعـال .

- وفـي نفـس الاطـار شـاركت وحـدة النـوع الإجتماعـي فـي الإجتمـاع المتعلـق بالمشـاورات الوطنيـة حـول تقديـر التكلفـة الإقتصاديـة للعنـف ضـد المـرأة فـي دولـة فلسـطين والـذي عقـد فـي المملكـة الأردنيـة الهاشـمية بهـدف رفـع مسـتوى الوعـي بمشـكلة العنـف ضـد المـرأة وكلفتهـا الكبيـرة علـى دولـة فلسـطين ومناقشـة أهميـة تقديـر تكلفـة العنـف ضـد المـرأة والتعـرف علـى البيانـات الواجـب توفرهـا لإختبـار النمـوذج الإقتصـادي لحسـاب التكلفـة فـي دولـة فلسـطين ، بالإضافـة إلـى التعـرف علـى الإحتياجـات التدريبيـة لبنـاء قـدرات الجهـات المعنيـة فـي دولـة فلسـطين فـي إطـار عمليـة إختبـار النمـوذج .

- وفـي سـبيل تعزيـز التعـاون والتنسـيق بيـن نيابـة حمايـة الأسـرة والمؤسسـات الشـريكة فـي المحافظـات بالنسـبة للقضايـا الـواردة للنيابـة العامـة فقـد قامـت نيابـة حمايـة الاسـرة مـن العنـف ووحـدة النـوع الاجتماعـي وبالشـراكة مـع بعثـة الشـرطة الاوروبيـة بإسـتكمال سلسـلة الجلسـات الحواريـة بيـن الشـركاء المتعلقـة بالتشـبيك والتحويـل بيـن القطاعـات المختلفـة فـي العمـل مـع قضايـا العنـف الأسـري فـي محافظـة سـلفيت وقـد تـم مناقشـة أدوار الشـركاء مـن مقدمـي الخدمـات ودور النيابـة العامـة وأهـم التحديـات فـي هـذا المجـال وسـبل تطويـر التحويـل والتشـبيك لتعزيـز الحمايـة للضحايـا ومحاسـبة

الجنـاة ، وعلـى ضـوء ذلـك فقـد تـم عقـد لقـاء ختامـي لسلسـلة الجلسـات والتـي عقـدت علـى مـدار ثـلاث سـنوات (2015 – 2016 – 2017) وتـم إجمـال أهـم المخرجـات والتوصيـات لتكـون بمثابـة قاعـدة لبنـاء سياسـات محـددة مـع جميـع الشـركاء الحكومييـن ومؤسسـات المجتمـع المدنـي لتسـهيل وصـول النسـاء والأطفـال للعدالـة .

- كمـا شـاركت نيابـة حمايـة الأسـرة مـن العنـف ووحـدة النـوع الإجتماعـي فـي عـدد مـن الاجتماعـات مـع المؤسسـات الحكوميـة حـول القضايـا المتعلقـة بعملهـا وإختصاصاتهـا ، وشـملت هـذه اللقـاءات المشـاركة فـي ورشـة عمـل حـول» الحاجـة القانونيـة لموائمـة التشـريعات الوطنيـة المسـتجيبة للنـوع الإجتماعـي» التـي نظمتهـا وزارة العـدل ، والمشـاركة فـي إجتمـاع اللجنـة المخصصـة لمراجعـة دليـل إجـراءات مؤتمـر الحالـة للنسـاء المعنفـات الـذي نظمتـه وزارة التنميـة الإجتماعيـة ، والمشـاركة فـي إجتماعـات اللجنـة المعنيـة فـي تعديـل وتطويـر نظـام التحويـل الوطنـي بيـن القطاعـات المختلفـة والتـي تشـرف علـى أعمالهـا وزارة المـرأة ، والمشـاركة الإجتمـاع التشـاوري فـي وزارة الصحـة حـول الإعفـاء النسـاء المعنفـات مـن رسـوم التقريـر الطبـي وغيرهـا مـن اللقـاءات التـي نظمهـا المؤسسـات الحكوميـة والتـي تتعلـق بعمـل النيابـة العامـة والمواضيـع ذات الصلـه .

- عقـدت نيابـة حمايـة الاسـرة مـن العنـف إجتماعـات دوريـة مـع الإدارة العامـة لوحـدة حمايـة الأسـرة والأحـداث فـي الشـرطة الفلسـطينية بحضـور ممثليـن عـن مختلـف المحافظـات فـي الإدارتيـن وذلـك بهـدف تحديـد المعيقـات اليوميـة العمليـة تمهيـداً لتطويـر آليـات للإسـتجابة السـريعة والفعالـة تقـدم بشـكل شـمولي وتعـزز دور الحمايـة والوقايـة المقـدم مـن وحـدة حمايـة الأسـرة والأحـداث بإشـراف نيابـة حمايـة الأسـرة ، بالإضافـة إلـى عقـد إجتماعـات دوريـة فـي المحافظـات بيـن أعضـاء نيابـة حمايـة الأسـرة ووحـدة حمايـة الأسـرة والأحـداث فـي الشـرطة للوقـوف علـى أهـم الإشـكاليات والعمـل علـى إيجـاد الحلـول الملائمـة . كمـا تـم مناقشـة ومراجعـة نمـوذج تقييـم الخطـورة للضحايـا فـي قضايـا العنـف الأسـري وقـد تـم إعتمـاده والبـدء بتطبيقـه لفتـرة تجريبيـة لمـدة سـتة أشـهر فـي محافظتـي نابلـس ورام الله فـي جميـع الجرائـم علـى أن يتـم تقييـم هـذه التجربـة لإعـادة تقييـم النمـوذج المعمـول بـه تمهيـداً لأتمتتـه إلكترونيـاً وتعميمـه علـى كافـة المحافظـات . هـذا الـى جانـب المشـاركة فـي مراجعـة الخطـط الإسـتراتيجية والمشـاركة فـي إجتماعـات مـع منتـدى مناهضـة العنـف ضـد المـرأة لمناقشـة العديـد مـن القضايـا العينيـة وتبـادل العديـد مـن الإحصائيـات والبيانـات حـول القضايـا الموثقـة خصوصـاً فـي قضايـا القتـل والوفـاة فـي ظـروف غامضـة .

- عملـت نيابـة المـرور علـى التشـبيك مـع قطـاع الامـن والمؤسسـات والجهـات ذات العلاقـة بالقضايـا المتعلقـة بالمـرور ، وذلـك بفتـح قنـوات الإتصـال والتنسـيق مـع كل مـن وزارة النقـل والمواصـلات ، الصنـدوق الفلسـطيني لتعويـض مصابـي حـوادث الطـرق وشـرطة المـرور ، حيـث تـم عقـد اجتماعـات

دوريـة لبحـث سـبل التعـاون ، وعقـد ورشـة متخصصـة لكافـة أعضـاء النيابـة العامـة المتخصصيـن لمناقشـة مبـادىء قانـون التأميـن وقانـون المـرور بالتعـاون مـع الصنـدوق الفلسـطيني لتعويـض مصابـي حـوادث الطـرق .

- عملـت نيابـة الاحـداث علـى التشـبيك مـع المؤسسـات الشـريكة بعدالـة الأحـداث والأطفـال وتطويـر مذكـرات التفاهـم والتعـاون مـع المؤسسـات ذات العلاقـة ، هـذا وقـد تـم عقـد إجتماعـات دوريـة وطارئـة بيـن الشـركاء بعدالـة الأحـداث والأطفـال حسـب الإحتياجـات والنظـر بـأي أمـر طـارىء يحـدث بشـكل عرضـي ، وتعتبـر النيابـة العامـة عضـو فـي اللجنـة الوطنيـة لإنفـاذ القانـون بعدالـة الاحـداث هـذا بالاضافـة الـى عضويـة نيابـة الاحـداث فـي الفريـق الوطنـي مـن اجـل اعـداد كـوادر مؤهليـن لعـرض التقريـر الخـاص بالدولـة نحـو تطبيـق بنـود اتفاقيـة حقـوق الطفـل .

- مـن أجـل تنظيـم العلاقـة بيـن قطـاع العـدل وقطـاع الأمـن تـم تحقيـق تقـدم ملمـوس مـن خـلال إسـتمرار عمـل المجموعـات الفرعيـة المنبثقـة عـن مجموعـة تنفيـذ مذكـرة التفاهـم بيـن الشـرطة والنيابـة العامـة MIG لتنسـيق العمـل بيـن قطـاع العـدل وقطـاع الأمـن وذلـك مـن خـلال اللجنـة التوجيهيـة المشـتركة التـي تشـرف علـى متابعـه مذكـرات التفاهـم والعمـل المشـترك ، اضافـة لإسـتمرار عمـل المجموعـة وعقـد اجتماعاتهـا مـع الشـرطة الفلسـطينية فـي مقـرات الشـرطة والنيابـات الجزئيـة فـي المحافظـات للتوصـل الـى الاشـكاليات فـي كل محافظـة ووضـع تصـور لحلهـا واضافـة بنـود لمذكـرة التفاهـم .

تعزيز اطر الرقابة والمساءلة والشفافية

فـي سـبيل تعزيـز اطـر الرقابـة علـى اعمـال النيابـة العامـة فـي إجـراءات الملفـات التحقيقيـة مـن قبـل دائـرة التفتيـش القضائـي تـم تنفيـذ زيـارات تفتيشـية دوريـة ومتابعـة سـير الدعـاوى الـواردة للنيابـة العامـة لضمـان سـيرها وفـق القانـون والاصـول ومعاييـر حقـوق الانسـان . كمـا تـم الانتهـاء مـن تطويـر مدونـة السـلوك الخاصـة بأعضـاء النيابـة العامـة مـن قبـل لجنـة التفتيـش القضائـي ومشـروع دعـم قطـاع العدالـة JSAP وإقرارهـا مـن قبـل النائـب العـام وتعميمهـا علـى أعضـاء النيابـة العامـة .

- فـي مجـال النظـام الإحصائـي وتطبيقاتـه وبمـا يخـدم إحتسـاب مؤشـرات الأداء فقـد تـم التوصـل إلـى آليـات محـددة وموحـدة فـي إعـداد الاحصائيـات الدوريـة والنوعيـة لاغـراض المتابعـة والتقييـم ، كمـا تـم إعـداد العديـد مـن الاحصائيـات المتخصصـة والنوعيـة مثـل (الجرائـم الالكترونيـة ، جرائـم اقتصاديـة ، حمايـة الأسـرة ، اسـتئناف ، عـدل عليـا ، أحـداث . . . . .) ، إضافـة لتزويـد المؤسسـات الشـريكة ومؤسسـات المجتمـع المدنـي بالاحصائيـات المطلوبـة .

- لضمـان توفيـر الإحصائيـات والبيانـات المطلوبـة حـول القضايـا الـواردة إلـى نيابـة حمايـة الاسـرة

من العنف لتوجيه الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف وتعزيز الحماية للضحايا بدأت نيابة حماية الاسرة من العنف ووحدة النوع الاجتماعي بتطوير معايير خاصة في نظام سير الدعوى الجزائية «ميزان» حتى يتلائم ويتناسب مع إحتياجات نيابة حماية الأسرة من العنف وخصوصاً لتوفير البيانات الدقيقة مع المتغيرات المطلوبة لتوجيه الاستراتيجيات في هذا المجال مثل عمر الضحايا ، صلة القرابة مع المعتدي ، نسبة الإدانة وغيرها من العناصر المهمة في هذه القضايا ، بالإضافة إلى آليات معينة في نظام المعلومات لضمان سرية هذه المعلومات داخل المؤسسة .

- تصميم نظام المتابعة والتقييم الالكتروني بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي اضافة الى تنزيله وتثبيته على سيرفر النيابة العامة ، وقد تم عقد تدريب أولي للتعريف بالنظام وتدريب تقني لعدد من مسؤولي الدوائر والوحدات في مكتب النائب العام ، ويذكر أن النظام هو الاول من نوعه على مستوى مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الحكومية ، وتم اعتماد منهجية للمتابعة والتقييم الذاتي الشهري للادارات والوحدات والنيابات جنباً الى جنب مع المتابعة والتقييم ، ومن أهم خصائص هذا النظام اعتماد منهجية التقييم الذاتي بحيث تقوم كل إدارة بتعبئة نموذج خاص في نهاية كل شهر يتضمن معلومات مفصلة عن الانشطة الرئيسية والتفصيلية التي التزمت بتنفيذها خلال العام حسب الاولويات والجداول الزمنية كذلك يتصف النظام بمنهجية التقييم الموضوعي بحيث تتولى ادارة التخطيط والسياسات احتساب مؤشرات الاداء المعتمدة بعد الانتهاء من تنفيذ النشاط الرئيسي استنادا على البيانات والمعلومات المتوفرة (نظام ميزان) او المقابلات او الدراسات الاستطلاعية او التقارير والوثائق الرسمية الصادرة عن الادارات والوحدات .

- لغايات تحقيق نظام رقابة فعال تم تفعيل وحدة الرقابة المالية والادارية ، كما تم العمل على هيكلية وحدة الرقابة المالية والادارية واعداد بطاقات وصف وظيفي . هذا وقد تم اعداد وتنظيم برنامج زيارات رقابية لدوائر مكتب النائب العام والنيابات المتخصصة وانجاز 8 زيارات رقابية في العام 2017 .

- باشراف من النائب العام تم نشر التقرير السنوي للنيابة العامة للعام حول انجازات عام 2016 ، كان من اهم الانجازات التي شملها التقرير إنشاء العديد من النيابات المتخصصة والدوائر (نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي وتنفيذ الاحكام الجزائية ، نيابة دعاوى الحكومة ، نيابة الاحداث ، حماية الاسرة من العنف ، الجرائم الالكترونية ، دائرة حقوق الانسان ، دائرة التفتيش القضائي) ، بالاضافة الى تعزيز الشراكات المحلية والدولية للنيابة العامة تعزيزا لدور الدولة الفلسطينية في مجال سيادة القانون بتوقيع العديد من مذكرات التفاهم مع المؤسسات الشريكة في تنفيذ القوانين ذات الصلة مثل (وزارة العمل ، وزارة الزراعة ، وزارة الصحة ، نقابة المحامين نقابة الاطباء ، نقابة الصحفيين) ، والتمهيد لإبرام مذكرات تفاهم مع دول اخرى مثل الصين واسبانيا .

• عقد المؤتمر السنوي السابع للنيابة العامة بعنوان تخصص . .فاعلية وعدالة ، وقد كان من أهم توصيات المؤتمر تأكيد النيابة العامة على المضي قدماً في توفير العدالة الجزائية للأحداث الجانحين في فلسطين وفق قانون حماية الأحداث ، وعلى تعزيز دور حماية نيابة الأسرة من العنف ، ودور النيابات التخصصية التي تم استحداثها وهي (نيابة الجرائم الإلكترونية ، نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية ، ونيابة دعاوى الحكومة ، ونيابة الدعاوى الدستورية ، ونيابة النقض ونيابة الاستئناف ، ونيابة مكافحة الفساد ، ونيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي ، ونيابة مكافحة الجرائم المرورية) ، وكذلك تعزيز دور المكتب الفني ودائرة التفتيش القضائي ودائرة حقوق الإنسان ، للقيام بواجباتها على الشكل الأمثل بسرعة إعداد الملفات المحالة إليها وصولاً إلى تحقيق العدالة الناجزة لأطراف الدعوى والحفاظ على المال العام ، واعداد هيكل تنظيمي جديد للنيابة العامة .

تطوير وتدريب الكوادر البشرية ومأسسة التعليم والتدريب المتخصص والمستمر في الجوانب القانونية والإدارية

في مجال تعزيز قدرات العاملين والعاملات في النيابة العامة فقد عقدت وشاركت النيابة العامة في العديد من التدريبات وورش العمل منها المتخصصة ، هذا وكانت هذه النشاطات تعقد بالشراكة مع المؤسسات الشريكة الحكومية والاهلية والجهات المانحة لقطاع العدالة ، اذ عقد المعهد القضائي العديد من التدريبات وورش العمل ومنها البرنامج الاساسي لتدريب لمعاوني النيابة الجدد الذي استمر لمدة سبعة عشر يوماً حول قواعد السلوك القضائي ، وشملت مواضيع التدريب مسؤولية أعضاء النيابة العامة وواجباتهم ، والمبادئ الأساسية للإجراءات الجزائية ، وعملية الضبط القضائي ، والقبض والتوقيف والحبس الإحتياطي ، والإفراج بكفالة ، وسماع الشهود .

كما تم عقد سلسلة تدريبات لأعضاء النيابة حول دعاوى الحكومة ؛ الإداري والمدني ، تدريب مشترك بين القضاة وأعضاء النيابة المتخصصين بالأحداث تدريب مدربين لقضاء الأحداث الذي إستمر على مدار أربعة أيام ، هذا وعقد المعهد القضائي تدريب مدربين متخصص في المحاكمات الصورية لعدد من رؤساء النيابة ، كما تم عقد 3 ورش عمل للتعريف بالدراسة الفلسطينية (ضمانات المحاكمة العادلة) من منظور المعايير الدولية في نابلس ورام الله وبيت لحم .

وكان من ضمن الانشطة التي نفذت بالشراكة مع مشروع دعم قطاع العدالة JSAP مؤتمر النيابة العامة والشرطة ، وحلقات نقاش حول الدروس المستفادة لنيابات التميز بمشاركة كل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء الأقلام وموظفين وحدة التخطيط والسياسات ، وسلسلة الجلسات الحوارية الخاصة بمناقشة الدليل الفني لعمل اعضاء النيابة العامة ، وحلقات النقاش للجنة إعداد دليل الاجراءات الموحد حول قضايا مكافحة غسل الأموال بهدف تعزيز فهم موحد للنصوص القانونية

المعهد القضائي
الفلسطيني
PALESTINIAN
JUDICIAL
INSTITUTE

وتطبيق سلمي وموحد بين كافة الشركاء في متابعة قضايا غسل الأموال لدى مختلف النيابات والمحاكم في كافة محافظات الوطن . بالإضافة لعقد ورشة عمل مشتركة بين النيابة العامة والشرطة حول جرائم وسائل التواصل الإجتماعي لتعزيز معرفة المشاركين بمفهوم الجريمة الإلكترونية وجرائم الإنترنت ، وورشة عمل حول مدى دقة التقارير الإحصائية في برنامج ميزان واخرى حول الخطة التنفيذية لمكتب النائب العام لإعداد المسودة الأولى من الخطة التنفيذية للنيابة العامة للأعوام 2017 – 2018 وتزويد المشاركين بالمفاهيم والأدوات والتقنيات الضرورية للمساعدة في اعداد الخطة بالإضافة ربطها بالخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة .

وعلى مستوى التدريبات التي عقدت بالشراكة مع مشروع دعم قطاع العدالة JSAP كانت تهدف الى تعزيز قدرات أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية في قضايا مكافحة غسل الأموال من خلال عقد تدريب مشترك بين النيابة العامة والقضاء والشرطة ووحدة المتابعة المالية تحت عنوان تقنيات التحقيق في قضايا غسل الاموال- تطبيقات عملية اضافة الى سلسلة تدريبات حول مدونة السلوك لتطوير مدونة قواعد السلوك وآلية تطبيقها على أرض الواقع ، ومن ثم تم مناقشة مدى إلزامية هذه المدونة لأعضاء النيابة العامة خلال عملهم ، إضافة الى عرض ما تحتويه المدونة من الحقوق والواجبات المترتبة على أعضاء النيابة العامة ، وفي ذات الإطار تم تدريب مدربين حول مدونة السلوك التي تم تطويرها واقرارها في النيابة العامة ، كما تم تنفيذ سلسلة تدريبات للتفريغ النفسي وادارة الضغط لاعضاء نيابة حماية الاسرة ورؤساء النيابة العامة للتعرف على كيفية ادارة الضغوطات النفسية التي يتعرض لها اعضاء نيابة حماية الاسرة والنوع الاجتماعي ، بسبب حساسية وخصوصية القضايا التي يعملون عليها . وسلسلة تدريبات حول المضبوطات والادلة الجنائية هدف التدريب الى رفع مستوى المعرفة بحفظ المضبوطات والتصرف بها على ضوء التشريعات السارية في مناطق السلطة الفلسطينية والمعايير الدولية ذات العلاقة بتنظيم وإدارة المضبوطات ، ومناقشة الصعوبات والمعيقات العملية التي يواجهها القضاة وأعضاء النيابة العامة في العمل على إدارة المضبوطات وربطها بالدعوى الجزائية ، وآلية التخلص من المضبوطات بعد انتهاء كافة مراحل الدعوى الجزائية ، كذلك سلسلة تدريبات حول المهارات الإدارية لاعضاء النيابة العامة بهدف بناء الدور والوظائف الإدارية والقيادية لرؤساء النيابة العامة فيما يتعلق بمسار تخطيط ومتابعة تنفيذ المهام وتقييمها .

تم عقد سلسلة تدريبات متخصصة حول التفتيش القضائي بهدف إيجاد آلية لتطوير عمل دائرة التفتيش في مكتب النائب العام الى جانب العمل على اعداد نماذج خاصة بتقييم أعضاء النيابة العامة بعد تحديد المعايير الاساسية التي تقوم عليها عملية التقييم ، والإطلاع على التجربة الاردنية في الجانب المتعلق بالتفتيش القضائي ، ودراسة مدى موائمة البيئة الخاصة بالنيابة العامة مع الية التفتيش المتبعة ، ويأتي ذلك في اطار عملية تطوير دائرة التفتيش في مكتب النائب العام .

كما تم تنفيذ تدريبات متخصصة لأعضاء نيابة الأحداث بالشراكة مع القضاء حول استخدام الوسائل

الإلكترونية في عدالة الأحداث ، وتدريب للتعريف بقرار القانون الخاص بالأحداث بعد إصدار قانون خاص بعدالة الأحداث في فلسطين وتشكيل نيابة مختصة بالأحداث ، ولمناقشة مدى توافق قانون الأحداث الفلسطيني الجديد مع المعايير الدولية ، اضافة الى تدريبات متخصصة لأعضاء نيابة مكافحة الجرائم الالكترونية ، ومن جانب آخر تم العمل على رفع قدرات الموظفين الإداريين في عدة جوانب منها (قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية ، وسلسة تدريبات حول المتابعة والتقييم للتعريف بالمفاهيم والأدوات والتقنيات الهامة لتصميم نظام المتابعة والتقييم ، وتدريب حول المهارات الإدارية لتطوير المهارات الإدارية بما يحقق الكفاءة والفاعلية في إدارة مكاتب النيابة العامة ، وشمل التدريب مواضيع عملية حول الاتصال ، ومناقشة المفهوم النظري والعملي لمهارات وصفات الإدارة والقيادة ، وإدارة الوقت ، وتطوير روح وعمل الفريق ، كما تم تنفيذ تدريب حول دليل الصيانة والتشغيل بهدف زيادة معرفة المشاركين في برنامج دليل الصيانة والتشغيل ، ورفع كفاءة المشاركين في موضوع الصيانة في كافة النيابات الجزئية ومكتب النائب العام .

وبالتعاون مع الشرطة الاوروبية تم عقد دورة حول اساليب مقابلات الأطفال الشهود وضحايا العنف لتسليط الضوء على الآثار النفسية والاجتماعية التي قد يتعرض لها الأطفال الضحايا جراء العنف الواقع عليهم ، وماهية التدابير اللازم اتخاذها من قبل عضو النيابة عند استقبال الحالة وسُبُل إدارتها ، من أجل الوصول إلى إجراء مقابلات تتسم باستجابتها لحالة الطفل واحتياجاته وتراعي مصلحته ، بما يدعم فرص وصول هؤلاء الضحايا إلى العدالة الجنائية والاجتماعية ، تماشياً مع المعايير الدولية التي التزمت بها دولة فلسطين جراء مصادقتها على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة . وتعمل نيابة حماية الأسرة من العنف على تعزيز قدرات اعضاء نيابة حماية الاسرة في التحقيق والترافع في قضايا العنف الاسري بشكل مستمر وبالتعاون مع وحدة النوع الاجتماعي على توفير المصادر العلمية المتخصصة لهم .

وعلى مستوى التدريبات التي تم عقدها بدعم من هيئة الامم المتحدة للمرأة UNWOMEN ، فقد تم إستكمال برنامج الدبلوم لأعضاء نيابة حماية الأسرة والذي قام بتنفيذه معهد دراسات المرأة والتنمية في جامعه بيرزيت وبدعم من هيئة الامم المتحدة للمرأة ضمن برنامج سواسية ، وشمل البرنامج 17 لقاءاً تدريبياً شملت مواضيع مثل النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني ، المرأة والقانون والمجتمع ، القانون الدولي لحقوق الإنسان ودور النيابة العامة ، حقوق المرأة والعنف ضد النساء ، التفسير القانوني والادوات الدستورية ، تطبيق الإتفاقيات الدولية في المرافعات في المحاكم الوطنية ، دور النيابة العامة في حماية النساء ضحايا العنف والآثار النفسية للإعتداءات الجنسية على النساء وقد تم تطوير هذا البرنامج بما يتوافق مع إحتياجات أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف ، كذلك تدريب حول العنف ضد النساء ونظام التحويل الوطني يهدف التعرف على أسس التعامل مع النساء ضحايا العنف ، والآليات الوطنية المتعلقة في مناهضة العنف ضد

النساء وتعزيز الحماية للنساء الضحايا بما في ذلك نظام التحويل الوطني والتعرف كذلك على ادوار المؤسسات الشريكه في هذا الاطار ، كما تم عقد ورشة عمل حول الجرائم الالكترونية ضد النساء استهدفت أعضاء النيابة المختصين في نيابة حماية الاسرة واعضاء النيابة المختصين في نيابة الجرائم الالكترونية وهدفت الورشة الى تعزيز وعي أعضاء النيابة العامة في قضايا الجرائم الالكترونية ضد النساء واسقاطاتها الاجتماعية على النساء وطرق التعامل معها وتطوير اليات التعاون والتنسيق بين النيابتين لتعزيز الحماية للنساء الضحايا ومحاسبة مرتكبي الجرائم ضدهن ، كما تم عقد سلسة ورش عمل في مناطق الشمال والوسط والجنوب حول دليل عمل وحدة حقوق الانسان لاعضاء النيابة العامة والموظفين الاداريين بتمويل من برنامج سواسية ، وعقد ورشة عمل حول دليل الاجراءات الخاص بالاحداث بهدف توحيد كافة الاجراءات .

هذا وقد تم إختتام برامج الدبلوم المهني المتخصص للموظفين الإداريين حول المهارات الإدارية والتطوير التنظيمي بإتمام 320 ساعة دراسية لكل دبلوم ، والذي قام بتنفيذه التعليم المستمر في جامعة بيرزيت بدعم من برنامج سواسية UNDP ، وقد شمل الدبلوم المهني المتخصص في المهارات الإدارية عدة مساقات في الإدارة العامة وعمل المؤسسات الحكومية ، ومهارات الإتصال والتواصل ، مهارات الكتابة الرسمية ، مهارات التخطيط وإتخاذ القرار ، مقدمة في محاسبة المشاريع ، والمتابعة والتقييم وكتابة التقارير ، وعمل الفريق والعلاقات العامة ، وحل الصراع والتعامل مع التغيير ، أما الدبلوم المهني المتخصص في التطوير التنظيمي فقد شمل مساقات عدة في التطوير المؤسسي والنزاهة والمساءلة ، وتحليل السياسات وصياغتها ، والتعبئة والمناصرة ، وتحويل النزاع ، والإتجاهات الحديثة في الإدارة ، وقد تم تقديم مشاريع التخرج تحت عنوان «توصيات لتحسين إدارة الملف التحقيقي في نيابة حماية الأسرة من العنف والأحداث» ، «التطوير الإلكتروني لبرنامج الموارد البشرية» ، بلاضافة الى اختتام الدبلوم المهنيِّ المتخصِّص في المهارات القانونية في جامعة بيرزيت لاعضاء النيابة العامة ، وتم تقديم مشروع تخرج تحت عُنوان «مشروع قانونِ الخبرة الفِلَسْطينيّ ، مشروع قرار بقانون رَقْمِ( ) لسنة 2017م بشأن الخُبراء أمام الجِهات القضائيّة» .

عقدت ورشة بعنوان «تطوير دورات التعلم عن بعد» بالتعاون مع أكاديمية التدريب السويدية وإدارة المحاكم السويدية وبعثة الشرطة الاوروبية وبدعوة من المعهد القضائي لأعضاء النيابة العامة ، هدفت الورشة إلى سعي المعهد القضائي إلى بناء بوابة الكترونية خاصة بالتدريب تستطيع خدمة كل من القضاء والنيابة العامة من حيث تبادل المعلومات وتمكينهم من الوصول للبيانات الخاصة بالعملية التدريبة بكل سهولة ويسر والتي سيقوم بدعمها برنامج سواسية UNDP وان برنامج التعليم والتدريب الالكتروني سيكون إحدى تلك المواضيع المطروحه في تلك البوابة الالكترونية .

هذا بالإضافة الى تمكين أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية بأفضل الممارسات التحقيقية والأساليب الحديثة في التحقيق والاستجواب الجنائي وكيفية إدارة جلسات سماع إفادة المشتكين

والضحايا والشهود أو جلسات التحقيق مع المتهمين ومعاملتهم حسب المعايير الدولية ، وكيفية بناء الملفات التحقيقية بما يشمل التحقق والتثبت من تدفق المعلومات ومصادرها بعقد ورشة عمل حول التحقيقات المالية العابرة للحدود (CBFIT) بدعم من مكتب التحقيقات الأمن الوطني ، والمشاركة في ورشة عمل حول تبادل الخبرات القضائية في مجال الملكية الفكرية التي هدفت الى تبادل الخبرات في مجال حماية الملكية الفكرية وتبادل الخبرات الدولية وتبادل المعلومات وتدريب الكوادر البشرية وأهمية التواصل المشترك بين الدول استشعاراً منها بتنامي وتيرة الجريمة والمجرمين وتطور نشاطهم بحيث لم يعد يقتصر على مجال جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال وإنما تعداها بظهور مجالات كثيرة كجرائم الاعتداء على الملكية الفكرية بكافة صورها وما ينتج عن ذلك من تهديد للنسيج الاقتصادي والاستثمار الوطني والدولي بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية وبحضور وزارة التجارة الأمريكية .

كما وقد قامت نيابة حماية الأسرة من العنف بالمشاركة في مؤتمر محلي حول تبني قوانين جنائية لحماية المرأة من العنف في العديد من المحافظات والذي نظمه مركز المرأة للإرشاد لقانوني والإجتماعي وإئتلاف البرلمانيات العربيات .

نفذت نيابة الأحداث مشروع «بناء قدرات ودعم فني في مجال عدالة الاحداث» بتمويل من الوكالة الايطالية للتعاون الانمائي حيث تم الاستعانة بخبير متخصص بعدالة الاحداث لعقد لقاءات للشركاء في عدالة الأحداث (اعضاء نيابة الاحداث والقضاة والمحافظين ومرشدي حماية الطفولة والشرطة ومؤسسات المجتمع المدني الشريكة في عدالة الأحداث لهذه اللقاءات) حيث تم عقد 13 لقاء تشاوري في جميع محافظات الوطن ، هدفت هذه اللقاءات الى تسليط الضوء على قرار بقانون حماية الاحداث وقانون الطفل الفلسطيني وتعديلاته وذلك لبيان اجراءات معاملة الاحداث التي تتم في كافه مراحل الاتصال به في حال مخالفته للقانون ووجوده في ظروف لا تدع مجال للشك على احتمالية انحرافه في المستقبل (الحدث المحتاج للحمايه والرعايه) ، وتم الاعتماد في هذه اللقاءات على جمع النصوص القانونية التي تم اقرارها لحماية الحدث في فلسطين ومقارنتها مع بعض التشريعات المقارنه والاتفاقيات الدوليه ذات الصله ، وتمحورت اللقاءات حول فئتين هما (فئة الاحداث في خلاف مع القانون ، وفئة الاطفال المعرضين للانحراف و خطر الانحراف) وهي الفئات التي استهدفها قانون الاحداث لبيان كيفية التعامل مع الاحداث وفق قانون الاحداث ، وعقد 24 تدريب لأعضاء النيابة العامة الاحداث في عدة محاور منها (مفاهيم أساسية واشكاليات وفق قانون حماية الأحداث ، مرحلة جمع الاستدلالات (شرطة الأحداث) ، الوساطة (العدالة التصالحية للأحداث) ، الاتفاقيات الدولية للأحداث ، مرحلة المحاكمة (محكمة الأحداث) ، مرحلة التنفيذ للأحكام ، مرحلة الطعن في الأحكام ، مرحلة التحقيق (نيابة الأحداث) .

تعزيز قدرات المعاونين الجدد بعقد تدريبات حول برنامج سير الدعوى الجزائية « ميزان ، وعقد

ورشة عمل للموظفين المتابعين للشكاوى الواردة لدى النيابات الجزئية بخصوص الجرائم الالكترونية وهدفت الورشة الى توحيد الاجراءات المتبعة في ادارة الشكاوى المتعلقة بالجرائم الالكترونية بين النيابات الجزئية ومكتب النائب العام ، من أجل تسريع إنجاز الملفات والحفاظ على السرية التامة ، والتنسيق الدائم مع ذوي العلاقة وخاصة وحدة الجرائم الالكترونية في الشرطة .

إختتمت نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية 10 لقاءات تدريبية للتوعية حول الإبتزاز الإلكتروني قدمها أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية في عدة محافظات ، وذلك بهدف رفع الوعي المجتمعي والقانوني والتقني من منطلق المسؤولية الاجتماعية ، وتعزيزاً للشراكة الحكومية والمجتمعية بينها وبين مختلف المؤسسات وأفراد المجتمع ، أستهدفت هذه اللقاءات موظفين التنمية الإجتماعية ، مركز تأهيل الشبيبة والفتيات في كل من محافظة جنين- قلقيلية- نابلس لطلاب المركز والعاملين فيه ، وطلاب جامعة القدس المفتوحة-سلفيت ، ومركز الشيخة فاطمة لتأهيل المعاقين ، ومقر دار الرعاية الفتيات في بيت جالا ، مركز دار الأمل للملاحظات والرعاية الإجتماعية ، ومركز محور- بيت لحم ، وعلى المستوى الاداري في اطار تعزيز قدرات كادر دائرة تكنولوجيا المعلومات فقد تم رفع قدرات 3 موظفين الدائرة حول البرمجيات ، وتمكين موظفين الدائرة من ادارة برنامج سر الدعوة الجزائية «ميزان» .

الانشطة الدولية :

على المستوى الدولي فقد كان للنيابة العامة مشاركة ملحوظة في المؤتمرات والتدريبات والندوات العلمية والاجتماعات الدولية لتعزيز القدرات والعلاقات دوليا . وكان من بين هذه المشاركات ما يلي :

المؤتمرات الدولية

- المؤتمر الثاني والعشرون لأعضاء النيابة العامة من خلال الجمعية الدولية للمدعين العامين في بكين – الصين شاركت النيابة العامة في فعاليات المؤتمر على مدار أربعة أيام وتقدمتْ بورقة عمل حول الجرائم البيئية .

- مؤتمر اقليمي حول بدائل العقوبات السالبة للحرية في المملكة المغربية بهدف تعزيز المعرفة حول بدائل العقوبات السالبة للحرية ، وتبادل التجارب الدولية والممارسات الجيدة بين مختلف ممثلي الدول المشاركة ، ودراسة البدائل الافضل لتبنيها والعمل بها بدعم من وزارة العدل المغربية وإدارة السجون الدنماركية .

- المؤتمر الاقليمي لإطلاق الخدمات الأساسية للنساء ضحايا العنف في جمهورية مصر العربية بهدف عرض التجارب وتطوير القدرات في هذا الخصوص .

- مؤتمر الدستور المصري في جمهورية مصر العربية لمناقشة الدستور المصري واتفاقيات القانون الدولي الإنساني ، والمعايير الدولية والمواءمة بينها وبين القانون المصري ، والعدالة الناجزة في مجال طرق الطعن في الأحكام .

- المؤتمر الدولي السابع للقانون الدولي الانساني في الكويت ، هدف المؤتمر تعزيز الجهود الرامية الى تعميق الوعي بمبادئ القانون الدولي الانساني وقواعده وتدعيم تدريب الفئات المعنية به حتى يصبح القانون اكثر فاعلية .

- المؤتمر الوزاري الاورو متوسطي الرابع للإتحاد من أجل المتوسط حيث تم تقديم ورقة بعنوان «التشريعات الخاصة بالمرأة في الدستور الفلسطيني .

- مؤتمر حول التحديات المعلوماتية الالكترونية للسلام والديمقراطية والاتصالات في جزيرة كريت باليونان ، بهدف للتعريف بالنيابات المتخصصة منها نيابة مكافحة الجرائم المعلوماتية والمسار الذي تسير به وذلك للحد من مخاطر هذا النوع من الجرائم ولحماية المواطن والحفاظ على الامن ، بالاضافة للحديث حول مواكبة النيابة العامة للتطور الحاصل في الجريمة الالكترونية كما ونوعا والعوائق والتحديات التي تواجه العمل .

- المؤتمر الثالث عشر لرؤساء إدارات و هيئات قضايا الدولة في الدول العربية في المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية- بيروت .

- المؤتمر الدولي تجسير المستقبل منظور المرأة للعام 2017 في جامعة ECAMPUS الايطالية .

اجتماعات دولية

- المشاركة في اجتماعات برنامج مشروع اليوروميد للعدالة الرابع 2017 لمناقشة الاطر المحلية والدولية التي تحكم التعاون في مجال انفاذ القانون والقضاء في القضايا الجنائية ، وعرض تقارير من البلدان المشاركة حول الوضع الحالي ، التشريعات ، الوكالات ذات الصلة ، التحديات والفجوات ، الاولويات المتواجدة في مجال التعاون القضائي والتحقيق والمقاضاة في القضايا الجنائية المعقدة .

- المشاركة في الاجتماع الخامس للمسؤولين المختصين بتقنيات المعلومات بالنيابات العامة في المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية- بيروت .
- المشاركة في المنتدى السنوي الثامن للقضاة والمحامين 2017 في سويسرا .
- المشاركة في اجتماع المشاورات الوطنية حول «تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في دولة فلسطين» في عمان – المملكة الاردنية الهاشمية .

دورات تدريبية

- دورة تدريبية حول العدالة الجنائية في جمهورية الصين الشعبية بهدف التعرف أكثر على آليات مكافحة الجريمة المنظمة ومتابعة جرائم غسيل الاموال وتمويل الارهاب ، من أجل توحيد اجراءات التقاضي والوصول الى مفاهيم عالمية للعدالة الجنائية منذ مرحلة التحقيق الى مرحلة التنفيذ . والمشاركة في دورة بناء القيادات في هولندا من خلال المعهد القضائي الفلسطيني .
- المشاركة في إعمال البرنامج الأوروبي لتعليم حقوق الإنسان القانونيين - برنامج باثوس تضمن تدريبا على النموذج الرابع حول حقوق الإنسان ودور القانون والديمقراطية لدول حوض المتوسط الجنوبية في حماية حقوق الإنسان في المملكة المغربية .
- دورة تدريبية في بيروت حول اساليب التحقيق المتخصصة بمكافحة تمويل الإرهاب بهدف تعزيز دور النيابة العامة والسلطات المختصصة في دولة فلسطين لزيادة مكافحة تمويل الإرهاب ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم ، والى دعم السلطات لتنفيذ قرارات مجلس الامن والتابع للأمم المتحدة (قرار 1267 – قرار 1373 - قرار 1540) والى السعي الى تطوير الكادر وتبادل الخبرات بين مختلف الدول المشاركة بدعم من وحدة المتابعة من خلال البنك الدولي .
- المشاركة في دورة حول حل النزاعات الدولية عن طريق التحكيم والوساطة والمصالحة في سنغافورا بهدف مناقشة آلية الوساطة والمصالحة والتحكيم من حيث أطرافه وكيفية اختيار المحكمين ، وتنفيذ قراراتهم بالشراكة مع وزارة المالية والتخطيط .
- تدريب مدربين اقليمي حول عدالة الاطفال في المملكة الاردنية الهاشمية
- تدريب حول غسيل الأموال في سترسبورغ – فرنسا .

رحلات دراسية

- رحلة دراسية إلى دائرة التفتيش القضائي الأردني للتعرف على التجربة الاردنية في التفتيش القضائي ، من خلال جولات عملية في كل من محكمة استئناف عمان ، ومحكمة بداية وصلح الزرقاء ، ومحكمة السلط بدعم من الشرطة الاوروبية .

- رحلة دراسية حول التفتيش القضائي للإطلاع على مراحل التفتيش في رومانيا والمعتمدة اعتمادا كليا على الرأي العام في الصحافة والاعلام او تقديم الشكوى بشكل مباشر .

- رحلة دراسية للإطلاع على التجربة السويدية في مجال العنف ضد النساء والأطفال والممارسات الفضلى ، وتعزيز معرفتهم في قضايا العنف الأسري والعنف ضد المرأة والطفل وكيفية التعامل معها في السويد بدعم من الشرطة الاوروبية .

ورشات عمل تدريبية :

- ورشة تدريبية حول مبادىء التأمين وقانون التأمين الفلسطيني في المملكة الاردنية الهاشمية للبحث في تشريعات التأمين الفلسطيني واستناده لمبادئ التأمين وترابطه مع قانون المرور وآليات تعزيز التناغم بين تشريعات التأمين والمرور في فلسطين ، ودور أركان العدالة في نزاعات التأمين بالشراكة مع الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق .

- ورشة عمل لوضع الدليل التدريبي لعدالة الاحداث في المملكة الاردنية الهاشمية لوضع رؤية متكاملة للقضاء وأعضاء النيابة العامة حول التعامل مع الاحداث بدعم المعهد القضائي الفلسطيني .

- ورشة عمل حول القانون الدولي الانساني في مدينة لاهاي ، وتضمنت ورشة العمل زيارة لمحكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية في لاهاي والاطلاع على إجراءات التقاضي أمام المحكمتين .

- ورشة حول وضع دليل عدالة الأحداث بالشراكة مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال .

- ورشة عمل حول اساليب التحقيق المتقدمة في مكافحة جرائم تمويل الارهاب في جمهورية أوغندا بهدف الاطلاع على الاطار القانوني الدولي ، والمعايير الدولية في مكافحة الارهاب وكيفية إجراء التحقيقات الكفيلة بملاحقة هذا النوع من الجرائم ، خاصة في ظل تطور الاساليب المستخدمة في ارتكابها .

- ورشة عمل حول التأمين والقانون لمصابي حوادث الطرق في الاردن ، حيث تم عرض دور الصندوق لقانوني والاجتماعي وأهم التحديات والصعوبات التي تواجه عمله ، وعرض حول مبادئ التامين ، وآلية المصلحة التأمينية ، ، اضافة الى تعريفهم بتشريعات التامين وقانون التأمين الفلسطيني .

- ورشة عمل حول اعداد دليل اجراءات نيابة الجرائم المرورية وتعديل قانون المرور في عمان .

ندوات علمية :

- الندوة العلمية حول إشكاليات تنفيذ أحكام الإفلاس الصادرة في بيروت لمناقشة الندوة العلمية المراحل القانونية التي تسبق إعلان الافلاس في التشريع الوطني ، نقاط القوة والضعف في القوانين التي تعالج حالات الافلاس ، المقترحات لمعالجة قوانين الافلاس في الدول العربية ، إشكاليات تنفيذ أحكام الافلاس عبر الحدود خاصة في الدول العربية .

- الندوة العلمية حول حوكمة الشركات في بيروت وناقشت الندوة العلمية الحوكمة في تأسيس الشركات وادارتها ، الرقابة القضائية في حوكمة الشركات والحوكمة في عمل مفوضي المراقبة ، حيث تم خلال الندوة تقديم أوراق عمل من كل من فلسطين والسودان والمركز العربي للبحوث القانونية .

ندوة علمية حول آليات مكافحة الفساد في المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية- بيروت .

المشاركات الدولية

الرقم	النشاط الرئيسي	مكان عقد النشاط
1	زيارة رسمية للنيابة العامة المغربية ولقاء النائب العام المغربي	المملكة المغربية
2	مؤتمر اقليمي حول بدائل العقوبات السالبة للحرية في المملكة المغربية	مراكش – المملكة المغربية
3	الاجتماع الاول لمجموعة crimex في العاصمة الاسبانية (مدريد)	مدريد – إسبانيا
4	دورة بناء القيادات	هولندا
5	رحلة دراسية إلى دائرة التفتيش القضائي الأردني	معهد هومولوغ – المملكة الاردنية الهاشمية
6	زيارة للجهاز القضائي الايطالي	الجهاز القضائي الايطالي – إيطاليا
7	الندوة العلمية حول إشكاليات تنفيذ أحكام الإفلاس الصادرة في بيروت	المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية – بيروت
8	الندوة العلمية حول حوكمة الشركات في بيروت	المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية – لبنان
9	دورة تدريبية حول العدالة الجنائية في جمهورية الصين الشعبية	شنغهاي – الصين

10	دورة تدريبية متخصصة في الادارة الذكية واستراتيجيات تطوير العمل	مركز كامبردج للتدريب والاستشارات- المملكة الاردنية الهاشمية
11	دورة تدريبية في بيروت حول اساليب التحقيق المتخصصة بمكافحة تمويل الإرهاب	بيروت – لبنان
12	ورشة عمل لوضع الدليل التدريبي لعدالة الاحداث	المملكة الاردنية الهاشمية
13	مؤتمر الدستور المصري في جمهورية مصر العربية	مصر
14	المؤتمر الدولي السابع للقانون الدولي الانساني في الكويت	الكويت
15	يوم مفتوح نظمته هيئة العمل الخارجي في الاتحاد الاوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل	بروكسل- بلجيكا
16	ورشة عمل حول التأمين والقانون لمصابي حوادث الطرق	معهد التأمين العربي – الأردن
17	ورشة حول وضع دليل عدالة الأحداث	المملكة الاردنية الهاشمية
18	ورشة تدريبية حول مبادىء التأمين وقانون التأمين الفلسطيني	المملكة الاردنية الهاشمية
19	الاجتماع الخامس للمسؤولين المختصين بتقنيات المعلومات بالنيابات العامة	المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية – لبنان

20	دورة حول حل النزاعات الدولية عن طريق التحكيم والوساطة والمصالحة	سنغفافورة
21	ندوة علمية حول آليات مكافحة الفساد	المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية – بيروت
22	تدريب حول غسيل الأموال	سترسبورغ – فرنسا
23	رحلة دراسية حول التفتيش القضائي في رومانيا	رومانيا
24	مؤتمر حول التحديات المعلوماتية الالكترونية للسلام والديمقراطية والاتصالات	جزيرة كريت – اليونان
25	المؤتمر الثاني والعشرون لأعضاء النيابة على هامش مشاركتها في اجتماعات الجمعية الدولية للمدعين العامين	بكين – الصين
26	المؤتمر الثالث عشر لرؤساء إدارات أو هيئات قضايا الدولة في الدول العربية	المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية – لبنان
27	ورشة عمل حول اساليب التحقيق المتقدمة في مكافحة جرائم تمويل الارهاب في جمهورية أوغندا	أوغندا
28	رحلة دراسية إلى السويد	السويد
29	المشاركة في إعمال البرنامج الأوروبي لتعليم حقوق الإنسان القانونيين – برنامج باثوس	مدينة الرباط – المملكة المغربية

30	المنتدى السنوي الثامن للقضاة والمحامين 2017	جنيفا- سويسرا
31	المؤتمر الدولي تجسير المستقبل منظور المرأة للعام 2017	كومو- إيطاليا
32	الاجتماع الرابع لبرنامج اليوروميد المنعقد في استونيا	أستونيا
33	تدريب مدربين اقليمي حول عدالة الاطفال	المملكة الاردنية الهاشمية
34	ورشة حول القانون الدولي الانساني في مدينة لاهاي	مدينة لاهاي – هولندا
35	زيارة عمل رسمية للاتحاد الروسي	روسيا

التدريبات

الرقم	النشاط	الفئة المستهدفة	الجهة المنظمة
1	آليات عمل نيابة الأحداث	الموظفين الإداريين المكلفين بالأحداث	النيابة العامة
2	التعليم المدمج Blended Learning	اعضاء النيابة العامة	المعهد القضائي الفلسطيني
3	تقنيات التحقيق في قضايا غسل الأموال/ تطبيقات عملية	أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية والقضاء والشرطة ووحدة المتابعة المالية	جيساب
4	تدريب مدربين حول مدونة السلوك	رؤساء نيابة لجنة مدونة السلوك+ وكلاء نيابة	جيساب
5	برنامج ميزان للموظفين الإداريين	الموظفيين الإداريين في نيابة الأحداث	النيابة العامة
6	التفريغ النفسي وإدارة الضغط	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف	جيساب
7	نموذج تقييم الخطورة من العنف	أعضاء النيابة العامة حماية الأسرة من العنف والشرطة الفلسطينية	UNWOMEN
8	المضبوطات	أعضاء النيابة العامة+ رؤساء الأقلام	جيساب

9	تدريب حول متابعة نيابات مراكز التميز	رؤساء نيابة+ رؤساء اقلام	
10	تدريب المعاونين الجدد	المعاونين الجدد	المعهد القضائي الفلسطيني
11	24 تدريب متخصص في الاحداث ضمن مشروع "بناء قدرات ودعم فني في مجال عدالة الاحداث"	اعضاء نيابة الاحداث	الوكالة الايطالية للتعاون الانمائي
12	دعاوى الحكومة (التدريب الإداري والمدني) – المجموعة الثانية	أعضاء النيابة العامة	المعهد القضائي الفلسطيني
13	دعاوى الحكومة (التدريب الإداري والمدني) – المجموعة الأولى	أعضاء النيابة العامة	المعهد القضائي الفلسطيني
14	سلسة من التدريبات حول مدونة السلوك	أعضاء النيابة العامة	جيساب
15	التفريغ النفسي	رؤساء النيابة العامة	جيساب
16	تدريب مدربين لقضاء الأحداث	أعضاء نيابة الأحداث	المعهد القضائي الفلسطيني
17	تدريب حول المهارات الإدارية	أعضاء النيابة العامة	جيساب
18	العنف ضد النساء ونظام التحويل الوطني	أعضاء نيابة حماية الاسرة من العنف	UNWOMEN

19	التفتيش القضائي	أعضاء النيابة في دائرة التفتيش القضائي	جيساب
20	استخدام الوسائل الإلكترونية في عدالة الأحداث	أعضاء نيابة الأحداث والقضاء	جيساب
21	الجرائم الإلكترونية	أعضاء نيابة الجرائم الإلكترونية	جيساب
22	برنامج سير الدعوى الجزائية " ميزان" – المجموعة الثانية	معاونين النيابة العامة الجدد	النيابة العامة
23	برنامج سير الدعوى الجزائية " ميزان" – المجموعة الأولى	معاونين النيابة العامة الجدد	النيابة العامة
24	المهارات الإدارية	الموظفين الإداريين	جيساب
25	حقوق الإنسان لنيابات الشمال والجنوب والوسط	أعضاء النيابة العامة+ موظفين إداريين	UNDP
26	تدريب مدربين متخصص في المحاكمات الصورية	رؤساء نيابة عامة	المعهد القضائي الفلسطيني
27	تدريب إستكمالي حول الإدارة والقيادة	أعضاء نيابة عامة	جيساب
28	المتابعة والتقييم للنيابات الجزئية والمتخصصة	الموظفين الإداريين	جيساب

29	المضبوطات والأدلة الجنائية	أعضاء النيابة العامة	جيساب
30	أساليب مقابلة الأطفال " المرحلة الثانية"	أعضاء النيابة العامة في نيابة حماية الأسرة من العنف	الشرطة الأوروبية
31	دليل الصيانة والتشغيل	الموظفين الإداريين	جيساب
32	قانون الأحداث	أعضاء النيابة العامة	جيساب
33	قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية	الموظفين الإداريين في النيابات الجزئية والمتخصصة	جيساب
34	أساليب مقابلة الأطفال " المرحلة الأولى"	أعضاء النيابة العامة	الشرطة الأوروبية
35	المتابعة والتقييم لدوائر ووحدات مكتب النائب العام	الموظفين الإداريين	جيساب
36	الدبلوم التدريبي لاعضاء نيابة الأسرة في جامعة بيرزيت	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف	UNWOMEN

ورش العمل

الرقم	النشاط	الفئة المستهدفة	الجهة المنظمة
1	دليل عمل وحدة حقوق الإنسان	أعضاء نيابة وإداريين	UNDP برنامج سواسية
2	نيابة حماية الأسرة من العنف ونيابة الجرائم الإلكترونية (اللقاء الثاني)	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف ونيابة الجرائم الإلكترونية	UNWOMEN
3	نيابة حماية الأسرة من العنف ونيابة الجرائم الإلكترونية (اللقاء الأول)	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف ونيابة الجرائم الإلكترونية	UNWOMEN
4	أساليب مقابلات الأطفال الشهود	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف	الشرطة الأوروبية
5	أساليب مقابلات الأطفال الشهود	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف	الشرطة الأوروبية
6	إجراءات حماية الاحداث	رئيس نيابة الأحداث	كلية القانون في جامعة النجاح
7	التعريف بالدراسة الفلسطينية (ضمانات المحاكمة العادلة) من منظور المعايير الدولية - نيابات الشمال والوسط والجنوب	أعضاء النيابة العامة	المعهد القضائي الفلسطيني

8	التحقيقات المالية العابرة للحدود (CBFIT)	أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية	مكتب التحقيقات الأمن الوطني
9	مراجعة مسودة دليل إجراءات العمل الموحد في قضايا العنف ضد النساء	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الشريكة	UNWOMEN
10	عرض نتائج دراسة ميدانية حول مدى تطبيق الوساطة في فلسطين في كل من الخليل ونابلس	أعضاء نيابة الأحداث	
11	تبادل الخبرات القضائية في مجال الملكية الفكرية	أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية	وزارة الخارجية الأمريكية وبحضور وزارة التجارة الأمريكية
12	الخطة التنفيذية لمكتب النائب العام	الموظفين الإداريين	جيساب
13	مراجعة مسودة دليل اجراءات العمل الموحد في قضايا العنف ضد النساء	أعضاء النيابة العامة حماية الأسرة من العنف	UNWOMEN
14	جرائم وسائل التواصل الإجتماعي	أعضاء نيابة الجرائم الإلكترنية والشرطة	جيساب

15	دليل الاجراءات الخاص بالأحداث	أعضاء نيابة الأحداث	UNDP
16	دقة التقارير الإحصائية في برنامج ميزان	الموظفين الإداريين	جيساب
17	الجرائم الالكترونية	الموظفين المتابعين للشكاوى الواردة لدى النيابات الجزئية	

حلقات نقاش وجلسات حوارية ومائدة مستديرة ومؤتمرات

الرقم	النشاط	الفئة المستهدفة	الجهة المانحة
1	التشبيك والتحويل في قضايا العنف الأسري والعنف ضد النساء والأطفال – محافظة سلفيت	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف	الشرطة الأوروبية
2	13 لقاء تشاوري في جميع محافظات الوطن ضمن مشروع "بناء قدرات ودعم فني في مجال عدالة الاحداث"	اعضاء نيابة الاحداث والقضاة والمحافظين ومرشدي حماية الطفولة والشرطة ومؤسسات المجتمع المدني الشريكة في عدالة الأحداث	الوكالة الايطالية للتعاون الانمائي
3	مؤتمر النيابة العامة والشرطة	رؤساء النيابة العامة	جيساب

4	جلسة حول الدروس المستفادة لنيابات التميز	رؤساء نيابة + رؤساء أقلام+ موظفين التخطيط	جيساب
5	الجلسة الثالثة من جلسات النقاش الخاصة بمناقشة الدليل الفني لعمل أعضاء النيابة العامة	رؤساء النيابة العامة أعضاء لجنة الدليل الفني+ وكلاء نيابة عامة	جيساب
6	الجلسة الثانية من جلسات النقاش الخاصة بمناقشة الدليل الفني لعمل أعضاء النيابة العامة	رؤساء النيابة العامة أعضاء لجنة الدليل الفني+ وكلاء نيابة عامة	جيساب
7	اللقاء الأول لإعداد دليل إجراءات موحد حول قضايا مكافحة غسل الأموال	أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية	جيساب

الفصل الثالث
التقرير الإحصائي

أولاً : منهجية احتساب مؤشرات أداء عمل النيابة العامه

ثانياً : الموارد البشرية

ثالثاً : عدد القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة

رابعا : النيابات المتخصصة

خامسا : قضايا التنفيذات الجزائية

أولاً : منهجية احتساب مؤشرات أداء اعمال النيابة العامة :

تقيم مؤشرات الاداء لاعمال النيابة العامة فعالية النظام ، ودرجة مرونته وتفاعله مع المستجدات وخاصة في مجال ضغط العمل على النيابة العامة وأعباء اعضاء النيابة في مختلف المحافظات . ويوفر نظام ميزان في النيابة العامة معلومات كمية ونوعية مفصلة عن ادارة سير الدعاوى الحقوقية والجزائية من لحظة تسجيلها لدى مأمور الضابطة القضائية أو لدى قلم النيابة العامة في النيابات الجزئية ولدى قلم المحكمة وحتى الفصل النهائي فيها ومتابعة تنفيذ القضايا المفصولة وفق القوانين والاجراءات المعتمدة .

وقد استخلصت البيانات الواردة في التقرير الاحصائي التالي من نظام ميزان لدى النيابة العامة ولدى مجلس القضاء الاعلى وتم معالجتها وتصنيفها في جداول تقاطعية لتعبر عن حجم الاعمال والانجازات لدى النيابة العامة والمحاكم ، وبما ينسجم مع مؤشرات الاداء (KPIs) كما وردت في الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة والخطة التنفيذية للنيابة العامة للعام 2017 . فيما يلي ابرز المؤشرات التي تطرق اليها التقرير في اطار فعالية اعمال النيابة العامة :

1 . نسبة التغير بالزيادة أو النقص في عدد القضايا الواردة التي يتم الفصل فيها خلال فترة محددة ، ونسبة القضايا المفصولة من القضايا الواردة ومن مجموع القضايا الواردة والمدورة ، وتأثير التغير على حجم القضايا المدورة للسنوات اللاحقة .

2 . مدى العبء الملقى على عاتق اعضاء النيابة بمختلف درجاتهم وقدرتهم على مواكبة التزايد المطرد في إعداد القضايا الواردة للنيابات والفصل فيها والحد من تراكمها .

3 . توفير بيانات تساعد على استشراف آفاق أعمال النيابة العامة المستقبلية استناداً إلى معطيات السنوات السابقة ليساعد متخذي القرار على التخطيط للمستقبل سواء من زاوية التوسع الأفقي أو العمودي لأعمال النيابات في مختلف المناطق استناداً إلى حجم الاعمال والأعباء الملقاة على عاتق النيابة العامة ، أو من زاوية ضبط حركة تنقلات اعضاء النيابة وانتدابهم وتعيين اعضاء جدد استناداً إلى عبء النيابة العامة .

4 . فعالية اعمال النيابة العامة في تنفيذ الاحكام الصادرة عن المحاكم بالسرعة المناسبة من أجل تعزيز سيادة القانون والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين وإعطاء كل ذي حق حقه .

5 . مؤشر القضايا المدورة : يقيس هذا المؤشر عدد القضايا التي لم يتم الفصل فيها خلال الشهر السابق أو خلال السنة السابقة ويتم تدويرها . وبحسب عادة (مجموع القضايا المدورة والواردة خلال السنة – القضايا التي يتم فصلها خلال السنة) .

6 . مؤشر عدد القضايا المفصولة : يقيس هذا المؤشر عدد القضايا التي يتم الفصل فيها من قبل كل عضو نيابة .

- مؤشر نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة : يقيس هذا المؤشر نسبة إنجاز (أداء) اعضاء النيابة ويساوي (عدد القضايا المفصولة ÷ عدد القضايا الواردة X 100) . أو عدد القضايا المفصولة ÷ عدد القضايا المدورة والواردة X 100 .

ثانياً : الموارد البشرية :

1 . اعضاء النيابة العامة :

1. 1 . عدد اعضاء النيابة العامة حسب المسمى و الجنس خلال العام 2017

- في العام 2017 تم تعيين 7 معاونين في النيابة العامة مما ادى الى زيادة عدد اعضاء النيابة من (156) عضو في العام 2016 ليصل العدد الى (162) عضو بنسبة زيادة (4 %) ، ونشير هنا الى انتقال عضو نيابة من النيابة العامة الى مجلس القضاء الأعلى . ويوضح الجدول أدناه توزيع عدد اعضاء النيابة العامة خلال العام 2017 :

عدد اعضاء النيابة العامة حسب المسمى الوظيفي والجنس

عدد اعضاء النيابة	ذكور	اناث	المجموع
النائب العام	1	0	1
مساعد النائب العام	2	0	2
رئيس نيابة	40	5	45
وكيل نيابة	82	27	109
معاون نيابة	4	1	5
المجموع	129	33	162

2 .2 . عدد موظفي النيابة العامة حسب الجنس خلال العام 2017 :

تشكل نسبة الاناث العاملات في النيابة العامة (44 %) ونسبة الذكور (56 %) . تشكل نسبة الاناث العاملات في مكتب النائب العام نصف الموظفين تقريبا بنسبة (53 %) ، اما في النيابات الجزئية تشكل نسبة الاناث العاملات (39 %) ونسبة الذكور (61 %) ، و بلغت نسبة الزيادة في عدد الموظفين الإداريين في النيابة العامة (14 %) عن العام السابق .

توزيع عدد موظفي النيابة العامة
حسب مكان العمل الحالي والجنس للعام 2017

مكان العمل الحالي	ذكور	اناث	مجموع
مكتب النائب العام	1	3	4
ديوان مكتب النائب العام	1	3	4
مكتب النائب العام المساعد	1	0	1
المكتب الفني	0	2	2
حقوق الانسان	0	1	1
نيابة النقض	0	1	1
نيابة دعاوى الحكومه	1	1	2
نيابة العدل العليا	0	3	3
نيابة الاستئناف	0	2	2
نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية	3	1	4
نيابة الجرائم الالكترونية	1	1	2

علاقات دوليه	0	1	1
الإدارة العامة للتخطيط والسياسات	1	3	4
نيابة المرور	0	1	1
نيابة الاحداث	2	1	3
الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية	13	7	20
إدارة تكنولوجيا المعلومات	5	1	6
دائرة النوع الاجتماعي	0	1	1
نيابة حماية الاسرة	0	2	2
دائرة التفتيش القضائي	2	1	3
المكتب الاعلامي	1	1	2
وحدة الرقابة	1	0	1
مجموع موظفي مكتب النائب العام	33	37	70
النيابات الجزئية			
نيابة اريحا	2	6	8
نيابة الخليل	7	6	13
نيابة بيت لحم	4	7	11
نيابة جنين	7	5	12
نيابة حلحول	5	1	6

نيابة دورا	5	1	6
نيابة رام الله	15	5	20
نيابة سلفيت	3	3	6
نيابة طوباس	4	1	5
نيابة طولكرم	7	2	9
نيابة قلقيلية	4	2	6
نيابة نابلس	8	7	15
نيابة يطا	2	1	3
مجموع موظفي النيابات الجزئية	73	47	120
المجموع العام	106	84	190
نسبة الإناث من المجموع الكلي	% 44		
نسبة الذكور من المجموع الكلي	% 56		

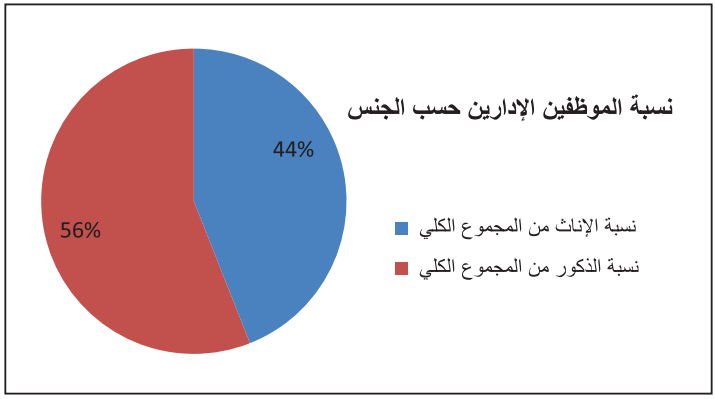

ثالثاً : القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة لدى النيابة العامة :

3 .1 . القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب النيابات الجزئية في العام 2017 :

- **القضايا المدورة من السنوات السابقة :** بلغ مجموع القضايا المدورة من السنة السابقة (4401) قضية ، حيث حصلت نيابة رام الله على اعلى نسبة من القضايا المدورة بنسبة (20 %) من اجمالي القضايا المدورة ، وتليها نيابة الخليل بنسبة (19 %) ، ويعزى ذلك كون نيابة رام الله والخليل تحتل المرتبة الاولى والثانية على التوالي من حيث عدد القضايا الواردة الى كل منهما ، وحصلت نيابتي سلفيت وطوباس فقد حصلتا على ادنى نسبة من اجمالي القضايا المدورة بنسبة (1 %) في كل منهما .

- **القضايا الواردة :** بلغت عدد القضايا الواردة الى النيابة العامه (43067) قضية في العام 2017 ، حصلت ورد نيابة رام الله على اعلى نسبة من القضايا الواردة الى النيابة العامة بنسبة (17 %) من اجمالي الوارد ، بينما حصلت نيابة طوباس على اقل نسبة (2 %) من اجمالي الوارد خلال العام .

- **القضايا المفصولة من مجموع المدور والوارد :** بلغ عدد القضايا المفصولة من مجموع المدور والوارد للنيابة العامة (42299) قضية حيث بلغت نسبة الفصل (89 %) من مجموع المدور والوارد .

القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة لدى النيابات الجزئية للعام 2017

النيابات الجزئية	المدور من السنة السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	نسبة الفصل	المدور للسنة اللاحقة
رام الله	871	6961	7832	7341	94%	491
نابلس	313	5759	6072	5704	94%	368
جنين	437	4402	4839	4446	92%	393
طولكرم	201	2577	2778	2643	95%	135
قلقيلية	105	2250	2355	2264	96%	91

سلفيت	55	1849	1904	1796	94%	108
الخليل	816	4981	5797	4411	76%	1386
حلحول	133	2049	2182	1910	88%	272
بيت لحم	473	5496	5969	5162	86%	807
طوباس	36	1034	1070	1024	96%	46
اريحا	131	1702	1833	1661	91%	172
يطا	203	1197	1400	1008	72%	392
دورا	627	2810	3437	2929	85%	508
المجموع	4401	43067	47468	42299	89%	5169

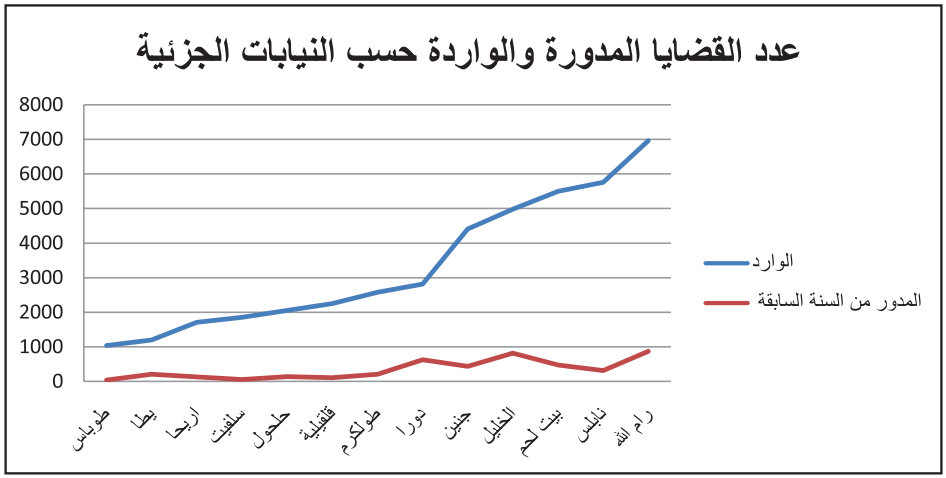

2 .3 . القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضايا للعام 2017 حيث كانت النتائج على النحو التالي :

- **قضايا الجنح** : بلغ عدد قضايا الجنح الواردة للنيابة العامة خلال العام (34797) قضية ، اي بنسبة (81 %) من إجمالي الوراد خلال العام ، ونلاحظ هنا إن قضايا الجنح هي الأعلى نسبة من اجمالي الوارد .

- **قضايا الجنايات** : بلغ عدد قضايا الجنايات الواردة للنيابة العامة خلال العام (2371) قضية اي بنسبة (6 %) من اجمالي الوارد .
- **المخالفات** : بلغ اجمالي المخالفات الواردة للنيابة العامة خلال العام (5136) مخالفة اي بنسبة (12 %) من اجمالي الوارد خلال العام .
- **قضايا العوارض** : بلغ اجمالي قضايا العوارض المسجلة لدى النيابة العامة خلال العام (763) قضية اي بنسبة (2 %) من اجمالي الوارد .
- يبين الجدول التالي جملة القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة السنوية حسب نوع القضايا (جنايات ، جنح ،مخالفات وعوارض) :

القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضية للعام 2017

تصنيف التهمة	المدور السابق	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول السنوي	المدور للسنة اللاحقة	النسبة من الوارد	نسبة المفصول
جنحة	3275	34797	38072	33711	4361	81%	71%
جناية	875	2371	3246	2678	568	6%	6%
مخالفات	20	5136	5156	5128	28	12%	11%
عوارض	231	763	994	782	212	2%	2%
المجموع	4401	43067	47468	42299	5169	100%	89%

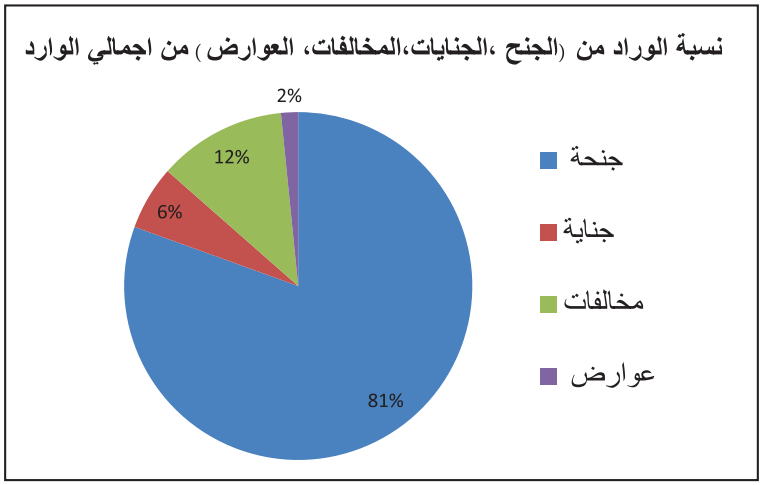

3 .3 .القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب النيابات الجزئية ونوع القضايا عام 2017 كانت ابرز النتائج على النحو التالي :

- **نسبة المفصول من مجموع المدور والوراد حسب النيابة الجزئية** : بلغت نسبة المفصول الكلي من مجموع المدور والوارد خلال العام (89 %) ، سجلت نيابتي قلقيلية وطوباس أعلى نسبة فصل خلال العام بنسبة(96 %) في كل منها ، تليهما نيابة طولكرم بنسبة(95 %) ، وبلغت نسبة الفصل في كل من نيابة رام الله ونابلس وسلفيت (94 %) ، بينما كانت نسبة الفصل في نيابتي الخليل ويطا اقل بنسبة (76 % ، 72 %) على التوالي من اجمالي المدور والوارد خلال العام .

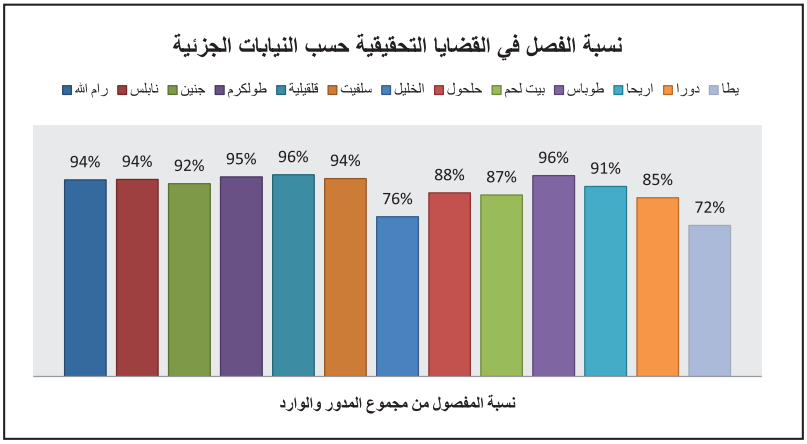

• يوضح الجدول ادناه القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة لدى النيابات الجزئية حسب نوع القضايا (جنايات جنح ، عوارض ، مخالفات) :

القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة لدى النيابات الجزئية حسب نوع القضايا (جنايات جنح ، مخالفات ، عوارض) للعام 2017

البيان	النيابة	رام الله	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	الخليل	حلحول	بيت لحم	طوباس	اريحا	دورا	يطا	المجموع
مدور من السنوات السابقة	جنحة	451	229	316	92	80	44	725	122	337	26	78	582	193	3275
	جناية	369	43	76	89	19	10	72	3	115	9	34	31	5	875
	مخالفات	2	5	3	2	2	0	2	1	1	0	1	0	1	20
	عوارض	49	36	42	18	4	1	17	7	20	1	18	14	4	231
	المجموع	871	313	437	201	105	55	816	133	473	36	131	627	203	4401
الوارد	جنحة	5048	4434	3357	1980	1854	1592	4276	1791	4686	829	1426	2445	1079	34797
	جناية	725	293	220	180	129	48	195	64	230	36	114	85	52	2371
	مخالفات	1124	845	711	378	236	181	459	159	487	137	104	261	54	5136
	عوارض	64	187	114	39	31	28	51	35	93	32	58	19	12	763
	المجموع	6961	5759	4402	2577	2250	1849	4981	2049	5496	1034	1702	2810	1197	43067

المفصول	جنحة	5216	4374	3368	1968	1849	1533	3747	1656	4339	816	1386	2545	914	33711
	جناية	920	277	249	247	142	54	177	55	261	41	116	106	33	2678
	مخالفات	1126	846	709	380	238	181	454	160	483	137	105	256	53	5128
	عوارض	79	207	120	48	35	28	33	39	79	30	54	22	8	782
	المجموع	7341	5704	4446	2643	2264	1796	4411	1910	5162	1024	1661	2929	1008	42299
المدور للسنة اللاحقة	جنحة	283	289	305	104	85	103	1254	257	684	39	118	482	358	4361
	جناية	174	59	47	22	6	4	90	12	84	4	32	10	24	568
	مخالفات	0	4	5	0	0	0	7	0	5	0	0	5	2	28
	عوارض	34	16	36	9	0	1	35	3	34	3	22	11	8	212
	المجموع	491	368	393	135	91	108	1386	272	807	46	172	508	392	5169

3. 3 . معدل العبء والإنجاز لأعضاء النيابة :

- **معدل العبء والانجاز لكل عضو نيابة** : بلغ معدل العبء السنوي لكل عضو نيابة (293) قضية من مجموع المدور والوارد خلال العام ، بينما كان معدل الانجاز لكل عضو نيابة (261) قضية من مجموع المدور والوارد ، وهذا العبء يرتبط زيادةً ونقصان بنوعية القضايا (جناية ، جنحة ، مخالفة ، عوارض) .

• يبين الجدول التالي عدد القضايا التحقيقية الواردة والمدورة والمفصولة ومعدل العبء والانجاز لإعضاء النيابة العامة في جميع النيابات الجزئية في محافظات الضفة الغربية للعام 2017 :

القضايا الواردة والمفصولة والمدورة للعام 2017

البيان	2017
عدد اعضاء النيابة	162
القضايا المدورة من السنوات السابقة	4401
القضايا الواردة	43067
مجموع القضايا المدورة والواردة	47468
المفصول	42299
المدور	5169
معدل العبء السنوي	293
معدل الإنجاز السنوي	261

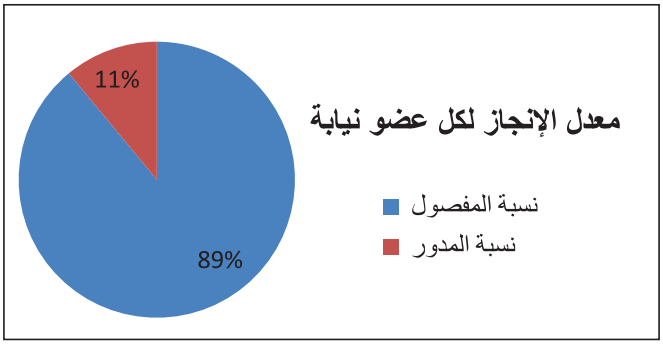

3 .4 . توزيع عدد القضايا حسب التكييف القانوني للتهمة الواردة للنيابات الجزئية للعام 2017 فيما يلي ابرز النتائج :

- الجرائم التي تقع على الاملاك الخاصة والعامة :

- **قضايا السرقة** : بلغ مجموع قضايا السرقة (1923) قضية خلال العام وقد سجلت أعلى نسبة لقضايا السرقة في نيابة رام الله بنسبة (25 %) تليها نيابة نابلس بنسبة (14 %) ، وادناها كانت في نيابة طوباس بنسبة (1 %) .

- **قضايا السلب في الطريق العام** : بلغ مجموع قضايا السلب في الطريق العام التي وردت النيابة العامة خلال العام 1 (14) قضية ، وقد سجلت نيابتي جنين وحلحول (3) قضايا في كل منها .

- **قضايا السطو المسلح** : سجلت النيابة العامة (4) قضايا خلال العام ، سجل منها (3) قضايا في نيابة نابلس ، وقضية واحدة في نيابة اريحا .

- **قضايا الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة** : بلغ مجموع قضايا الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة (1253) قضية خلال العام ، حيث سجلت نيابة نابلس اعلى نسبة (30 %) ، وتليها نيابة رام الله بنسبة (23 %) من مجموع قضايا الإعتداء على الأملاك العامة والخاصة .

- - جرائم الجنايات والجنح التي تقع على الانسان :

- **قضايا القتل العمد** : سجلت النيابة العامة (18) قضية قتل عمد خلال العام .

- **قضايا القتل القصد** : بلغ مجموع قضايا القتل القصد التي سجلت لدى النيابة العامة خلال العام (14) قضية .

- **قضايا الشروع بالقتل** : بلغ مجموع قضايا الشروع بالقتل التي سجلت لدى النيابة العامة (108) قضية خلال العام ، وكانت اعلى نسبة في نيابة نابلس بنسبة (31 %) .

- **قضايا الإيذاء البليغ** : بلغ مجموع قضايا الايذاء البليغ التي سجلت لدى النيابة العامة خلال العام (616) قضية ، وكانت اعلاها في نيابة نابلس بنسبة (27 %) .

- **قضايا الإيذاء البسيط** : بلغ مجموع قضايا الايذاء البسيط التي سجلت لدى النيابة العامة خلال العام (4375) قضية ، وكانت اعلى نسبة في نيابة رام الله بنسبة (19 %) تليها نيابة نابلس بنسبة (17 %) من مجموع قضايا الايذاء البسيط .

- **قضايا المشاجرة العامة** : بلغ مجموع قضايا المشاجرة العامة الورادة الى النيابة العامة 220 قضية خلال العام وكانت اعلى نسبة من هذه القضايا في نيابة رام الله بنسبة (28 %) ، تليها نيابة نابلس (21 %) من المجموع ، بينما ادنى نسبة كانت في نيابة يطا بنسبة (1 %) .

- **نلاحظ هنا ان اعلى نسبة قضايا مسجلة من جرائم الجنايات والجنح التي تقع على الانسان سجلت في نيابتي رام الله ونابلس بنسبة (18 %) لكل منهما اي ان النيابات الجزئية في باقي المحافظات سجلت (64 %) من الاجمالي .**

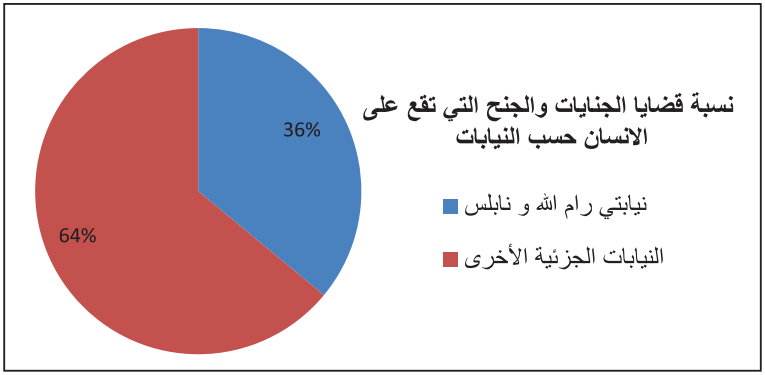

- الجرائم التي تقع على امن الدولة الداخلي :

قضايا مقاومة رجال الامن : سجلت النيابة العامة خلال العام (753) قضية وكانت اعلاها نسبة في نيابة نابلس (25 %) ، تليها نيابة جنين بنسبة (16 %) قضية ، بينما ادنى نسبة كانت في نيابة سلفيت بنسبة (1 %) .

- استيقاء الحق بالذات :

قضايا استيفاء الحق بالذات : سجلت النيابة العامة (121) قضية خلال العام وكانت اعلى نسبة من هذه القضايا في نيابة نابلس بنسبة (25 %) .

توزيع عدد القضايا حسب التكييف القانوني
للتهمة للنيابات الجزئية للعام 2017

نوع الجريمة	الجرائم التي تقع على الاملاك الخاصة والعامة				جرائم الجنايات والجنح التي تقع على الانسان							الجرائم التي تقع على امن الدولة الداخلي	استيفاء الحق بالذات
النيابة	السرقة	السلب في الطريق العام	السطو المسلح	الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة	القتل العمد	القتل القصد	الشروع بالقتل	الايذاء البليغ	الايذاء البسيط	المشاجرة العامة	مقاومة رجال الامن		استيفاء الحق بالذات
رام الله	481	0	0	281	3	4	12	77	822	61	60		15
نابلس	272	2	3	365	4	4	33	165	736	46	190		30
جنين	223	3	0	16	1	1	18	86	653	19	122		9
الخليل	157	2	0	3	3	1	0	3	36	19	97		20
طولكرم	159	1	0	102	1	1	4	83	354	5	37		4
قلقيلية	116	1	0	76	1	1	13	59	331	9	33		3
طوباس	28	0	0	2	0	0	7	18	167	7	19		1
سلفيت	61	0	0	10	0	0	0	37	284	7	9		4
اريحا	131	0	1	91	0	0	3	13	203	10	46		6
حلحول	45	3	0	166	0	0	2	20	197	6	22		8
دورا	50	0	0	37	0	0	2	20	237	3	14		4
بيت لحم	164	1	0	55	2	1	8	31	279	26	83		13
يطا	36	1	0	31	2	1	6	4	76	2	21		4
المجموع	1923	14	4	1235	17	14	108	616	4375	220	753		121

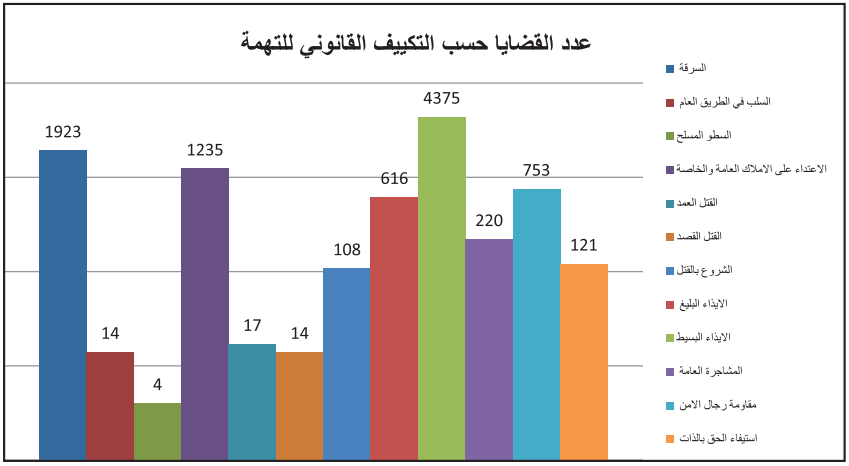

3. 5 . قضايا المخدرات خلال العام 2017 :

ونظراً لأهمية الموضوع فكانت احصائيات قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية خلال العام 2017 على النحو التالي :

- **قضايا حيازة وتعاطي المخدرات** : بلغ مجموع قضايا حيازة وتعاطي المخدرات (868) قضية خلال العام تم إحالة (97 %) منها الى المحاكم ،وهناك نسبة زيادة في قضايا حيازة وتعاطي المخدرات الواردة الى النيابة العامة بنسبة (8 %) عن العام السابق .

- **قضايا الاتجار بالمخدرات** : بلغ مجموع قضايا الاتجار بالمخدرات (146) قضية خلال العام تم إحالة (11 %) منها القضايا الى المحاكم ، ، اي ان هناك نسبة زيادة في عدد قضايا الاتجار بالمخدرات الواردة الى النيابة العامة بنسبة (33 %) عن العام السابق .

- **قضايا تنمية وزراعة المخدرات** : بلغ مجموع قضايا تنمية وزراعة المخدرات (40) قضية خلال العام ، تم إحالة (75 %) منها القضايا الى المحاكم ، فنلاحظ هنا زيادة في عدد القضايا الوارد لدى النيابة العامة في العام 2017 عن العام 2016 بنسبة (111 %) قضية عن العام السابق .

بلغت نسبة قضايا المخدرات المحالة الى المحاكم (94 %) من اجمالي وارد قضايا المخدرات .

عدد قضايا المخدرات حسب التكيف القانوني للتهمة للعام 2017

النيابة	حيازة وتعاطي المخدرات	الاتجار بالمخدرات	تنمية وزراعة المخدرات	مجموع الوارد	مجموع القضايا المحالة للمحاكم	نسبة المحال للمحاكم من مجموع الوارد
رام الله	258	78	6	342	328	96%
نابلس	82	25	5	112	95	85%
جنين	101	9	2	112	103	92%
طولكرم	80	4	4	88	80	91%
قلقيلية	86	9	2	97	95	98%
سلفيت	22	0	3	25	24	96%
الخليل	4	1	0	5	5	100%
حلحول	18	1	3	22	22	100%
بيت لحم	63	7	1	71	71	100%
طوباس	26	1	1	28	28	100%
اريحا	82	3	2	87	86	99%
يطا	22	4	5	31	21	68%
دورا	24	4	6	34	31	91%
المجموع	868	146	40	1054	989	94%

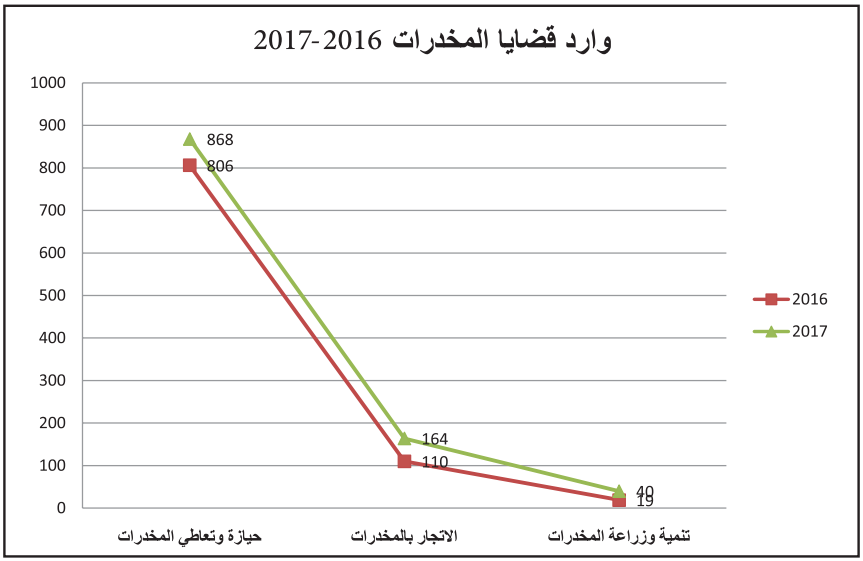

رابعا : النيابات المتخصصة :

4 .1 . نيابة الاستئناف (جزاء ، مدني)

– عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة الاستئناف :

- **المدور من السنوات السابقة** : بلغ مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة لدى محكمة الإستئناف (الجزاء) (465) قضية ، واما بخصوص محكمة الإستئناف (المدني) بلغ المدور خلال العام 65 قضية .

- **الوارد خلال السنة** : بلغ عدد القضايا الواردة الى محكمة الاستئناف (الجزاء) (729) قضية خلال العام ، واما بخصوص محكمة الإستئناف (المدني) بلغ واردها خلال العام (155) قضية .

- **القضايا المفصولة** : بلغت مجموع القضايا المفصولة في محكمة الاستئناف (جزاء) خلال العام (767) قضية ، ومحكمة الاستئناف(مدني) بلغ مجموع المفصول فيها من الوارد (162) قضية .

- **نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور و الوارد** : بلغت نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور والوارد لدى محكمة الاستئناف (جزاء) (64 %) من مجموع المدور والوارد .

- **نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور والوارد** : بلغت نسبة القضايا المفصولة لدى محكمة الاستئناف (مدني) من مجموع المدور والوارد (74 %) الوارد خلال العام .

عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة
لدى محكمة الاستئناف(جزاء) للعام 2017

مجموع القضايا	محكمة استئناف رام الله والقدس (جزاء) 2017
المدور من السنوات السابقة	465
الوارد خلال السنة	729
مجموع المدور والوارد	1194
المفصول	767
المدور للسنة اللاحقة	427
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	% 64

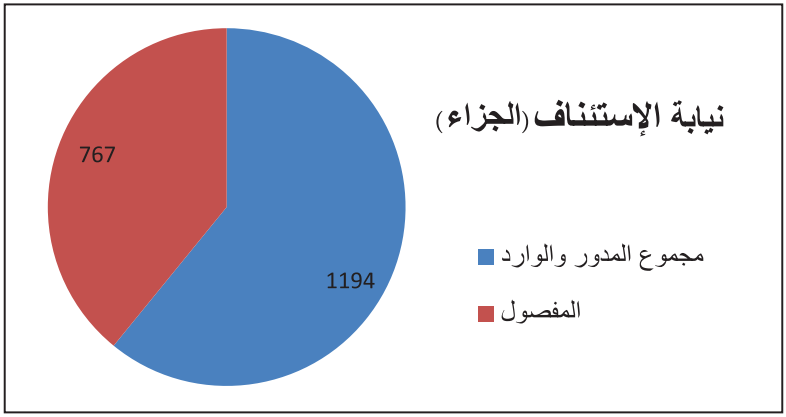

عدد القضايا الواردة والمفصولة والمدورة
لدى محكمة الاستئناف (مدني) للعام 2017

مجموع القضايا	محكمة استئناف رام الله والقدس (مدني) 2017
المدور من السنوات السابقة	65
الوارد خلال السنة	155
مجموع المدور والوارد	220
المفصول خلال السنة	162
المدور للسنة اللاحقة	58
نسبة المفصول الى الواردة	% 74

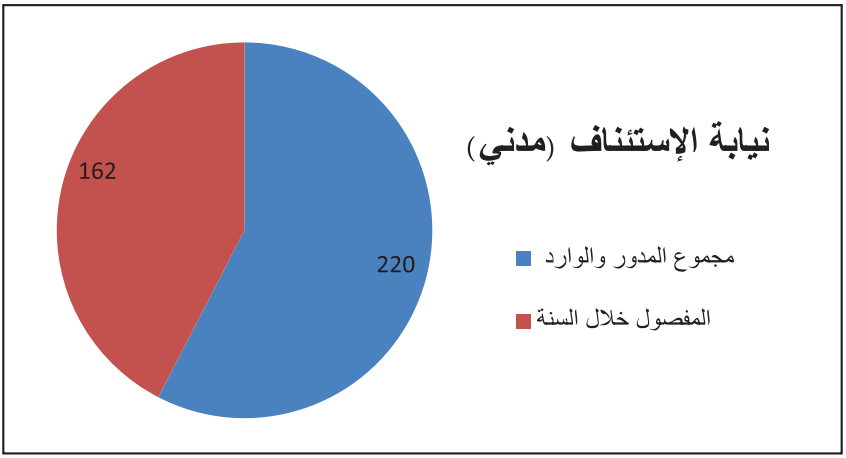

2. 4 . نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية :

– عدد القضايا الواردة والمفصولة في نيابة الجرائم الاقتصادية :

- **الوارد خلال السنة :** بلغ عدد قضايا الجرائم الإقتصادية الواردة الى النيابة العامة (1405) قضية خلال العام ، منها (153) قضية جنايات بنسبة (11 %) من مجموع الوارد ، وبلغت قضايا الجنح (1252) قضية بنسبة (89 %) من مجموع الوارد خلال العام .

- **القضايا المفصولة :** بلغت مجموع القضايا المفصولة خلال العام (1244) قضية .

- **نسبة القضايا المفصولة الى مجموع الوارد :** بلغت نسبة القضايا المفصولة الى مجموع الوارد (89 %) .

يبين الجدول ادناه عدد قضايا الجرائم الإقتصادية الواردة والمفصولة والمدورة للنيابة العامة خلال العام 2017 :

عدد قضايا الجرائم الإقتصادية الورادة للنيابة العامة خلال العام 2017

البيان	العدد
الوارد	1405
المفصول	1244
المدور للسنة اللاحقة	161
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	**% 89**

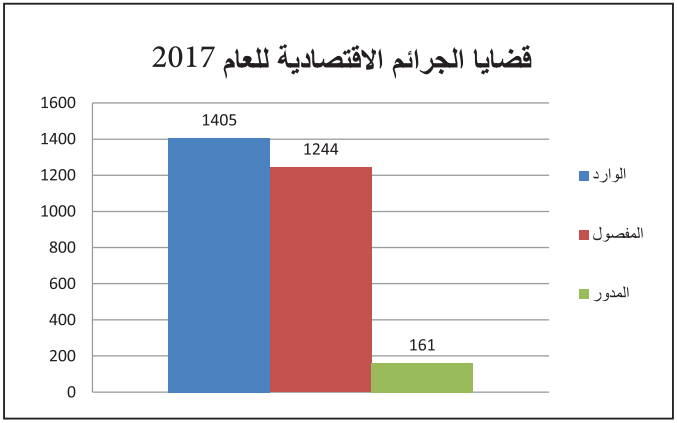

• **توزيع قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية حسب التكييف القانوني للتهمة :**

– عدد قضايا الجرائم الاقتصادية حسب التكييف القانوني للتهمة والنيابات الجزئية :

• غسل الأموال بلغ عدد القضايا المسجلة لدى النيابة العامة بتهمة غسل الأموال (11) قضية ، بنسبة(0.8 %) من اجمالي الوارد خلال العام ، منها (4) قضايا جنائية و (7) قضايا جنحوية .

• تهرب ضريبي وجمركي : بلغ مجموع القضايا الوارادة الى النيابة العامة (118) قضية خلال العام ، بنسبة (8.4 %) من اجمالي وارد قضايا الجرائم الإقتصادية .

• غش المستهلك / غش المحروقات : بلغ عدد قضايا غش المستهلك وغش المحروقات المسجلة لدى النيابة العامة (94) قضية خلال العام ، اي بنسبة (6.7 %) من اجمالي الوارد .

• مخالفة الأسعار : بلغ مجموع القضايا المسجلة لدى النيابة العامة (157) قضية مخالفة اسعار خلال العام ، اي بنسبة (11.2 %)من اجمالي الوارد .

• مخالفة احكام قانون الصحة : بلغ مجموع هذه القضايا 125 قضية ، اي بنسبة (8.9 %) من اجمالي الوارد .

• مخالفة احكام قانون الزراعة : بلغ مجموع القضايا خلال العام (360) قضية وكانت هذه القضايا هي الأكثر وروداً الى النيابة العامة خلال العام فكانت نسبتها من اجمالي الوارد (26 %) .

- ممارسة المهن دون ترخيص : بلغ عدد القضايا الواردة بهذا الخصوص (136) قضية ، اي بنسبة (9.7 %) من اجمالي الوارد .
- تداول منتجات المستوطنات : بلغ وارد هذه القضايا (40) قضية وهي جميعها جنايات ، اي بنسبة (9.7 %) من اجمالي الوارد .
- تداول او عرض او بيع منتجات فاسده او غير صالحة للإستهلاك الأدمي : بلغ مجموع القضايا الواردة بهذا الخصوص (106) قضية وهي جميعها جنايات ، اي بنسبة (7.5 %) من اجمالي الوارد .

عدد قضايا الجرائم الاقتصادية حسب التكييف القانوني للتهمة

التهمة	المجموع	نوع التهمة	
		جنحة	جناية
غسل اموال	11	7	4
تهرب ضريبي وجمركي	118	118	0
غش مستهلك / غش محروقات	94	94	0
مخالفة الأسعار	157	157	0
مخالفات احكام قانون الصحة	125	125	0
تداول اغذية بظروف غير صحية	34	34	0
مخالفات احكام قانون الزراعة	360	360	0
ممارسة المهن دون ترخيص	136	136	0
تداول منتجات مستوطنات	40	0	40

قضايا الملكية الفكرية/ تقليد علامة تجارية /حقوق المؤلف	29	29	0
مخالفة التعليمات الفنية والإلزامية/ المواصفات والمقاييس الفلسطينية	147	147	0
تداول او عرض او بيع منتجات فاسده او غير صالحة للإستهلاك الأدمي	0	106	106
ترويج خدمات اتصالات لشركات غير مرخصة	10	10	0
مخالفة احكام قانون البيئة	13	14	1
مخالفة احكام قانون المياه	10	10	0
مخالفة احكام قانون الشركات	7	7	0
تزوير فواتير ضريبية / تزوير شيكات بنكية	4	6	2
مخالفة احكام قانون الاوراق المالية	1	1	0
المجموع	1252	1405	153

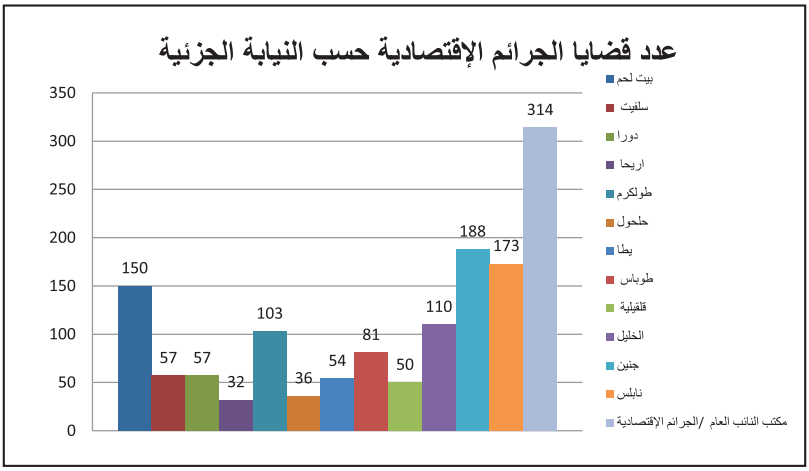

3. 4 .نيابة العدل العليا والدستورية :

• عدد الدعاوى المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة العدل العليا والدستورية للعام 2017 كالتالي :

أولاً : الدعاوى الدستورية :

• **المدور من السنوات السابقة** : بلغ مجموع الدعاوى الدستورية المدورة من السنوات السابقة (22) دعوى .

• **الوارد** : بلغ عدد الدعاوى الدستورية الواردة خلال العام (7) دعوى .

• **المفصول** : بلغ مجموع الدعاوى المفصولة من مدور ووارد الدعاوى (10) دعوى خلال العام

• **المدور** : بلغت مجموع الدعاوى الدستورية المدورة للسنة اللاحقة (19) دعوى .

• **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد** : بلغت نسبة الدعاوى المفصولة من مجموع المدور والوارد (35 %) .

الدعاوى الدستورية	
المدور من السنوات السابقة	22
الوارد	7
المجموع	29
المفصول	10
المدور	19
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	% 35

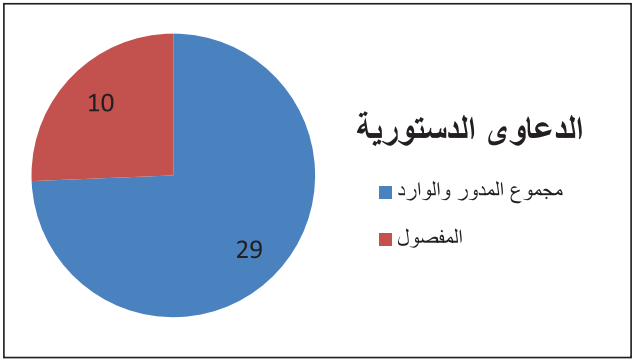

ثانياً : دعاوى العليا :

- **المدور من السنوات السابقة** : بلغ مجموع دعاوى العليا المدورة من السنوات السابقة (19) دعوى .
- **الوارد** : بلغ عدد دعاوى العليا الواردة خلال العام (5) دعوى .
- **المفصول** : بلغ مجموع الدعاوى المفصولة من مدور وارد الدعاوى (3) لصالح الدولة دعاوى خلال العام
- **المدور** : بلغت مجموع دعاوى العليا المدورة للسنة اللاحقة (21) دعوى .
- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد** : بلغ مجموع المفصول من الدعاوى العليا (3) دعاوى وهي جميعها لصالح الدولة وبلغت نسبة المفصول من مجموع المدور والوارد (13 %) .

دعاوى العليا	
المدور من السنوات السابقة	19
الوارد	5
المجموع	24
المفصول لصالح الدولة	3
المدور للسنة اللاحقة	21
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	% 13

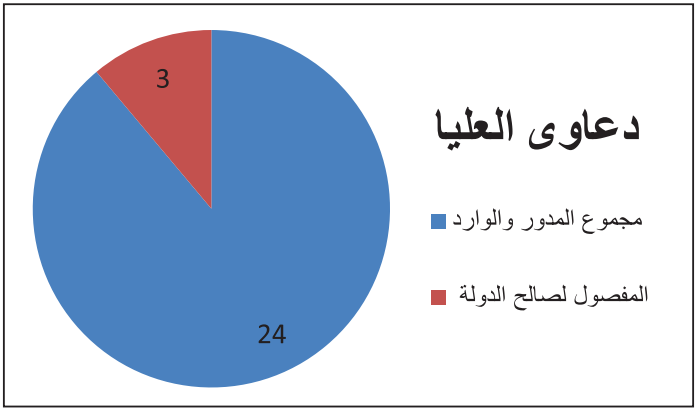

ثالثاً :الدعاوى الإدارية :

- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد** : بلغ مجموع المفصول في دعاوى العدل العليا خلال العام (186) قضية ونسبتها (56 %) من مجموع المدور والوارد .
- **نسبة المفصول لصالح الدولة** : بلغ مجموع الدعاوى الادارية المفصولة لصالح الدولة (163) قضية اي بنسبة (88 %) من المجموع الكلي للمفصول .
- **نسبة المفصول لصالح الخصم** : بلغ مجموع الدعاوى الادارية المفصولة لصالح الخصم العامة 23 قضية اي بنسبة (12 %) من المجموع الكلي للمفصول .

الدعاوى الادارية	
المدور من السنوات السابقة	172
الوارد	162
المجموع	334
المفصول	186
المدور للسنة اللاحقة	148
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	% 56
عدد القضايا المفصولة لصالح الدولة	163
عدد القضايا المفصولة لصالح الخصم	23
نسبة المفصول لصالح الدولة من المفصول الكلي	% 88
نسبة المفصول لصالح الخصم من المفصول الكلي	% 12

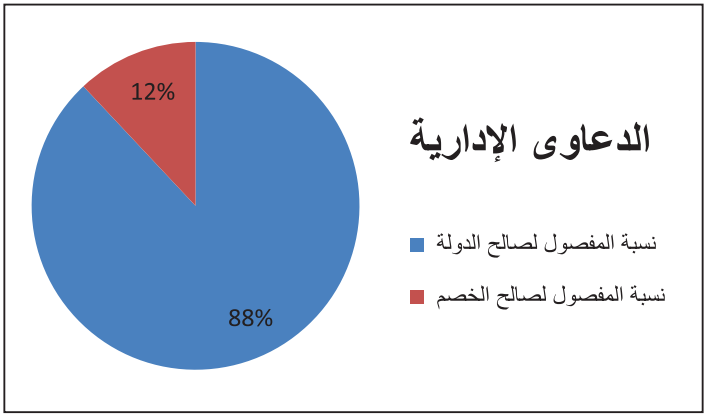

4. 4 . نيابة النقض :

يبين الجدول ادناه إحصائية نيابة النقض للعام 2017 :

القضايا الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة النقض للعام 2017	
الوارد خلال السنة	696
مجموع المفصول خلال السنة	498
المفصول لصالح الدولة	308
المفصول لصالح الخصم	190
المدور للسنة اللاحقة	198
نسبة المفصول الى مجموع الوارد	% 72
نسبة المفصول لصالح الدولة	% 62
نسبة المفصول لصالح الخصم	% 38

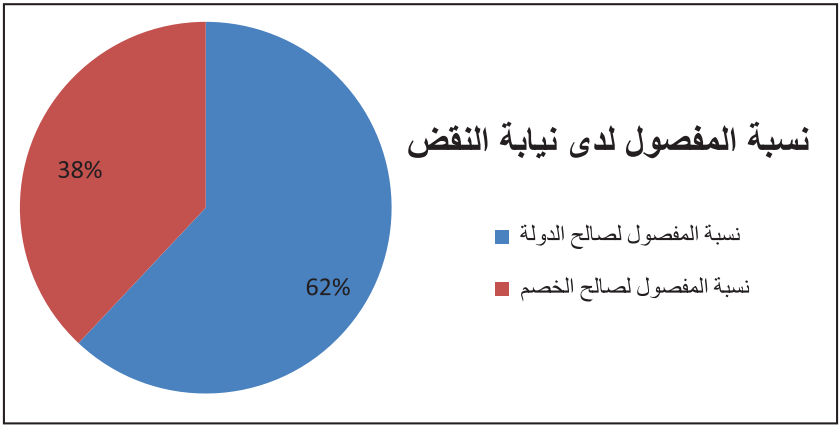

5 .4 . نيابة دعاوى الحكومه :

عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام2017 :

- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد :** بلغ مجموع المفصول في دعاوى الحكومه خلال العام 1555 قضية اي بنسبة(40 %) من مجموع المدور والوارد .
- **نسبة المفصول لصالح الدولة من مجموع المفصول :** بلغ مجموع دعاوى الحكومه المفصولة لصالح الدولة 928 دعوى اي بنسبة (60 %) من مجموع المدور والوارد .
- **نسبة المفصول لصالح الخصم من مجموع المفصول :** بلغ مجموع دعاوى الحكومة المفصولة لصالح الخصم العامة (627) قضية اي بنسبة (40 %) من مجموع المدور والوارد .

عدد دعاوى الحكومه الواردة والمفصولة والمدورة للعام 2017

نيابة دعاوى الحكومه	عدد الدعاوى
المدور من السنوات السابقة	2363
الوارد	1523
مجموع المدور والوارد	3886
المفصول الكلي	1555
المفصول لصالح الدولة	928
المفصول لصالح الخصم	627
المدور للسنة اللاحقة	2331

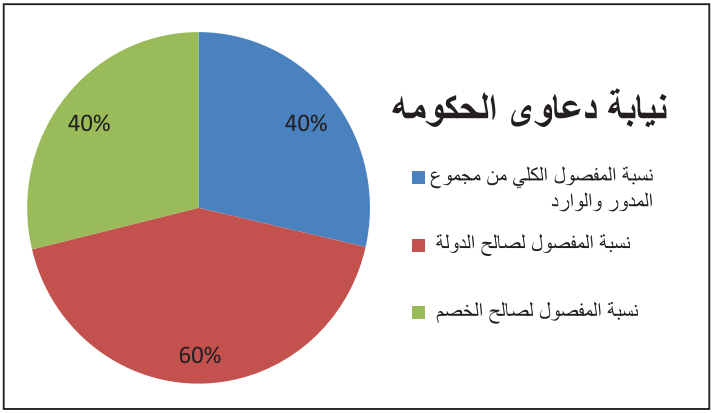

4. 6 نيابة الأحداث :

– عدد قضايا الاحداث الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام 2017 في النيابة العامة :

عدد قضايا الاحداث الواردة والمفصولة والمدورة في النيابات الجزئية

عدد قضايا الاحداث الواردة والمفصولة و المدورة	
المدور من السنوات السابقة	143
الوارد	2056
مجموع المدور والوارد	2199
المفصول	2021
المدور للسنة اللاحقة	178
نسبة المفصول من الوارد	% 92

- **توزيع قضايا الاحداث الواردة والمفصولة والمدورة حسب النيابات الجزئية للعام 2017 :**

- **عدد القضايا الواردة** : كانت اعلى نسبة ورود في نيابة نابلس بنسبة 19 % ، تليها نيابة جنين بنسبة 18 % ، وكانت اقل نسبة ورود في نيابة يطا بنسبة 1 % .

- **عدد القضايا المفصولة** : بلغ مجموع قضايا الاحداث المفصولة 1383 قضية من مجموع المدور الوارد خلال العام وكانت اعلى نسبة فصل في نيابتي قلقيلية وحلحول بنسبة 100 % في كل منهما ، واقل نسبة في الفصل كانت في نيابة يطا بنسبة 62 % .

- **المدور للسنة اللاحقة** : بلغ مجموع قضايا الاحداث المدورة للسنة اللاحقة 178 قضية ، وكانت اعلى نسبة مدور في نيابة اريحا بنسبة 26 % من مجموع المدور ، واقل نسبة مدور كانت في نيابة قلقيلية بنسبة 0 % .

عدد قضايا الأحداث الواردة والمفصولة والمدورة حسب النيابة الجزئية

النيابة	المدور من السنوات السابقة	وارد	مجموع المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة اللاحقة
اريحا	6	114	120	89	31
الخليل	8	138	146	133	13
بيت لحم	5	170	175	168	7
جنين	9	367	376	345	31
حلحول	2	47	49	49	0
دورا	16	43	59	55	4
رام الله	54	229	283	263	20
سلفيت	1	130	131	122	9
طوباس	2	85	87	83	4
طولكرم	7	140	147	135	12
قلقيلية	1	187	188	188	0
نابلس	30	395	425	383	42
يطا	2	11	13	8	5
المجموع	143	2056	2199	2021	178

– توزيع عدد المتهمين الاحداث حسب الجنس ونوع القضية للعام 2017

- بلغ عدد الاحداث المتهمين في قضايا الجنايات والجنح (2108) متهم وكانت نسبة المتهمين الاحداث الذكور (97.4 %) وتشكل نسبة الاناث (2.6 %) .

- **قضايا الجنايات** : بلغ مجموع المتهمين بقضايا الجنايات من الاحداث (213) متهم ، جميعهم من الذكور ، فنلاحظ هنا ان نسبة المتهمين الذين ارتكبوا قضايا جنايات من المجموع الكلي للمتهمين بلغت (8 %) .

- **قضايا الجنح** : بلغ مجموع المتهمين من الاحداث الذين ارتكبو قضاياجنح (2032) متهم اي بنسبة (80 %) من المجموع الكلي للمتهمين ، منهم (1984) متهم من الذكور ، و (48) من الاناث .

- **المخالفات** : بلغ مجموع المخالفات المسجلة لدى النيابة العامة ضد أحداث جانحين (284) مخالفة منهم (281) ذكر و(3) إناث ، بلغ نسبة المخالفات من المجموع الكلي للمتهمين (11 %) خلال العام .

– يبين الجدول التالي عدد المتهمين من ذكور والاناث في قضايا الأحداث وتوزيعهم حسب نوع التهمة (جناية ، جنحة) :

توزيع عدد المتهمين الاحداث حسب الجنس ونوع القضية للعام 2017

نوع التهمة	ذكر	انثى	المجموع
جناية	213	0	213
جنحة	1984	48	2032
مخالفة	281	3	284
المجموع			2529

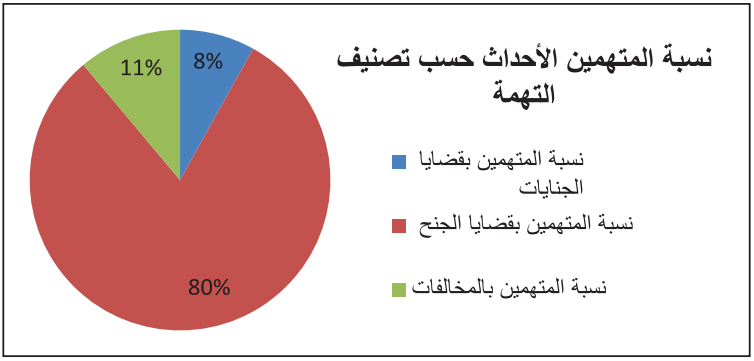

- عدد قضايا الاحداث حسب التكييف القانوني للتهمة :

يبين الجدول ادناه مجموعة من قضايا الاحداث حسب التكييف القانوني للتهمة :

- بلغت أعلى نسبة ورود لقضايا الايذاء (33 %) من مجموع الوارد خلال العام ، وبلغت نسبة قضايا السرقة (14 %) وبلغت نسبة قضايا التهديد (13 %) .
- يبين الجدول توزيع قضايا الاحداث حسب التكييف القانوني للتهمة :

توزيع قضايا الاحداث حسب التكييف القانوني للتهمة

التهمة	العدد
القتل	5
الايذاء	681
الشروع بالقتل القصد	23
السرقة	290
التهديد بإشهار السلاح	70
هتك العرض	26

التسبب بالحريق عن اهمال	2
حيازة سلاح ناري بدون ترخيص	48
الاغتصاب	3
مقاومة موظف	102
المشاجرة	70
عمل فعل منافي للحياء	33
الحاق الضرر بمال الغير	173
حواث سير	44
التهديد	257
حيازة وتعاطي مخدرات	16
الاتجار بالمخدرات	6
الذم والقدح والتحقير	20

تنفيذ إجراء الوساطة :

من مهام نيابة الاحداث حسب احكام القرار بقانون بشأن حماية الاحداث والصلاحية الممنوحة بموجبه للنيابة العامة بإجراء الوساطة في جرائم الجنح والمخالفات بين المجني عليه والحدث او من يمثله .

- قامت نيابة جنين تنفيذ (111) إجراء وساطة اي بنسبة (18.4 %) تليها نيابة الخليل بنسبة (12.5 %)، وكانت اقلها نيابة يطا ودورا بنسب بنسبة (0.7 %) من مجموع تنفيذ اجراء الوساطة خلال العام .

– الجدول التالي يبين ابرز النتائج المتعلقة بإجراء تنفيذ الوساطة حسب النيابات الجزئية خلال العام 2017 :

عدد تنفيذات اجراء الوساطة حسب النيابات الجزئية

النيابات الجزئية	تنفيذ اجراء الوساطة
رام الله	41
نابلس	42
الخليل	75
جنين	111
طولكرم	38
اريحا	46
قلقيلية	68
بيت لحم	48
سلفيت	50
طوباس	37
دورا	16
حلحول	26
يطا	4
المجموع	602

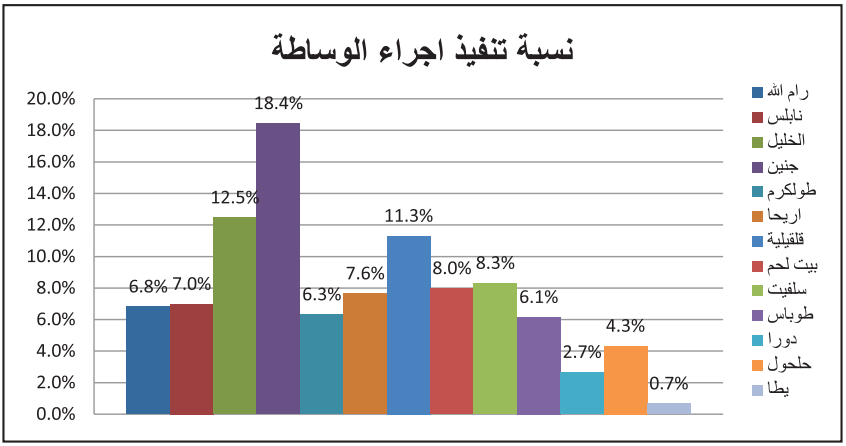

– عدد القيود المسجلة لدى النيابة العامة :

تقوم نيابة الأحداث بتقديم الحماية للاطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف ، وهم اطفال تحت سن الثانية عشر ارتكبوا افعال معاقب عليها بالقانون وغير ملاحقون جزائيا للعام 2017 :

- بلغ مجموع القيود المسجلة لدى النيابة العامة (41) قيد خلال العام كانت أعلاها في نيابة نابلس سجل (12) قيد تليها نيابة جنين (9) قيود ، لم يسجل اية قيد في نيابات المحافظات الجنوبية (الخليل ، دورا ، حلحول ، يطا) .

عدد القيود المسجلة لدى النيابة العامة

النيابة	العدد
الخليل	0
بيت لحم	1
جنين	9
حلحول	0
دورا	0
رام الله	1
سلفيت	7
طوباس	2
طولكرم	7
قلقيلية	0
نابلس	12
يطا	0
المجموع	41

- عدد المتهمين الأحداث الذين تم توقيفهم في دعاوى جزائية للعام 2017 :

التطبيق السليم لنص المادة (20) من قانون حماية الاحداث ، حيث يتم من قبل اعضاء نيابة الأحداث العمل على ترسيخ وتطبيق بأن التوقيف هو الملاذ الاخير اتجاه الأحداث المتهمين ، ويتضح من ذلك انه ما تم توقيفهم من احداث متهمين في دعاوى جزائية خلال عام 2017 هم (391) حدثاً ، من خلال المقارنة مع السنة الماضية خلال عام 2016 نجد ان عدد ما تم توقيفهم هم (926) حدثاً ، فهنا نلاحظ نسبة نقصان بين العامين بنسبة (58 %) .

عدد المتهمين الأحداث الذين تم توقيفهم في دعاوى جزائية

النيابة	العدد
نيابة الخليل	12
نيابة بيت لحم	70
نيابة جنين	61
نيابة حلحول	8
نيابة دورا	7
نيابة رام الله	38
نيابة سلفيت	13
نيابة طوباس	19
نيابة طولكرم	14
نيابة قلقيلية	19
نيابة نابلس	54
نيابة يطا	4
المجموع	391

7 .4 . نيابة مكافحة الجرائم المرورية :

– عدد قضايا الجرائم المرورية الواردة والمفصولة والمدورة للعام 2017 :

- **مجموع المدور والوارد** : بلغ مجموع قضايا الجرائم المرورية الواردة للنيابة العامة خلال العام (5388) قضية .
- **مجموع المفصول** : بلغ مجموع قضايا الجرائم المرورية المفصولة خلال العام (5372) قضية .
- **المدور للسنة اللاحقة** : بلغ عدد قضايا الجرائم المرورية المدورة للعام اللاحق (16) قضية .
- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد** : بلغت نسبة الفصل في قضايا الجرائم المرورية خلال العام (99.7 %) .

عدد قضايا الجرائم المرورية الواردة والمفصولة والمدورة

نيابة مكافحة الجرائم المرورية	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة
	4	5384	5388	5372	16
نسبة المفصول من مجموع المدور والوارد					99.7%

– توزيع عدد قضايا الجرائم المرورية حسب النيابات الجزئية للعام 2017 :

- نلاحظ بالجدول ادناه ان أعلى نسبة ورود من قضايا الجرائم المرورية كانت في نيابة نابلس بنسبة (20.8 %) تليها نيابة رام الله بنسبة (20.4 %) من مجموع المدور والوارد خلال العام ، وكانت ادناها نسبة في نيابة يطا بنسبة (1.1 %).

توزيع عدد قضايا الجرائم المرورية حسب النيابات الجزئية

النيابة	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة
رام الله	0	1098	1098	1098	0
نابلس	0	1123	1123	1114	9
جنين	0	953	953	951	2
طولكرم	0	382	382	382	0
قلقيلية	0	224	224	224	0
سلفيت	0	157	157	157	0
الخليل	3	421	424	424	0
حلحول	0	158	158	158	0
بيت لحم	0	256	256	256	0
طوباس	0	180	180	180	0
اريحا	1	141	142	139	3
يطا	0	57	57	55	2
دورا	0	234	234	234	0
المجموع	4	5384	5388	5372	16

8 .4 . نيابة حماية الأسرة من العنف :

– قامت نيابة حماية الاسرة من العنف ووحدة النوع الاجتماعي برصد مجموعة من القضايا فيما يتعلق بالإعتداءات الجنسية حسب التكييف القانوني للتهم كما هو موضح بالجدول ادناه للعام 2017 :

النيابه	توزيع قضايا نيابة حماية الأسرة حسب التكييف القانوني للتهمة				
	فض غشاء البكاره بوعد الزواج	هتك العرض	ابداء افعال منافية للحياء	اغتصاب	افساد رابطة زوجية
رام الله	1	13	33	4	8
نابلس	0	9	20	1	16
الخليل	0	8	10	1	6
سلفيت	0	1	7	2	1
جنين	0	5	24	1	4
بيت لحم	2	7	11	1	0
طولكرم	2	6	8	2	4
طوباس	1	1	0	0	2
اريحا	0	0	15	1	4
قلقيلية	1	2	8	0	3
دورا	0	0	7	0	5
حلحول	0	1	0	0	0
يطا	1	3	2	0	1
المجموع	8	56	145	13	54

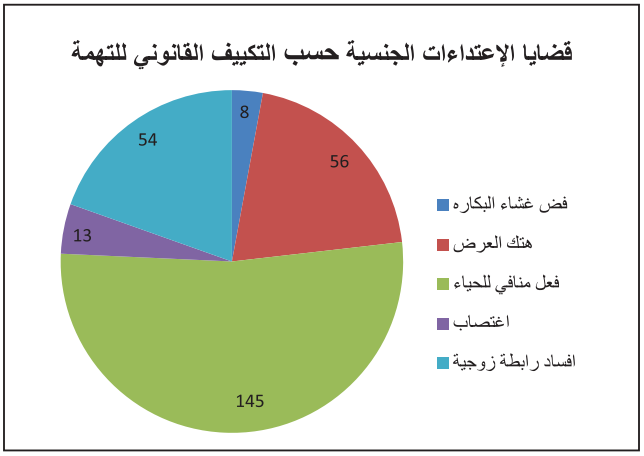

- قضايا قتل النساء من اجمالي قضايا القتل :

تفيد الاحصائيات الصادرة عن نيابة حماية الاسرة و وحدة النوع الاجتماعي في مكتب النائب العام ، أن عدد قضايا قتل النساء في العام 2017 بلغت (5) قضايا ، وفي عام 2016 بلغ عدد قضايا قتل النساء (9) قضايا ، وقد بلغت نسبة قضايا قتل النساء في العام 2017 من اجمالي قضايا القتل خلال العام نسبة (15. 6 %) ، فنلاحظ هنا ان قضايا القتل قلت بنسبة (44. 4 %) عن العام السابق .

قضايا قتل النساء بالمقارنة مع اجمالي عدد قضايا القتل للعام 2017

اجمالي قضايا القتل	قضايا قتل النساء	نسبة قضايا قتل النساء من اجمالي القتل
32	5	% 15. 6

- التوزيع الجغرافي لقضايا قتل النساء :

اما في ما يتلعق بالتوزيع الجغرافي ، تظهر هذه الاحصائية على مدار السنتين تباين في التوزيع الجغرافي لجرائم القتل المرتكبة ضد النساء في المحافظات المختلفة . وفقا لهذه البيانات تبين ان في العام 2016 ورد نيابة رام الله (3) قضايا و ورد في كل من نيابتي جنين ونابلس قضيتين خلال العام ، وقضية واحدة في كل من نيابة الخليل وسلفيت ، ولم ترد اية قضية في كل من النيابات (بيت لحم ، طولكرم ، طوباس ، اريحا ، قلقيلية ، دورا ، حلحول ، يطا) ، وفي العام 2017 ورد نيابة رام الله (4) قضايا و ورد قضية واحدة في نيابة نابلس . فنلاحظ هنا ان عدد قضايا قتل النساء قلت عن الاعوام السابقة ويوضح الجدول ادناه عدد قضايا قتل النساء للأعوام 2015 – 2017 :

قضايا قتل النساء للأعوام 2015-2017

النيابة	2015	2016	2017
رام الله	1	3	4
نابلس	3	2	1
الخليل	1	1	0
سلفيت	1	1	0
جنين	0	2	0
بيت لحم	1	0	1
المجموع	7	9	5

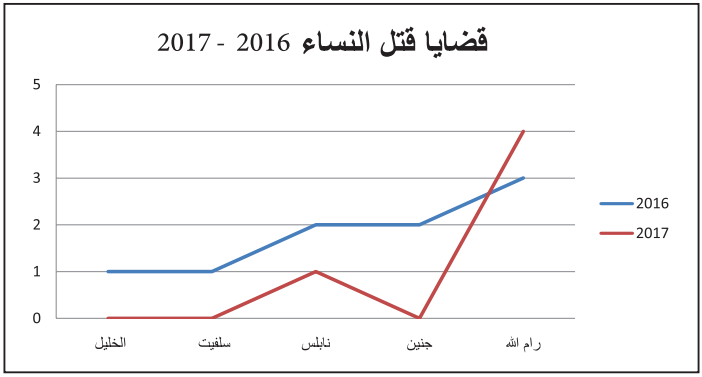

- قضايا قتل النساء حسب صلة القرابة بين الجاني والضحية في العامين 2016 - 2017 :

يشير الجدول ادناه الى عدد قضايا قتل النساء حسب صلة القرابة بين الجاني والضحية .

عدد قضايا قتل النساء حسب صلة القرابة بين الجاني والضحية للعامين (2016-2017)

صلة القرابة	2016	2017
الزوج	1	1
زوجة الأب	0	1
الاشقاء	3	1
الاشقاء مع ابناء العم	0	1
الابناء	1	0
الوالد	2	0
لا يوجد صلة قرابة	2	1
المجموع	9	5

- قضايا الإنتحار والشروع بالإنتحار حسب الجنس والعمر في النيابات الجزئية :

- **قضايا الشروع بالإنتحار** : بلغ مجموع قضايا الشروع بالإنتحار (237) قضية شروع بالإنتحار خلال العام ، منها (82 %) شروع بإنتحار بالغين ، وبلغ عدد قضايا الشروع بالإنتحار دون سن (18) سنة (42) قضية اي بنسبة(18 %) منها(9 ذكور و 33 إناث) ، وسجلت نيابة نابلس اعلى نسبة من قضايا الشروع بالإنتحار للبالغين بنسبة (29 %) ، تليها نيابة جنين بنسبة (23 %) ولم تسجل نيابة يطا اية قضية خلال العام .

• **قضايا الإنتحار** : بلغ عدد القضايا المسجلة خلال العام بخصوص قضايا الإنتحار (وفاة) (11) قضية منها (5 ذكور ، 6 إناث) .

يبين الجدول ادناه عدد قضايا الشروع بالإنتحار وقضايا الإنتحار حسب الجنس و العمر للعام 2017 :

عدد قضايا الشروع بالإنتحار وقضايا الإنتحار حسب الجنس و العمر للعام 2017

النيابة	الشروع بالإنتحار				انتحار		المجموع
	ذكر	أنثى	دون سن 18				
			ذكر	أنثى	ذكر	انثى	
رام الله	1	9	0	2	0	0	12
نابلس	16	41	0	7	0	0	64
جنين	12	32	1	2	0	1	48
الخليل	0	2	1	1	2	0	6
طولكرم	8	0	0	2	0	0	10
قلقيلية	3	10	0	1	0	1	15
طوباس	4	4	2	2	1	1	14
سلفيت	0	2	0	0	1	0	3
أريحا	6	11	1	1	0	1	20
بيت لحم	4	27	4	15	0	1	51
يطا	0	0	0	0	1	0	1
حلحول	0	2	0	0	0	1	3
دورا	1	0	0	0	0	0	1
المجموع	55	140	9	33	5	6	248

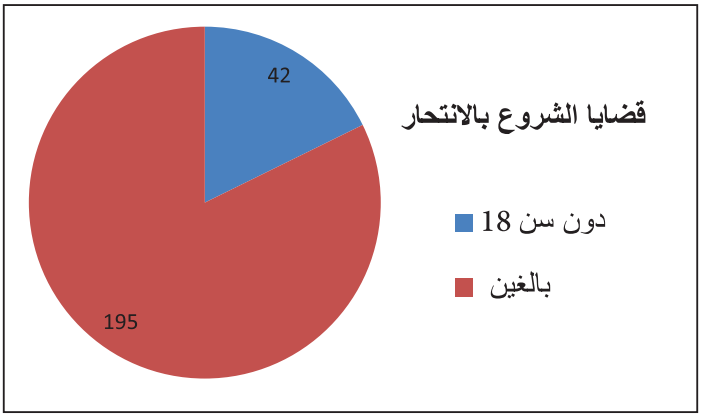

4 .9 . نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية :

- **الاحتياجات الإلكترونية :**

- بلغ عدد الاحتياجات الإلكترونية الواردة الى نيابة الجرائم الالكترونية خلال العام (37052) اي بنسبة زيادة (17.1 %) عن العام السابق ، وتشمل هذه الاحتياجات . (الاحتياجات التي تخص الجريمة الالكترونية البحتة ، وتشمل ايضاً الجرائم الأخرى المنصوص عليها بقانون العقوبات والتي تم التوصل فيها الى الجاني عن طريق الوسائل الإلكترونية) . ويبين الجدول ادناه عدد الاحتياجات خلال الأعوام 2015 – 2017 :

عدد الاحتياجات الإلكترونية الواردة الى نيابة مكافحة الجرائم الالكترونية

السنة	عدد الاحتياجات الالكترونية
2015	28162
2016	31632
2017	37052

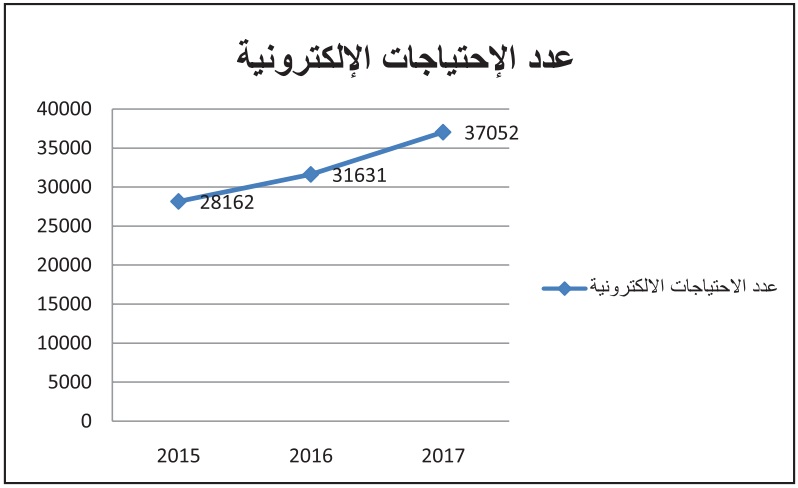

- **عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب القانون :**

- قانون العقوبات : بلغ عدد القضايا المسجلة لدى النيابة العامة فيما يخص الجريمة الإلكترونية على قانون العقوبات (140) قضية اي بنسبة (11 %) من اجمالي وارد الجرائم الالكترونية .

- قانون الاتصالات : بلغ عدد القضايا المسجلة لدى النيابة العامة فيما يخص الجريمة الإلكترونية على قانون الاتصالات (967) قضية اي بنسبة (75 %) من اجمالي وارد الجرائم الالكترونية .

- قانون الجرائم الإلكترونية : بلغ عدد القضايا المسجلة لدى النيابة العامة فيما يخص الجريمة الإلكترونية على قانون الجرائم الإلكترونية (179) قضية اي بنسبة (14 %) من اجمالي وارد الجرائم الالكترونية .

فنلاحظ هنا ان نسبة القضايا الواردة للنيابة العامة المسجلة على قانون الإتصالات السلكية ولا سلكية هي اعلى نسبة ورود ، ويعزى ذلك الى عدم وجود قانون متخصص شامل لجميع الجرائم الالكترونية ، وبلغت عدد نسبة القضايا المسجلة وفقاً لقانون الجرائم الإلكترونية والمقيدة على السجل (14 %) من تاريخ نفاذ قانون الجرائم الإلكترونية بتاريخ 2017/07/09 .

يبين الجدول ادناه اجمالي قضايا الجرائم الالكترونية حسب قانون العقوبات وقانون الاتصالات السلكية ولاسلكيه وقانون الجرائم الالكترونية ، وفيما يلي ابرز النتائج :

عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب القانون

القانون			المجموع
قانون العقوبات	قانون الاتصالات	قانون الجرائم الالكترونية	
140	967	179	1286

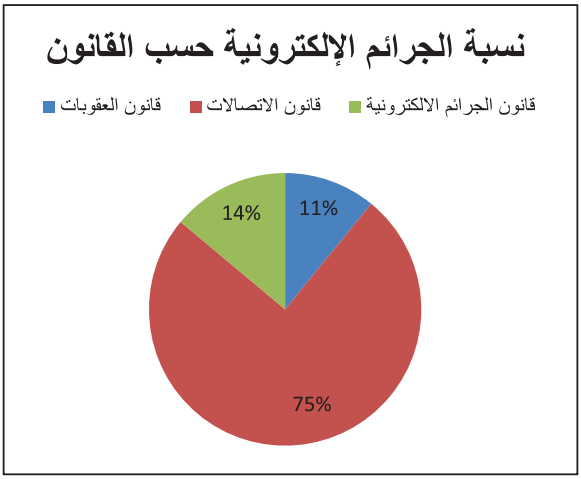

- عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب التكييف القانوني للتهمه حسب قانون الاتصالات السلكيه ولاسلكيه :

- **قضايا التهديد والإهانة عبر الهاتف** : بلغ مجموع قضايا التهديد والاهانة عبر الهاتف (938) قضية خلال العام اي بنسبة (97 %) من اجمالي القضايا المسجلة على الاتصالات وهي اعلى نسبة ورود من اجمالي قضايا الجرائم الالكترونية ، وسجلت نيابة نابلس اعلى نسبة من قضايا التهديد والاهانة عبر الهاتف بنسبة (25 %) من اجمالي قضايا الاتصالات خلال العام .

يبين الجدول ادناه عدد قضايا الجرائم الالكترونيه المتعلقة بقانون الاتصالات خلال العام 2017 وفيما يلي ابرز النتائج :

عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب التكييف القانوني للتهمه حسب قانون الاتصالات السلكيه ولاسلكيه

التهمه	عدد القضايا
تهديد واهانة عبر الهاتف	938
نقل اخبار مهينة عن اشخاص	19
تقديم خدمات اتصالات مخالفة للنظام العام او الأداب العامة	1
نشر اشاعه	1
تقديم خدمات اتصالات من شأنها قيام المنافسة بين شبكات الاتصال الفلسطينية والاجنبية	5
اعتراض محتويات رساله	1
تشغيل جهاز راديو	2
المجموع	967

• عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب التكييف القانوني للتهمه حسب قانون الجرائم الالكترونية :

- **قضايا انشاء حساب الكتروني بشأن التهديد والابتزاز بإستعمال الشبكة الالكترونية** :بلغ مجموع القضايا المسجلة لدى النيابة العامة (75) قضية خلال العام اي بنسبة (42 %) من اجمالي القضايا المسجلة على قانون الجرائم الالكترونية حيث ان نسبة ورود من اجمالي القضايا ، وسجلت نيابة نابلس اعلى نسبة من قضايا التهديد و الابتزاز باستعمال الشبكة الالكترونية بنسبة (11 %) من اجمالي قضايا الجرائم الالكترونية خلال العام .

- **قضايا انشاء موقع او نشر معلومات بقصد التشهير والذم والتحقير والقدح عن طريق الشبكة الالكترونية** : بلغ مجموع القضايا المسجلة لدى النيابة العامة (57) قضية خلال العام اي بنسبة (32 %) من اجمالي القضايا المسجلة على قانون الجرائم الالكترونية وسجلت نيابة رام الله اعلى نسبة من قضايا التشهير والذم والتحقير والقدح عن طريق الشبكة الالكترونية بنسبة (7 %) من اجمالي قضايا الجرائم الالكترونية .

- **انشـاء موقـع الكترونـي بقصـد ذم الاخريـن** : بلـغ مجمـوع القضايـا المسـجلة لـدى النيابـة العامـة (17) قضيـة خـلال العـام اي بنسـبة (9 %) مـن اجمالـي القضايـا المسـجلة علـى قانـون الجرائـم الالكترونيـة ، وسـجلت نيابـة جنيـن اعلـى نسـبة مـن قضايـا انشـاء موقـع الكترونـي بقصـد ذم الاخريـن بنسـبة (4 %) مـن اجمالـي قضايـا الجرائـم الالكترونيـة .

يبيـن الجـدول ادنـاه عـدد قضايـا الجرائـم الالكترونيـه المتعلقـة بقانـون الجرائـم الالكترونيـة خـلال العـام 2017 وفيمـا يلـي ابـرز النتائـج :

عدد قضايا الجرائم الالكترونية
حسب التكييف القانوني للتهمه حسب قانون الجرائم الالكترونية

التهمة	عدد القضايا
انشاء حساب الكتروني بشأن التهديد والابتزاز بإستعمال الشبكة الالكترونية	75
إنشاء موقع او نشر معلومات بقصد التشهير والذم والتحقيروالقدح عن طريق الشبكة الالكترونية	57
انشاء موقع الكتروني بقصد ذم الاخرين	17
عرض مواد تمس بالاداب العامة عن طريق الشبكة الالكترونية	2
انشاء وترويج اخبار تمس سلامة الدولة الداخلي والخارجي	12
نشر معلومات بقصد الإعتداء على المبادىء والقيم الاسرية	5
الدخول عمداً الى موقع الكتروني	1
نشر معلومات تثير النعرات العنصرية عن طريق الشبكة الإلكترونية	1
القيام بتغير بيانات الكترونية مخزنه في نظام معلومات	1
تخزين مواد تمس بالأداب العامة	1
تشويش على موجات متخصصة بغير قصد	1
التنصت او التقات معلومات وبيانات مرسلة عن طريق الشبكة الالكترونية	2
التنصت على معلومات او بيانات عن طريق الشبكة الالكترونية	1
التهديد بأمور خادشة للشرف او الاعتبار باستعمال الشبكة الالكترونية	1
تزوير وسيلة تعامل الكتروني	1
استخدام الشبكة الإلكترونية للوصول دون وجه حق	1
المجموع	179

• عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب التكييف القانوني للتهمه حسب قانون العقوبات :

قضايا التحقير : بلغ عدد قضايا التحقير من قانون العقوبات المسجلة لدى النيابة العامة (39) قضية اي بنسبة (28 %) من اجمالي القضايا المسجلة على قانون العقوبات ، حصلت نيابة رام الله على اعلى نسبة ورود من قضايا التحقير(12 %).

• **قضايا التهويل** : بلغ عدد قضايا التهويل من قانون العقوبات المسجلة لدى النيابة العامة (34) قضية اي بنسبة (24 %) من اجمالي القضايا المسجلة على قانون العقوبات ، حصلت نيابة رام الله على اعلى نسبة ورود من قضايا التحقير بنسبة (9 %).

يبين الجدول ادناه عدد قضايا الجرائم الالكترونيه المتعلقة بقانون العقوبات خلال العام 2017 وفيما يلي ابرز النتائج :

عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب التكييف القانوني للتهمه حسب قانون العقوبات

التهمة	عدد القضايا
التحقير	39
الذم و القدح	27
إهانة الشعور الديني	16
افساد الرابطة الزوجية	7
عرض فعل منافي للحياة	1
سب الذات الالهيه	2
التهويل	34
اطالة اللسان على ارباب الشرائع	3
الذم الواقع على السلطه	5
الاحتيال	3
نشر اخبار من شأنها التأثير على القضاة	1
اثارة النعرات	2
المجموع	140

• عدد قضايا الجرائم الإلكترونية المحالة و المحفوظة والمدورة خلال العام 2017 :

يوضح الجدول ادناه إجمالي قضايا الجرائم الإلكترونية الواردة للنيابة العامة خلال العام 2017 ، بلغ اجمالي القضايا الواردة (1285) قضية أحيل منها للمحاكم (1223) قضية اي بنسبة (95 %) من إجمالي القضايا ، وصدر قرار حفظ ب 21 ملف خلال العام ، وبلغ المدور (41) قضية اي بنسبة (3 %) من اجمالي الوارد .

عدد قضايا الجرائم الإلكترونية المحالة و المحفوظة والمدورة خلال العام

حالة الملف	محال الى المحاكم	حفظ	المدور للسنة اللاحقة
اجمالي عدد قضايا الجرائم الالكترونيه	1223	21	41

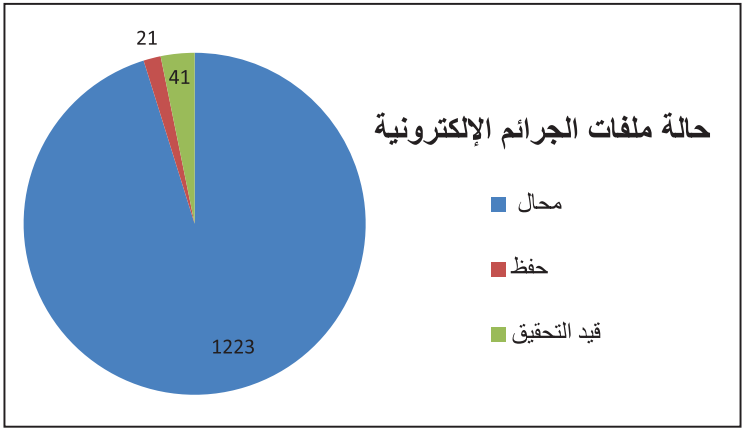

10 .4 . نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي :

• عدد الطلبات التي تم التعامل معها في نيابة التعاون القضائي الدولي خلال العام2017 :

– الطلبات الواردة والصادرة : بلغ عدد الطلبات الواردة والصادرة من والى النيابة العامة خلال العام عبر الطرق الدبلوماسية (30) طلب .

– طلبات الانتربول الواردة : بلغ عدد الطلبات الواردة الى النيابة العامة الفلسطينية (53) طلب خلال العام 2017 .

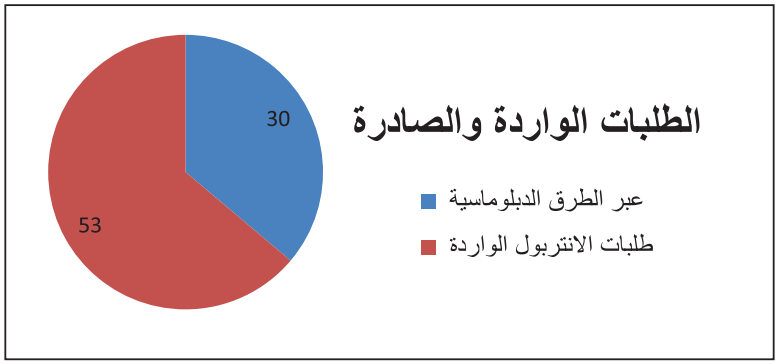

• **الطرق الدبلوماسية :**

– حيث تم التعامل مع (27) طلب مساعدة قضائية منها (10) طلبات صادرة من النيابة العامة الفلسطينية و (17) طلب واردة للنيابة العامة من دول مختلفة موزعة حسب الجدول التالي :

عدد طلبات المساعدة القضائية

عدد الطلبات المساعدة القضائية الصادرة	10
عدد الطلبات المساعدة القضائية الواردة	17
المجموع	27

– طلبات المساعدة القضائية الواردة للنيابة العامة للعام 2017 بلغ عددها (17) طلب وجاءت من عدد من الدول والجدول ادناه يوضح الدول المرسلة لطلبات المساعدة .

عدد الطلبات حسب الدول المرسلة

اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الاردنية الهاشمية	5
سلطنة عمان	2
دولة السويد	2
دولة لتوانيا	1
دولة هولندا	1
دولة الكويت	1
دولة النرويج	1
دولة ماطا	1
الاونروا	1
جمهورية البيرو	1
دولة اندونيسيا	1

– طلبات المساعدة القضائية الصادرة من النيابة العامة للعام 2017 بلغ عددها (10) طلبات وتم ارسالها لعدد من الدول والجدول ادناه يوضح الدول المرسلة اليها طلبات المساعدة :

طلبات المساعدة القضائية حسب الدولة المرسل اليها

اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الاردنية الهاشمية	4
جمهورية مصرالعربية	3
دولة قطر	1
دولة بلغاريا	1
دولة السويد	1

– الطلبات الصادرة والوارده من والى الانتربول ووحدة العلاقات العربية و الدولية :

بلغ عدد الطلبات التي تم التعامل معه خلال العام (53) طلب من خلال الانتربول وجاءت على النحو الاتي :

عدد الطلبات الصادرة والواردة من الانتربول ووحدة العلاقات العربية والدولية

الطلبات الصادرة من والى الانتربول	العدد
عدد الطلبات الصادرة للانتربول ووحدة العلاقات العربية و الدولية	36
عدد الطلبات الواردة من الانتربول ووحدة العلاقات العربية و الدولية	17
المجموع	53

- الطلبات الواردة من الانتربول خلال العام 2017 بلغ عددها (17) طلب وتم استقبالها من عدد من الدول والجدول ادناه يوضح الدول المرسلة :

الطلبات الواردة من الانتربول حسب الدولة المرسلة

اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الاردنية الهاشمية	11
الامارات العربية المتحدة	3
دولة الكويت	1
جمهورية مصر العربية	1
المملكة العربية السعودية	1

- عدد الطلبات االصادرة عن الانتربول خلال العام 2017 بلغ عددها (36) طلب وتم ارسالها لعدد من الدول والجدول ادناه يوضح الدول المرسلة اليها :

الطلبات الواردة حسب الدولة المرسلة اليها

اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الاردنية الهاشمية	20
الامارات العربية المتحدة	3
جمهورية مصر العربية	3
الولايات المتحدة الامريكية	3
دولة الكويت	2
المملكة العربية السعودية	1
دولة العراق	1
دولة الجزائر	1
دولة تونس	1
دولة فرنسا	1

- وقد تنوعت القضايا الواردة والصادرة لنيابة التعاون القضائي الدولي وشملت عدد من المواضيع والجرائم وكان اهمها :

عدد القضايا الواردة والصادرة لنيابة التعاون القضائي

القضايا	العدد
جرائم غسيل الاموال	1
جرائم الكترونية	2
سماع افادة شهود	3
تزوير	4
مذكرات تعميم بحث	5
زيارة نزيل في مركز الاصلاح والتأهيل	6

خامساً :القضايا التنفيذية الجزائية لدى النيابات الجزئية :

بعد صدور الاحكام النهائية في المحاكم بمختلف انواعها ترسل الى النيابة العامة للتنفيذ . حيث يبين الجدول التالي عدد القضايا التنفيذية الجزائية المدورة والواردة والمنفذة خلال عام 2017 فيما يلي ابرز النتائج :

القضايا التنفيذية المدورة من السنوات السابقة : بلغ عدد القضايا المدورة من السنوات السابقة (37728) تنفيذ حظيت نيابة بيت لحم بالحصة الاعلى وتشكل نسبة (22. 1 %) من مجموع القضايا المدورة ، تليها نيابة رام الله بنسبة (17. 2 %) من مجموع المدور من السنوات السابقة . وكانت ادنى نسبة (0. 8 %) في نيابة سلفيت .

القضايا التنفيذية الواردة خلال العام : بلغ عدد القضايا التنفيذية الواردة (19277) قضية حظيت نيابة جنين بأعلى نسبة ورود من التنفيذات الجزائية بنسبة (22. 1 %) من مجموع الوارد خلال العام ،وكانت ادنى نسبة في نيابة اريحا (1. 7 %) .

نسبة القضايا المنفذة الى الواردة الى مجموع الواردة والمدورة : بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد (26. 2 %) تنفيذ جزائي خلال العام .

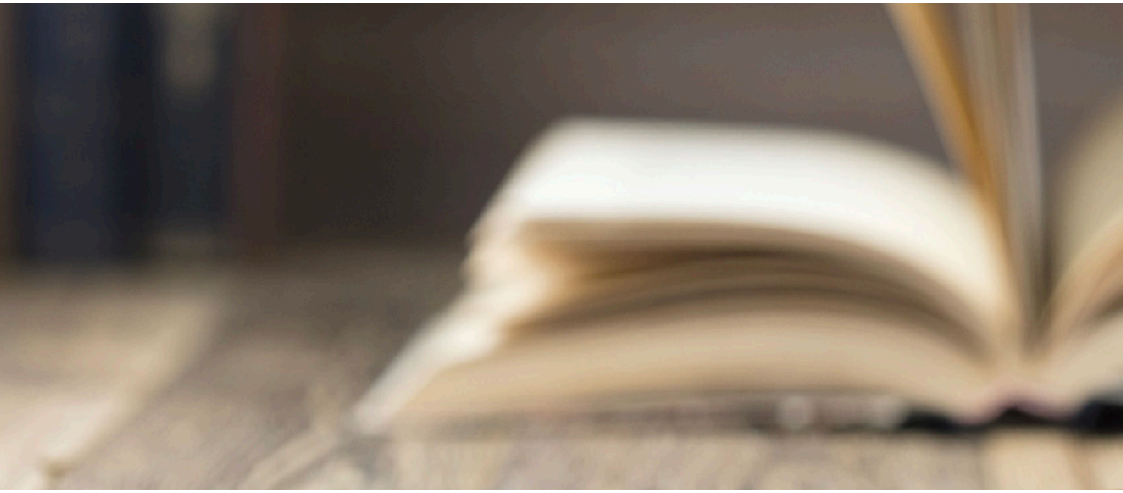

قضايا التنفيذات الجزائية حسب النيابات الجزئية للعام 2017

النيابة	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المنفذة	المدور اللاحق
الخليل	3885	417	4302	136	4166
جنين	4458	5000	9458	3604	5854
طوباس	674	491	1165	510	655
طولكرم	3590	2199	5789	1485	4304
نابلس	4483	3052	7535	1572	5963
قلقيلية	1036	1286	2322	1170	1152
سلفيت	300	416	716	310	406
حلحول	1295	1639	2934	1225	1709
يطا	500	512	1012	299	713
رام الله	6471	850	7321	1131	6190
اريحا	407	331	738	119	619
دورا	2282	1222	3504	1036	2468
بيت لحم	8347	1812	10159	2336	7823
المجموع	37728	19227	56955	14933	42022
نسبة المنفذ من التنفيذات الجزائية من مجموع المدور والوارد					% 26. 2

أبرز الاستنتاجات المتعلقة بالتقرير الاحصائي

الموارد البشرية :

1 . زيادة عدد اعضاء النيابة العامة خلال العام 2017 :

في العام 2017 تم تعيين 7 معاونين في النيابة العامة مما ادى الى زيادة عدد اعضاء النيابة من (156) عضو في العام 2016 ليصل العدد الى (162) عضو بنسبة زيادة (4 %) ، ونشير هنا الى انتقال عضو نيابة من النيابة العامة الى مجلس القضاء الأعلى .

2 . زيادة عدد موظفي النيابة العامة خلال العام 2017 :

زاد عدد الموظفين الإداريين في النيابة العامة (14 %) عن العام السابق .

القضايا التحقيقية :

- **القضايا الواردة :** بلغ مجموع القضايا الواردة للنيابة العامة خلال العام 2017 (43067) قضية ، منها 2371 قضية جنايات ، 34797 قضية جنح ، 5136 مخالفة و763 قضية عوارض .
- القضايا المفصولة : بلغ مجموع القضايا المفصولة من المدور و الوارد خلال العام (42299) منها 37585 قضية محالة الى المحاكم ، و 4714 محال لمكتب النائب العام .
- **نسبة القضايا المفصولة من الوارد :** بلغ مجموع القضايا المفصولة من الوارد خلال العام 2017 (38476) اي بنسبة 89. 3 % .
- **القضايا المدورة من السنوات السابقة :** بلغ مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة (4401) قضية .
- **نسبة القضايا المفصولة من القضايا المدورة :** بلغ مجموع القضايا المفصولة من المدور من السنوات السابقة (3823) اي بنسبة 86. 8 % .

- **القضايا المدورة للسنة اللاحقة :** بلغ عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة 5169 .

- **معدل العبء والانجاز لكل عضو نيابة :** بلغ معدل العبء السنوي لكل عضو نيابة 293 من مجموع المدور والوارد خلال السنة ، بينما كان معدل الانجاز لكل عضو نيابة 261من مجموع المدور والوارد ، وهذا العبء يرتبط زيادةً ونقصان بنوعية القضايا (جناية ، جنحة ، مخالفات ، عوارض) .

قضايا التنفيذات الجزائية :

- **القضايا التنفيذية المدورة من السنوات السابقة :** بلغ عدد القضايا المدورة من السنوات السابقة 37728 قضية .

- **القضايا التنفيذية الواردة خلال العام :** بلغ عدد القضايا التنفيذية الواردة 19227 قضية .

- **القضايا الجزائية المنفذة من مجموع المدور والوارد :** بلغ عدد القضايا المنفذة 14933قضية .

- **نسبة القضايا المنفذة الى مجموع القضايا المدورة والواردة :** بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد 26. 2 % .

النيابات المتخصصة :

اولاً : نيابة الاستئناف :

بلغت نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور والوارد لدى محكمة الاستئناف (جزاء) (64 %) من مجموع المدور والوارد . وبلغت نسبة القضايا المفصولة لدى محكمة الاستئناف (مدني) من مجموع المدور والوارد (74 %) الوارد خلال العام .

ثانياً : نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية :

بلغ عدد قضايا الجرائم الإقتصادية الواردة الى النيابة العامة (1405) قضية خلال العام ، منها (153) قضية جنايات بنسبة (11 %) من مجموع الوارد ، وبلغت قضايا الجنح (1252) قضية بنسبة (89 %) من مجموع الوارد خلال العام ، وبلغت مجموع القضايا المفصولة خلال العام (1244) قضية ، اي بنسبة (89 %) .

ثالثاً : نيابة العدل العليا والدستورية :

بلغت نسبة الدعاوى الدستورية المفصولة من مجموع المدور والوارد (35 %) ، و بلغ مجموع الدعاوى العليا المفصولة (3) دعاوى وهي جميعها لصالح الدولة اي بنسبة (13 %) . و بلغ مجموع المفصول في دعاوى العدل العليا خلال العام (186) قضية ونسبتها (56 %) من مجموع المدور والوارد . فصل منها لصالح الدولة (163) قضية اي بنسبة (88 %) ، وفصل لصالح الخصم 23 قضية اي بنسبة (12 %) من المجموع الكلي للمفصول .

رابعاً : نيابة النقض :

بلغ الورد خلال العام 696 قضية تم فصل 72 % من مجموعها بنسبة 62 % منها لصالح الدولة و 38 % لصالح الخصم .

خامساً :نيابة الاحداث :

بلغ مجموع المدور والوارد خلال العام 2410 قضية احداث تم فصل منها مانسبته 84 % وبلغت نسبة المتهمين من الاحداث في قضايا الجنايات 8 % واما في قضايا الجنح فقد بلغت نسبتهم 80 % من مجموع القضايا المذكورة اعلاه .

سادساً : حماية الاسرة من العنف :

تفيد الاحصائيات الصادرة عن نيابة حماية الاسرة و وحدة النوع الاجتماعي في مكتب النائب العام ، أن عدد قضايا قتل النساء في العام 2017 بلغت (5) قضايا اي بنسبة 6 .15 % من إجمالي قضايا القتل خلال العام .

سابعاً : نيابة دعاوى الحكومة :

بلغت نسبة الفصل في دعاوى الحكومة خلال العام 40 % منها 60 % لصالح الدولة و 40 % منها لصالح الخصم

ثامناً : نيابة الجرائم المرورية :

بلغ عدد قضايا المرور المسجلة لدى النيابة العامة خلال العام 5388 قضية وتم إحالة 99. 7 % الى المحاكم .

تاسعاً : نيابة مكافحة الجرائم المعلوماتية « الالكترونية» :

بلغ مجموع قضايا الجرائم الإلكترونية المسجلة لدى النيابة العامة خلال العام 1286 و تم إحالة 95 % منها الى المحاكم .

عاشراً : دائرة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي :

بلغ عدد الطلبات الواردة والصادرة من والى النيابة العامة خلال العام عبر الطرق الدبلوماسية (30) طلب ، بلغ عدد الطلبات الواردة الى النيابة العامة الفلسطينية عن طريق الانتربول (53) طلب خلال العام .

الفصل الرابع
التحديات والتوصيات

التحديات

عملت النيابة العامة على بذل كافة الجهود المتاحة من اجل تحقيق العدالة الجنائية والاجتماعية بالرغم من مواجهة العديد من المعيقات أهمها :

- القيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي والتي تعيق ملاحقة مرتكبي الجرائم التي تقع تحت سيطرة الاحتلال (مناطق ب و ج) الامر الذي يعرقل عمل النيابة العامة في التحقيق في الجرائم الواقعة في تلك المناطق ، (على سبيل المثال لا الحصر المتهمين الفارين من وجه العدالة الى مناطق ج وغيرها من المعيقات) .

- عدم القدرة على الوصول إلى مسرح الجريمة في العديد من حالات الإعدام الميداني ضد المواطنين الفلسطينيين المرتكبة من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي على الحواجز ومناطق التماس ، وإحتجاز جثامين الشهداء مما يعيق إجراء الصفة التشريحية على الجثامين وصعوبة تحديد سبب الوفاة .

- سيطرة الإحتلال الإسرائيلي على كافة المعابر والحدود مما يعرقل القدرة على مكافحة ومتابعة عدد كبير من الجرائم الإقتصادية كتهريب المعادن الثمينة والأوراق النقدية والمواد المخالفة للقانون .

- بعض القوانين والتشريعات المعمول بها قديمة وتعجز عن مواكبة التطور الحاصل في النيابة العامة .

- عدم وجود قانون خاص في جرائم العنف الاسري ، والقوانين المعمول بها لا توفر الحماية اللازمة للنساء والأطفال ضحايا العنف ولا تحقق الردع العام ومحاسبة الجناة ، بالإضافة إلى ذلك عدم موائمة هذه القوانين للمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين .

- عدم وجود سياسات واضحة بالتعامل مع ذوي الإعاقة خصوصاً في ظل تضارب المصالح ما بين هذه الفئة ومن يمثلهم قانوناً .

- عدم وجود قضاء متخصص للنظر في قضايا الجرائم الإقتصادية وقضايا العنف الأسري .

- عـدم توفـر اماكـن لإحتجـاز الأحـداث ودور رعايـة اجتماعيـة كافيـة لإيـداع الأحـداث بـه ، وعـدم وجـود برامـج اصلاحيـة ورعايـة لاحقـة .

- نقـص مراكـز الحمايـة بمـا يتوائـم ونوعيـة الخدمـات المقدمـة للأفـراد أو الضحايـا مـن ذوي الإعاقـة أو الفئـات الغيـر مشـمولة فـي نظـام الحمايـة .

- قصور في المعرفة ، فيما يتعلق بإجراءات التقاضي أمام محكمة الجنايات الدولية .

- عـدم تفـرغ أعضـاء النيابـة المختصيـن فـي النيابـات المختصـة للتحقيـق والترافـع فقـط فـي القضايـا التـي تقـع ضمـن اختصاصاتهـم وذلـك عائـد لقلـة عـدد اعضـاء النيابـة العامـة .

- عـدم حصـول أعضـاء النيابـة العامـة علـى تدريـب متخصـص للتحقيـق فـي جرائـم الحـرب وكيفيـة التعامـل مـع مسـرح جريمـة الحـرب .

- التداخـل فـي الإختصـاص بيـن مقدمـي الخدمـات فـي الجرائـم المتعلقـة بحمايـة الأسـرة والأحـداث والجرائـم الإلكترونيـة .

- نقـص فـي الكـوادر البشـرية وخاصـة فـي ظـل إسـتحداث وتفعيـل العديـد مـن النيابـات المتخصصـة والدوائـر فـي النيابـة العامـة والتـي لا تتناسـب وعـبء العمـل الـذي يقـع علـى عاتـق العامليـن فـي النيابـة العامـة وخاصـة فـي النيابـات الجزئيـة لتقديـم الخدمـات حسـب الأصـول ويعـود ذلـك لقلـة الاعتمـادات الماليـة لسـد هـذه الفجـوة .

- فـي ظـل اسـتحداث العديـد مـن النيابـات والادارات المتخصصـة فـان ذلـك يحتـاج للدعـم فـي التدريـب الفنـي والاداري ، وذلـك فـي ظـل حالـة التقشـف فـي موازنـة الحكومـة ممـا يجعـل النيابـة العامـة بحاجة الـى البحـث عـن تمويـل لخطتهـا الاسـتراتيجية فـي ظـل تراجـع الدعـم المقـدم مـن قبـل المانحيـن .

- عـدم كفايـة التدريبـات المتخصصـة لكـوادر النيابـة العامـة مـن اعضـاء نيابـة عامـة وموظفيـن اداراييـن مـن اجـل تقديـم كافـة الخدمـات بفعاليـة وكفاءة .

- محدودية الميزانية المالية المخصصة للنيابة العامة بما يتلائم مع الاحتياجات الفعلية لكافة الدوائر والنيابات ، هذا الى جانب التاخير في دفع بعض المستحقات المالية للجهات المنفذة او الشركات الموردة بسبب الاجراءات المالية ادى الى وجود اشكالية مع منفذي الخدمات .

- قلة الموارد اللوجستية لتسهيل العمل كالاجهزة الالكترونية برامج الحماية والغرف المكتبية في ظل استحداث دوائر ونيابات متخصصة وزيادة عدد اعضاء النيابة العامة والموظفين وحجم عمل النيابة العامة والعبء الملقى على كاهلها .

- ضعف البرنامج الالكتروني الخاص بالشؤون الإدارية حيث إن البرنامج بحاجه إلى تطوير لمعالجة بعض الوظائف المهمه في عمل الشؤون الإدارية

- عدم وجود برنامج خاص بمتابعة العهد الشخصية (الأصول الثابتة)

- تاخر تنفيذ مشاريع البنية التحتية بسبب الإجراءات الورقية والبيروقراطية العالية من جانب ، ومن جانب اخر إجراءات المانحين الغير مربوطة بوقت محدد أو لعدم وجود ممول يبطئ الانجاز في المشاريع المنفذة .

التوصيات

- تقديم مقترح للجنة الوطنية لمحكمة الجنايات الدولية بتشكيل فريق عمل متخصص يعمل على ضمان توثيق كافة الجرائم والإنتهاكات بحق الإنسان والأرض في دولة فلسطين لحفظ حقوق ضحايا الإحتلال .

- تعديل القوانين والتشريعات القديمة بما يتوائم مع التطور الحاصل بما لا يمس بضمانات المحاكمة العادلة .

- ضرورة اقرار قانون حماية الأسرة من العنف يضمن الحماية اللازمة للنساء والأطفال ضحايا العنف ويحقق الردع العام ومحاسبة الجناة ، وتعديل قانون العقوبات وموائمة القوانين المعمول بها للمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين .

- تعزيز العمل نحو قضاء متخصص للنظر في قضايا الجرائم الإقتصادية وقضايا العنف الأسري وتوحيد اجراءات التقاضي امام كافة المحاكم بما يتوائم والطبيعة الخاصة لهذه القضايا وما تستلزمه من سرعة البت فيها تماشيا مع إنشاء النيابات المتخصصة للتحقيق في هذه القضايا .

- ايجاد سبل التعاون والشراكة مع الجامعات والمعاهد لطرح برامج تدريبية للنيابات والادارات المتخصصة لاعضاء النيابة العامة والاداريين .

- توطيد اواصر التعاون بين إدارة الرقابة الإدارية والمالية وادارة التفتيش القضائي نظراً لتداخل المهام .

- تعزيز قدرات طاقم المكتب الاعلامي في دورات تدريبية متخصصة في مجال الاعلام وبالتحديد الاعلام القضائي .

- العمل على تفرغ أعضاء النيابة في النيابات المتخصصة فقط للتحقيق والترافع في القضايا ذات العلاقة باختصاصهم .

- الحاجة الى استكمال اعداد ادلة اجرائية لتنظيم اعمال النيابات والدوائر المتخصصة المتبقية .

- تمكين وتعزيز قدرات اعضاء النيابة العامة المكلفين في نيابة الجرائم الدولية في التحقيق بالجرائم الدولية وجمع الأدلة من مسرح الجريمة ، والتنسيق مع المنظمات الغير الحكومية ذات العلاقة مع النيابة العامة فيما يخص التحقيقات المستقلة أو تقصي الحقائق .

- توفير كادر بشري كافي لاستيعاب عبء العمل الواقع على النيابة العامة سواء في النيابات الجزئية او التخصصية او الدوائر المستحدثة في مكتب النائب العام .

- مأسسة العلاقة مع المؤسسات الاعلامية والاعلاميين تقوم على الشراكة في العمل الدائم والمستمر في اطار خطة عمل مشتركة تتحدد فيها الادوار والمسؤوليات وتبادل المعلومات .

- اعتماد ورقة السياسات الاعلامية من قبل ذوي القرار لتسهيل عمل المكتب الاعلامي وتشكل مرجعية لكيفية التعامل مع الاعلام تعكس رؤية ورسالة النيابة العامة .

- تسهيل إجراءات وزارة الأشغال العامة في الإجراءات الورقية والمتطلبات لتسريع عمليات التصميم وتأهيل المكاتب الهندسية والمقاولين .

- اشراك دائرة تكنولوجيا المعلومات في مكتب النائب العام بالإشراف على تركيب نقاط الشبكة والكهرباء وتجهيزات غرف السيرفرات في مباني النيابات الجديدة .

- صيانة اجهزة الطاقة الاحتياطية (UPS) وذلك لحماية الاجهزة الحاسوبية من التلف بسبب انقطاع التيار الكهربائي .

- شراء اجهزة حاسوب وهواتف جديدة وتحديث الاجهزة القديمة .

- تشكيل لجنة لضبط التهم واعتمادها وفرزها بالشكل الصحيح (جنحة ، جناية ، . .الخ) وعمل ترميز خاص بنوع التهم وذلك للاستفادة منه في عمل الاحصائيات واستخراجها بدقه لضمان الاستخدام الامثل لبرنامج الميزان .

- تصميم نظام معلوماتي قانوني يشمل جميع الاحكام والقضايا التي تم معالجتها من قبل اعضاء النيابة العامة لتشكل مرجع الكتروني قانوني ، وهذا يتطلب تظافر الجهود من عدة جهات للوصول لهذه الخدمة .

- التشبيك وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية لضمان تقديم الخدمات وفق الاصول والقانون وتعزيز الرقابة والمسائلة لمقدمي الخدمات .

- تدريب الطواقم على مستوى مكتب النائب العام والنيابات الجزئية في المحافظات على مناهج التخطيط الاستراتيجي ، وتسهيل اطلاع الجهات المانحة على خطة عمل النيابة العامة للمساعدة في تمويل الانشطة .

- توفير برنامج خاص بإدارة العهد الشخصية وتطوير برنامج الشؤون الإدارية بما يتلائم وعملها

- عقد اجتماعات مع وزارة المالية على مستوى صانعي القرار لكي يتم الوصول لتفاهم لزيادة التحويلات المالية (السيولة) من قبل الوزارة .

- رفع مستوى الوعي الاحصائي والثقافة الرقمية وأهمية البيانات في صنع السياسات واتخاذ القرارات من خلال تخصيص موظفين إداريين في اعداد الاحصائيات ورفع قدراتهم في هذا المجال للخروج باحصائيات دقيقة .

State of Palestine
Public Prosecution
دولة فلسطين
النيابة العامة